الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمـي الجمهوريـة
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المديريـة العامـة للبحـث العلمـي و التطويـر التكنولوجـي
Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique

Rapport final de projet

التقرير العام لمشروع البحث

PNR المشرفة	البرنامج الوطني للبحث في:	Organisme pilote الهيئة
ECONOMIE	27 /u13/4921	CREAD

Domiciliation du projet : مؤسسة توطين المشروع:

Laboratoire MECAS, Université de Tlemcen

Intitulé du projet : عنوان : المشروع

تقييم فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر من قبل البنوك الأجنبية
دراسة حالة البنوك الفرنسية

Intitulé du domaine	الميدان قطاعات الانشطة الحيوية
Intitulé de l'axe	المحور اقتصاد و سياسات الخدمات
Intitulé du thème	الموضوع اقتصاد و سياسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Chef de projet رئيس المشروع

Nom et prénom اللقب و الاسم	Grade الرتبة	Etablissement de rattachement المؤسسة المستخدمة
MALIKI SAMIR BAHA-EDDINE	MCA	Université de Tlemcen

Equipe de recherche أعضاء المشروع

Nom et prénom اللقب و الاسم	Grade الرتبة	Etablissement de rattachement المؤسسة المستخدمة	Observation الملاحظة
HASSAINE-KAZITANI AMEL	MCA	Université de Tlemcen	
BENBOUZIANE MOHAMMED	MAA	EPSECGTlemcen	
BOUCENNA KARIMA	Doctorante	Université de Tlemcen	
DJEBBARI FADIA	Doctorante	Université de Tlemcen	

Déroulement du projet :

Rappeler brièvement les objectifs du projet et les taches prévues

تذكير مختصر بأهداف المشروع و المهام المسطرة :

1 أهداف المشروع

الأهداف العلمية، التقنية، التكنولوجية، الاقتصادية الاجتماعية و/أو الاجتماعية الثقافية(250 كلمة)

- توثيق العلاقات مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع غرفة التجارة الصناعية لولاية تلمسان.

-تكوين طلبة الدكتوراه فيما يخص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-اقتراح ماستر جديد فيما يخص إشكالية المشروع.

-مساعدة مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اختيار نمط تمويل مؤسساتهم.

-وضع تصور لنمط تمويل فعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-تحديد العوامل المحفزة من جهة، و المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في اختيار نمط التمويل الملائم (أجنبي، وطني، مشارك،...).

-تقييم مدى مساهمة البنوك الأجنبية (الفرنسية) في التمويل الفعلي لهذه المؤسسات.

المرحلة الأولى: الاطلاع على الأدبيات العلمية المختصة بدراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تمويل المؤسسات، تقييم المؤسسات، الاستراتيجيات المالية للمؤسسات.

المرحلة الثانية: إسقاط الجانب النظري على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

المرحلة الثالثة: تحضير الاستبيانات الخاصة ب:

-البنوك الأجنبية المتواجدة في الجزائر.

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف البنك الأجنبي.

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف البنك العمومي.

المرحلة الرابعة: تحليل و تفسير النتائج المتحصل عليها، و استخلاص التوصيات، و كتابة التقرير النهائي.

الأشغال	السداسي1	السداسي2	السداسي3	السداسي4
1)	قراءة في الأدبيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك في طرق التمويل البنكي عن طريق البنوك الأجنبية ←			
2)		تحديد المتغيرات البيئية الداخلية و الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تؤثر على عملية تمويل هده المؤسسات من خلال تقييم نظري ←		
3)			تحضير الأستبيان الخاص بالمؤسسات الممولة من قبل البنوك الأجنبية و المؤسسات الممولة من قبل البنوك العمومية الجزائرية مع اخد عينة من ولاية تلمسان و كدا عين تموشنت المنخرطتين في غرفة التجارة و الصناعة لولاية تلمسان ←	
4)				تحليل البيانات الإحصائية'استخلاص النتائج و كتابة التقرير النهائي للبحث ←

المهام الموكلة لكل عضو في فريق البحث:

1 أستاذ محاضر أ	˗ التنسيق بين مختلف أعضاء البحث ˗ المساهمة في كتابة التقرير النهائي
2 أستاذة محاضرة أ	˗ كتابة التقرير النهائي ˗ المساهمة في تحديد الجانب النظري للمشروع
3 طالبة دكتوراه	˗ تحديد الجانب النظري للمشروع ˗ تحضير الأستبيان الخاص بالمؤسسات و كدلك الخاص بالبنوك الأجنبية ˗ تحليل النتائج و المساهمة في كتابة التقرير النهائي
4 طالبة دكتوراه	˗ تحديد الجانب النظري للمشروع ˗ تحضير الأستبيان الخاص الخاص بالبنوك الأجنبية ˗ تحليل النتائج و المساهمة في كتابة التقرير النهائي
5 طالب دكتوراه	˗ تحديد الجانب النظري للمشروع ˗ تحضير الأستبيان الخاص بالمؤسسات ˗ تحليل النتائج و المساهمة في كتابة التقرير النهائي

فهرس المحتويات:

مقدمة	8
الفصل الاول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	11
المبحث الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهميتها الاقتصادية.	11
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	11
1- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختلاف المعايير و الدول.	13
2- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	13
المطلب الثاني: أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	13
1- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:	14
2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:	15
المبحث الثاني : معطيات خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	16
المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	17
المطلب الثاني: مساهمة م ص م في خلق مناصب العمل:	21
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق قيمة المضافة	22
المبحث الثالث: مشكل التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واهم إجراءات تنميتها	27
المطلب الأول: أهم المشاكل التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	27
1- مشكل التمويل	27
2-مشكل نظام المعلومات	27
3- مشكل صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية:	28
4- مشكل عدم توافر الفرص للتدريب	28
5-مشكل ضعف المستوى التكنولوجي	28
6-مشكل غياب ثقافة مؤسسية	28
المطلب الثاني: مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	29

1- التمويل الذاتي	29
2- التمويل عن طريق الأسواق المالية	30
3-التمويل عن طريق البنوك	30
المطلب الثالث : أهم برامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر	32
الفصل الثاني: المؤسسة البنكية و أهم وظائفها.	33
المبحث الأول: التعريف بالبنك و أهم تصنيفات البنوك	33
المطلب الأول: - التعريف بالبنك	34
المطلب الثاني: تصنيفات البنوك **1**. البنك المركزي	34
2. انواع البنوك التجارية	35
المبحث الثاني: وظائف البنك	37
المطلب الأول: الوساطة المالية و أدواتها.	37
1- مفهوم الوساطة المالية	38
2- طبيعة الوساطة المالية	38
المطلب الثاني: جمع الودائع.	38
1-تعريف الودائع	39
2-أنواع الودائع	39
1. الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية	39
2. لودائع لأجل	39
3. لودائع الادخاري	39
4. الودائع الائتمانية	39
3- دراسة تطور الودائع بالجزائر خلال الفترة (2003-2009)	40
المطلب الثالث: منح القروض البنكية	48
1 – التعريف بالقرض البنكي	48
2- أنواع القروض البنكية	49
3- دراسة تطور القروض بالجزائر خلال الفترة (2003-2009)	57
الفصل الثالث: تمويل المؤسسات من قبل البنوك : تقييم و افاق	61

المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه	61
المطلب الأول: الأسس العامة التي قام عليها النظام المصرفي الجزائري (1962-1988)	62
المطلب الثاني: أهم المراحل التي مر بها النظام المصرفي الجزائري (1962-1988)	63
1- مرحلة استرجاع السيادة النقدية (1962-1966)	63
2-مرحلة تأميم النظام البنكي الجزائري (1966-1970)	64
3- مرحلة صدور أول إصلاح بنكي جزائري (1970-1978)	65
4- إلغاء إصلاح 1970 و ظهور إصلاح 1982 (1970-1982)	67
5-مرحلة إعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري (1982-1986)	68
6- الإصلاح النقدي لسنة 1988	69
المطلب الثالث: أهم الخصائص التي ميزت النظام البنكي الجزائري (1962-1988) و الانتقال نحو اقتصاد السوق	70
المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل اقتصاد السوق	71
المطلب الأول: أهم الإصلاحات البنكية في ظل اقتصاد السوق	72
1. قانون النقد و القرض 90-10	73
1-1 انعكاسات قانون النقد و القرض 90-10 على الساحة البنكية	74
1-2 الإبداعات التي جاء بها قانون النقد و القرض 90-10 على المستوى الداخلي	75
1-3 الإبداعات التي جاء بها قانون النقد و القرض 90-10 على المستوى الخارجي	76
2. الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد و القرض 26 أوت 2003	77
2-**1**محتوى الأمر 11-03 المتعلق بالنقد و القرض و انعكاساته	78
المطلب الثاني :اثر الإصلاحات على هيكل النظام البنكي و على التنمية بالجزائر	79
1 – اثر الإصلاحات هيكل على النظام البنكي	80
1-1 القطاع البنكي الخاص برأس المال أجنبي	81
1-2 القطاع العمومي البنكي	81
2- أثر الإصلاحات البنكية على التنمية المستدامة في الجزائر	82
المبحث الثالث: النظام البنكي الجزائري و الأزمات التي عرفها	83
المطلب الأول: أزمة البنوك العمومية 1986	84
1. نتائج و انعكاسات أزمة البنوك العمومية 1986	84

2. رد فعل السلطات النقدية و العمومية اتجاه أزمة البنوك العمومية 1986	**84**
المطلب الثاني: أزمة بنك "آل خليفة" و بنك 'الصناعة و التجارة الجزائر"	**85**
1. أسباب الأزمتين	**85**
2. رد فعل السلطات النقدية حيال الأزمة بنك "آل خليفة" و بنك "التجارة و الصناعة الجزائر"	**86**
3. انعكاسات و نتائج أزمة بنك "آل خليفة" و "التجارة و الصناعة الجزائر"	**86**
المطلب الثالث: تمويل المؤسسات من قبل البنوك الاجنبية في الجزائر	**89**
المبحث الرابع:تحليل النتائج الميدانية	**91**
خاتمة	**100**
قائمة المراجع	**101**
الملاحق	**106**
معلومات مالية	**113**

المدخل:

يهدف مشروع البحث إلى دراسة و تقييم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل البنوك الأجنبية خاصة الفرنسية منها.تأخذ الدراسة غرفة التجارة و الصناعة لولاية تلمسان كشريك للمساهمة في معرفة المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويل مشاريعها. إضافة إلى المحفزات التي تؤدي بها إلى اختيار هذه البنوك الأجنبية كمصدر للتمويل و خاصة كمرافق في المخاطرة. إن نقص الدراسات في هذا المجال، و المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة التمويلية منها، أدى إلى اختيار هذه الإشكالية.

الدراسة التطبيقية تأخذ عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة بولاية تلمسان ، بما أن غرفة التجارة و الصناعة لولاية تلمسان تشرف على تلمسان فقط حاليا.

تشير الأرقام و الإحصائيات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين الاجتماعي إلى تزايد وتيرة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري على مر السنوات الأخيرة حيث ينعكس هذا النمو على النمو الاقتصادي و يساهم في خلق مناصب شغل بالرغم من المشاكل المختلفة التي تعرفها هذه المؤسسات في الجزائر وفي دول أخرى كالمشاكل(الإدارية , المالية , التشريعية...) والتي تؤثر على مستوى أدائها.

من خلال مشروع البحث هذا, سوف لن نتطرق إلى كل هذه المشاكل و إنما سنركز على احد أهم هذه المشاكل الخارجية و هو صعوبة إيجاد الموارد أو بشكل أدق الموارد المالية (التمويل) في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وسنسلط الضوء خاصة على التمويل البنكي باعتباره احد أهم أشكال هذا التمويل من خلال دراسة علاقة المؤسسة بالبنك. حيث ترتبط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبنوك العمومية ارتباطا وثيقا باعتبار هذه الأخيرة مصدر تمويل أساسي لها ، غير أن هذا الارتباط أو بالأحرى الحاجة الملحة لهذا المصدر التمويلي خلقت مجموعة من العقبات أهمها المحسوبية في تقديم القروض و عدم مراعاة المعايير الأساسية في ذلك ، حيث أصبحت تخضع للمصالح الشخصية مما دفع اغلب المستثمرين للبحث عن البديل والذي وجده بعضهم في البنوك الأجنبية التي تموقعت حديثا في الجزائر حيث أصبحت تمثل بديلا لتمويل هذه المؤسسات .

الإشكالية المطروحة و التي سنحاول معالجتها من خلال هذا المشروع هي:

– ما مدى مساهمة البنوك الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

وهذه الإشكالية الأساسية تتفرع عنها مجموعة من الإشكاليات الجزئية و هي:

–هل تطبق البنوك الأجنبية طرق خاصة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

– هل تقوم البنوك الأجنبية بتمويل جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أم أنها تشترط مؤسسات ذات خصائص و معايير مشروطة؟

– هل تقوم هذه البنوك بتمويل جميع أنشطة هذه المؤسسات أم أنها تتخصص في قطاع معين من المؤسسات ؟

مقدمة

عرفت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تقوم على الصناعات الثقيلة والصناعات المصنعة لتحقيق انطلاقة شاملة و تجسيد التنمية الاقتصادية ،وفي سبيل ذلك استمرت الجزائر في إتباع و تنفيذ مختلف البرامج و المخططات التنموية ،كما كان لها سيطرة تامة على التجارة الخارجية إذ تم تكريس الدور التام للدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

و بعد الاختلالات الصناعية العميقة من جهة و انخفاض أسعار الطاقة من جهة أخرى في منتصف الثمانينات ،انساقت الجزائر إلى مشاكل اقتصادية أوقعتها في اضطرابات مختلفة ،و من بينها أزمة المديونية الخارجية .و انتهت الأزمة في نهاية المطاف بإمضاء عقود مع منظمات دولية ، وذلك لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني ، و استعمال موارد الخزينة العمومية بعقلانية . و في نفس الوقت ، واستجابة للمحيط الذي فرض مفاهيم و شروط أخرى منها الانفتاح الاقتصادي ،و حتمية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،قامت الجزائر بتغييرات معتبرة في بداية التسعينات ، إذ منحت إطارا قانونيا ملائما لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ،و تم إزالة مجمل الحواجز التشريعية أمام الاستثمارات ، وتجسد ذلك في إجراء سياسات الإصلاح و التحفيز .و من هذا المنطلق اعتمدت الجزائر هذا المشروع الجديد معتمدة في ذلك على سياسة الانفتاح ،فكان من بين هذه التغيرات دمج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة كأحد مكونات و أداة لتحقيق الفعالية و المرونة في اقتصاد الجزائر المعاصرة .

غير أن اهتمام السلطات بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة لم يكن تابعا من قناعة ذاتية أو إعادة النظر في نمط السياسة الاقتصادية السابقة فحسب ،و إنما لدورها المحوري في الاقتصاديات الحديثة سواء على مستوى الدخل القومي أو مساهمتها في التشغيل ،حيث تصل في حدود 70% من القيمة المضافة في بعض دول العالم كما توفر الشغل ل 60% من العمالة الكلية .و لكن من اجل تحقيق الآمال المرجوة من هذه المؤسسات يجب توفير المناخ الملائم والوسائل المساعدة لذلك و من أهمها التمويل الذي يعتبر العامل الأساسي لقيام أي مؤسسة لذلك أوكلت الدولة هذه المهمة إلى البنوك التجارية و بعض الهيئات كوكالة دعم و تشغيل الشباب.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر قوة اقتصادية محركة للاقتصاد ككل، شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك في الكثير من البلدان باختلاف درجة النمو فيها، لان المؤسسات و المتوسطة تقوم بدور حاسم في توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وفي تحقيق الأهداف التنموية الأساسية و بالنظر إلى التحولات التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة و سياسة الإصلاح المؤسسية نرى من المفروض أن ترتفع إسهامات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و بفعالية في القيمة المضافة، و النشاط الاقتصادي ككل، وفي خلق فرص عمل جديدة و دائمة و منتجات بديلة، إلا أن مكانتها ما زالت هزيلة في الاقتصاد الوطني كما أنها تعيش عراقيل و صعوبات متفاوتة الخطورة في حصولها على الموارد المالية التي تحتاجها خلال دورة حياتها الاقتصادية .

نظرا لأهمية هذا القطاع قامت الجزائر بجملة من البرامج لتنمية هذه المؤسسات و زيادة تنافسيتها ، كما قامت بإنشاء العديد من الهيئات المدعمة لتمويلها .

برامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هناك جملة من البرامج تسعى لتنمية **م ص م** و تفعيل تنافسيتها يمكن إجمالها فيما يلي :

البرنامج الوطني لترقية التنافسية الصناعية المسطر من طرف وزارة الصناعة . *

البرنامج الاورو متوسطي*MEDA :

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسطر من طرف وزارة **م ص م** والصناعات التقليدية.* وهذه البرامج كلها تهدف إلى زيادة تنافسية م ص م و تأهيلها لتواكب نظيرتها في الدول المتقدمة و خصوصا في ظل الشراكة الاورو متوسطية ، و أهم النقاط التي تهدف إليها هذه البرامج يمكن استخلاصها فيما يلي :

-تبني أنظمة تسيير جيدة لهذه المؤسسات أمر ضروري و مشروط لتحقيق التقدم.

– تقوية و تحسين مستوى الموارد البشرية، سواء من خلال التاطير الجيد أو من خلال تبني سياسة التكوين.

– الإدراك الجيد لظروف السوق، و لتموقع المؤسسة.

– تطبيق إستراتيجية للتطوير و التنمية.

– البحث المستمر لتحقيق الإبداع و التجديد.

– خلق هيئات لدعم الاستثمار في قطاع **م ص م** من خلال تحسين التنافسية و الشراكة ، وتقديم الضمانات على القروض المقدمة ل **م ص م** .

– إعادة تأهيل **م ص م** التي تنشط في القطاع الخاص نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية.

الفصل الاول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هيكل معظم الاقتصاديات و هذا باعتبارها مورد أساسي للنمو الاقتصادي ، سواء بالنسبة للدول الكبرى المصنعة أو الدول النامية ،حيث تمثل ما يقرب من مجموع 60% المؤسسات في اغلب اقتصاديات الدول و هي توفر ما يزيد عن99%الى95 %. من مناصب الشغل . و الجزائر من بين الدول

التي أدركت أهمية هذا القطاع و هي قي سعي دائم لتطويره و النهوض به فمنذ تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات نلاحظ نموا سريعا و بشكل متزايد لهذه المؤسسات .

من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى أهم ما يخص هذا القطاع، إذ جزءناه إلى مبحثين حيث يتضمن المبحث الأول تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كيفية تطورها و أهميتها في الاقتصاد . لنشير في المبحث الثاني للتمويل في هذه المؤسسات و أهم الطرق المستخدمة.

المبحث الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها الاقتصادية.

كما سبق و أن اشرنا إلى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع حيوي للنهوض بالاقتصاد ، إذ عرفت في الآونة الأخيرة انتشارا واسعا و نالت اهتماما كبيرا و لكن قبل التطرق لأهميتها الاقتصادية و أسباب تطورها لابد أولا من إعطاء تعريف لها .

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إشكالا في حد ذاته، إذ قد نجد لها عدة تعريفات من دولة إلى أخرى، وقد تختلف ضمن نفس الدولة، و هذا اختلاف سببه الأساسي هو تعدد المعايير سواء كانت كمية أو نوعية. غير أن جميع الدول تتفق غلى تصنيف المؤسسات إلى:مؤسسات كبيرة، متوسطة، صغيرة، و مصغرة (très petites) و هذا باستخدام عدة معايير قد تكون كمية مثل:

-**معيار عدد العاملين:** و هذا المعيار هو أكثر المعايير انتشارا و استخداما في العالم بسبب بساطة إحصائه و سهولة حصره و كذلك لثباته لا يتغير بتغير الأسعار مثل المعايير الكمية الأخرى.

– **معيار رقم الأعمال**:وقد تصنف م **ص م** أيضا على أساس حجم الإنتاج أو حجم الأسواق التي تتعامل معها.

-**معيار حجم الميزانية**:أو ما يعرف بمعيار راس المال المستثمر أو قيمة الموجودات.

أو معايير نوعية مثل: درجة استقلاليتها[1] ،أو معيار درجة التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسات.

و فيما يلي تصنيف للمؤسسات و فق معيار عدد العاملين في الجزائر و بعض دول العالم:[2]

الدولة	مؤسسة صغيرة أو مصغرة TPE	مؤسسة متوسطة ME	مؤسسة كبيرة GE
الولايات المتحدة الأمريكية	1الى250	251الى500	أكثر من501
اليابان	1الى49	50الى500	أكثر من501
الاتحاد الأوربي	1الى 49	50الى250	أكثر من250
فرنسا	1الى49	50الى500	أكثر من501
انجلترا، الدنمرك،فنلندا	1الى50	51الى200	أكثر من201
سويسرا	1الى20	21الى100	أكثر من101
تونس	1الى100		أكثر من101
المغرب	1≥200		أكثر من201
الجزائر	1الى9(TPE) 10الى49(PE)	50الى250	أكثر من250

الشكل :تصنيف المؤسسات وفق معيار عدد العمال في بعض الدول

نلاحظ اختلاف تصنيف م ص م على أساس معيار عدد لعاملين من دولة لأخرى و قد يختلف حتى داخل نفس التكتل الاقتصادي كما هو الحال في الاتحاد الأوربي، ولذلك تتعدد و تختلف تعاريف م.ص.م من بلد إلى آخر و حسب المعايير المعتمدة للتمييز بين المؤسسات. بصفة عامة، يمكن القول أنّ هذه المعايير تتمثل في: رقم الأعمال، الربح، قيمة الأصول و عدد الموظفين (Filion, 2007[3]; Levratto, 2007[4]). أما في الجزائر فتصنف م **ص**

1 **درجة الاستقلالية**:تعني أن المؤسسة لا تكون ممتلكة بنسبة تتجاوز25 **%** من طرف مؤسسة أخرى لا تطبق هده المعايير و إلا فإنها لا تصنف ضمن **م ص م**

[2] Ammar Daoudi _ La garantie financière et le développement de la PME en Algérie _ colloque sur le « financement de la PME dans les pays de Maghreb » Alger le 11et12 mars 2009.

[3] Torrès, O., «Approche descriptive de la spécificité de gestion des PME : Le mix de proximité», dans : «Management des PME : De la création à la Croissance», L.J. Filion (Ed.), 2007, Pearson Education.

م وفق عدد العاملين إلى: مؤسسات صغيرة جدا أو مصغرة:من **1الى9**عمال، مؤسسة صغيرة من **10الى49**عامل، مؤسسة متوسطة من **50الى250عامل**. و يعرف القانون الجزائري **م ص م** كمايلي:

تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

يعرف القانون رقم 01- 18 المؤرخ في12ديسمبر2001 و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذه الأخيرة وفق المعايير التالية: راس المال: من 10الى 500مليون دينار جزائري. عدد العاملين: من 1الى250 عامل.رقم الأعمال: اقل من 2مليار دينار.

و بالتالي نلاحظ أن القانون الجزائري اعتمد في تعريفه على معيار (عدد العمال) و (راس المال).

المطلب الثاني: أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم موارد التنمية الاقتصادية و هي لا تقل أهمية عن

من النسيج العام للمؤسسات 99% المشروعات الكبيرة، فكما اشرنا سابقا تمثل **م ص م** تقريبا

في معظم الاقتصاديات، هذا زيادة عن توفيرها لمناصب الشغل و امتصاصها للبطالة، و نلاحظ أن جل المشاريع الكبرى اليوم بدأت في شكل مؤسسات صغيرة و مصغرة ذات طابع شخصي أو عائلي .

خلال العشريات الثلاثة السابقة، تزايدت أهمية و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكثير من الاقتصاديات و ذلك بشكل مستمر مقارنة مع المؤسسات الكبيرة التي كانت تحتل المكانة الأولى في الخمسينات و الستينات. يرجع Filion (2007) هذا التطور إلى أنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها سهولة أكبر في التغير و التأقلم مع المتغيرات المختلفة (سياسية، قانونية، اقتصادية، اجتماعية...) التي تحدث في محيطها. و يمكن إرجاع ذلك في "قرب المسير" من المتعاملين المختلفين للمؤسسة كالموردين، الزبائن، الموزعين و الموظفين.

يذكر نفس المؤلف السابق أنّ 75% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (م.ص.م) توظف أقل من 19 موظف و ذلك في أغلبية الاقتصاديات العالمية: في الولايات الأمريكية المتحدة 70%، في فرنسا 81%، في بلدان الاتحاد الأوربي85%. كما أنّ أكثر من 70% من م.ص.م هي مؤسسات عائلية كونها توظف أكثر من شخص من نفس العائلة. بالاعتماد على الإحصائيات السابقة، يمكن استخلاص الأهمية و المكانة الكبيرة المحتلة من طرف المؤسسات ذات الحجم الصغير في أغلبية اقتصاديات العالم.[5] هذا مما زاد الاهتمام أكثر بهذه المشاريع من خلال دعمها و خصوصا و أنها تتمتع بجملة من الخصائص تسهل نموها السريع يمكن تلخيصها فيما يلي:

خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[6]

- انخفاض راس المال المستثمر في مثل هذه المؤسسات مقارنة بالمشاريع الكبرى هذا ما يشجع أصحاب المدخرات القليلة و المتوسطة إلى الاستثمار فيها بصفة فردية دون مشاركة الآخرين .
- اغلب هذه المشاريع تأخذ طابعا فرديا أو عائليا و بالتالي في اغلب الأحيان يكون المدير هو نفسه صاحب المشروع مما يخول له حرية التصرف و اتخاذ القرار التي ترفع من أداء و مرد ودية المؤسسة.
- قدرة هذه المؤسسات على الانتشار السريع و التوسع في الأقاليم النائية و حتى الريفية مما يساهم في التنمية المتوازنة و إعادة توزيع الدخل.
- معظم هذه المؤسسات لا تتطلب مستوى عالي من التكنولوجيا نظرا لطبيعة نشاطها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- قلة التدرج الوظيفي في هذه المؤسسات نظرا لقلة العاملين بها ، مما يسهل عملية اتخاذ القرار ويسرع تنفيذها نظرا لتمركز القرارات في يد صاحب المشروع و بالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها .

[5] St-Cyr, L., «Gestion financière des PME», dans : «Management des PME : De la création à la Croissance», L.J. Filion (Ed.), 2007, Pearson Education.

[6]) مناور حداد _دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة (اضاءات من تجربة الأردن و الجزائر)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي _الشلف _ الجزائر.

• مرونة تكيف هذه المؤسسات مع التغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تطرأ على المستوى الداخلي أو الخارجي و هذا راجع لصغر حجمها و قلة التخصص و ضالة راس المال .

هذه الخصائص و غيرها كانت سببا أساسيا في اهتمام معظم الدول بهذا القطاع و السعي الدائم لتنميته و تطويره و لعل هذا ما يفسر نموها المتزايد، والجزائر كغيرها من الدول سجلت نموا ملحوظا في هذا القطاع من سنة إلى أخرى هذا مما دفعها لتبني عدة برامج حكومية لدعمه و إعادة تأهيله.

أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لهذه المؤسسات أهمية كبيرة في الاقتصاد فهي تشكل الركيزة الأساسية لاقتصاديات معظم الدول نظرا لمساهمتها الكبيرة في التنمية و الدخل و يمكن إجمال هذه الأهمية فيما يلي:

- التنمية الإقليمية للمناطق الريفية و خلق نوع من التوازن في إعادة توزيع الدخل.
- توفير مناصب الشغل للسكان و التقليص من معدلات البطالة ففي اغلب الدول تساهم **م ص** م بما يزيد عن النصف من مناصب العمل فمثلا تشكل حوالي السبعين بالمائة في بلجيكا ،اسبانيا، اليونان، ايرلندا، البرتغال و اليابان من إجمالي اليد العاملة .[7]هذا إضافة إلى ظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط خارج محيط دولتها "متعددة الجنسيات".
- المساهمة في الدخل القومي للدول من خلال الزيادة في الإنتاج الوطني و المساهمة في الناتج الداخلي ، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى انه : PIBالخام في الاتحاد الأوربي توفر **م ص م** 60 %من مناصب العمل الإجمالية، و تساهم ب 45 %من رقم الأعمال لمجموع المؤسسات.
- في **و م ا** توظف **م ص م** 52% من مجموع اليد العاملة النشيطة و تساهم بما نسبته 50 %في الناتج الخام.في تونس .

[7] CNES avant- projet de rapport « pour une politique de développement des PME en Algérie 2002 »

و نظرا لأهمية هذا القطاع و مساهمته في عملية التنمية قامت الجزائر بعدة إجراءات لدعم الناشطين به و هذا من خلال إصدار القوانين و إنشاء الهيئات المتخصصة و لكن قبل التطرق لهذه الإجراءات الناتج الداخلي الخام. في كندا توظف **م ص م** 50 %من مجموع اليد العاملة النشيطة و تساهم بما نسبته 28 %في الناتج الداخلي يمكن استخلاص أنّ قطاع م.ص.م يتميز بتعدد و تنوع كبيرين و ذلك في حجم المؤسسات، في القطاع التي تنتمي إليه (نجد م.ص.م في أغلبية القطاعات الإقتصادية)، في كونها تقليدية أو مؤسسات جدّ مصنّعة و آلية. كنتيجة لذلك يصبح من الصعب تحليل و حصر هذه المؤسسات في نماذج محددة.

من جهة أخرى، أكدّت عدّة دراسات و مؤلفات أنّ م.ص.م تمثل البنية التحتية لمعظم الإقتصاديات حاليا، و تشكل عامة أساس "النسيج الصناعي" في بلدان متعددة كألمانيا و إيطاليا. حسب دراسة لمنّظمة التعاون و التنمية الإقتصادية في 2007 [8](OCDE , 2007)، تمثل م.ص.م ما بين 95% إلى 99% من إجمالي المؤسسات التي تنشط في عدّة بلدان. كما أنّها تضمن من 60 إلى 70% من خلق مناصب شغل جديدة و ذلك في البلدان المنتمية لهذه المنظمة.و فيما يلي بعض المعطيات عن تطور هذه المؤسسات في الجزائر :

المبحث الثاني :معطيات خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1-تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: تأخذ هذه المؤسسات في الجزائر شكل مؤسسات عمومية و خاصة، حيث تشكل هذه الأخيرة 99%من النسيج العام للمؤسسات و هي في تطور دائم و مستمر على مر السنوات:

السنوات	عدد المؤسسات	السنوات	عدد المؤسسات
1991*	**22382**	**2002***	**188564**

[8] OCDE, «Le financement des PME et des entrepreneurs», L'Observateur OCDE, 2007.

1992*	20207	2003**	288587
1993*	23207	2004**	312995
1994*	26212	2005**	342788
1995*	177365	2006**	376 767
1999*	159507	2007**	473592
2001*	179893	2008**	519 526

* **المصدر**: ا.د ناجي بن حسين ، آفاق الاستثمار في م ص م بالجزائر ,مجلة الاقتصاد و المجتمع ،جامعة منتوري قسنطينة

العدد2004/2، جدول رقم(2)، ص 94.

**Source : bulletin d'information économique, N° 6, 8, 12,14, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat. www.pmeart-dz.org

1-1**القطاع الخاص**: مع نهاية2009بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط بالقطاع الخاص ما يزيد عن 455398 مؤسسة أي ما يشكل 99 %من المجموع الكلي للمؤسسات.

و تشير إحصائيات الصندوق الوطني للتامين الاجتماعي2009 إلى أن هناك:

30541 مؤسسة صغيرة و متوسطة تم إنشاؤها خلال سنة 2009

2966 مؤسسة تم إعادة بعثها (بعد توقفها بصفة مؤقتة)

3475 مؤسسة تم شطبها

و هذه المؤسسات كلها مسجلة بصفة شخص معنوي، و لكن هناك بعض هذه المؤسسات التي تأخذ صفة شخص طبيعي و هي غالبا ما تتمثل في المهن الحرة التي يزاولها أصحابها مثل الطب و المحاماة .....والتي يتم تقييدها في السجل التجاري حيث بلغ عدد هذا النوع من المؤسسات لنفس السنة 2009 حوالي 109496مؤسسة موزعة

حسب القطاعات التالية: الصحة 29301 مؤسسة، القضاء 10125 مؤسسة، القطاع لفلاحي 70070 مؤسسة، قطاعات أخرى 30837 مؤسسة

القطاع العام: تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية حصة متواضعة من مجموع المؤسسات وقد سجلت خلال سنة 2009 تراجعا مقارنة بسنة 2008، حيث بلغ عددها 591 مؤسسة سنة 2009 فيما كان سنة 2008 حولي 662 مؤسسة. و هذا التناقص بدوره انعكس على عدد العمال الموظفين بهذا القطاع ليسجل بدوره انخفاضا من 52786عامل سنة 2008، إلى 51635 عامل سنة 2009.

المؤسسات حسب طبيعتها	عدد م ص م لسنة 2008	عدد م ص م لسنة 2009	قيمة الزيادة	% نسبة الزيادة

وإذا ما حاولنا تحليل هذا التناقص فيمكن القول انه راجع لأسباب اقتصادية والمتمثلة في الظروف التي تعيشها المؤسسات العمومية مثل إجراءات إعادة الهيكلة ، و إعادة تنظيم القطاع من خلال عمليات الخوصصة

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الشكل:توزيع م ص م العمومية حسب القطاعات الإنتاجية لسنة 2008

م ص م الخاصة	شخص معنوي(مؤسسة)	321 387	345 902	24515	%7,63
	شخص طبيعي(مؤسسة)	70 626	109 496	38870	%55,44
م ص م العمومية		626	591	-35	%-5,59
قطاع الحرف التقليدية		126 887	169 080	42193	%33,25
المجموع		519 526	625 069	105543	%20,32

و فيما يلي بعض المعطيات حول عدد **م ص م** العمومية حسب القطاعات الإنتاجية و هذا فيما يخص كل من

القطاع العمومي و القطاع الخاص و قطاع الحرف التقليدية:

المصدر:وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية2009.

القطاعات الإنتاجية	عدد المؤسسات	عدد العمال
الصناعة	197185	21635
البناء و الأشغال العمومية	63	7730
الخدمات	119	15441
الزراعة	113	5619
المناجم	11	1192
المجموع	591	51635

التعليق:نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة ملحوظة فيما يخص عدد **م ص م** التي تم تأسيسها سنة 2009 مقارنة بالسنة 2008 حيث بلغت ما نسبته حوالي 20,31 **%** و ترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى للقطاع الخاص الذي يساهم بأكثر من 16,24**%** سواء تعلق الأمر بالمؤسسات ذات الطبيعة(شخص معنوي) أو (شخص طبيعي) أي المهن الحرة ،و هذا مقارنة بالقطاع العمومي الذي سجل نسبة تراجع تقدر بحوالي -6**%** و طبعا دون إهمال قطاع الحرف التقليدية الذي ساهم بنسبة زيادة كبيرة.

2- مساهمة م ص م في خلق مناصب العمل:

الزيادة على مستوى عدد المؤسسات انعكست بدورها على عدد مناصب الشغل ا ذ أدت إلى زيادتها

مقارنة بالسنة السابقة و بالتالي امتصاص نسبة من البطالة و كانت هذه الزيادة في مناصب الشغل كما يلي:

طبيعة المؤسسات		سنة2008	سنة2009	قيمة الزيادة	الزيادة%
مؤسسات القطاع الخاص	العمال الدائمين	841 060	908 046	66 986	7,96
	العمال المؤقتين	392 013	455 398	63 385	16,17
مؤسسات القطاع العمومي		52 786	51 635	1 151-	-2,18
نشاطات الحرف التقليدية		254 350	341 885	87 535	34,42
المجموع		1 540 209	1 756 964	216755	14,07

المصدر: وزارة **المؤسسات ص م** و الصناعات التقليدية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى مساهمة م ص م في خلق مناصب العمل سنويا حيث بلغت نسبة الزيادة لسنة 2009 لوحدها ما يقارب14,07 **%** واكبر حصة لهذه المساهمة كانت للقطاع الخاص سواء من خلال خلق مناصب عمل دائمة أو مؤقتة غير أن القطاع العمومي سجل تراجعا مقارنة بالسنة السابقة 2008 ، وهذا راجع لعدة لسباب سبق ذكرها مثل برامج إعادة هيكلة وتنظيم **م ص م** العمومية و خوصصتها.

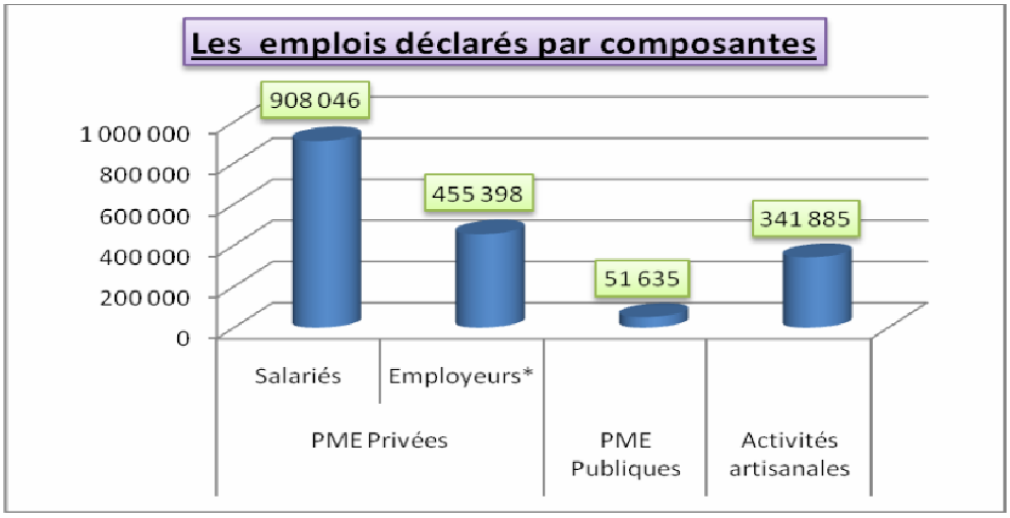

. 2009**Source :** site Internet du ministère des PME et de l'artisanat, bulletin d'information économique N°14,

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة:

لقد اشرنا سابقا أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في تحقيق قيمة مضافة و زيادة الناتج الداخلي ، فالجزائر مثلا من الدول التي تسعى من خلال هده المؤسسات إلى تنويع صادراتها لتكون بديلا لتحقيق قيمة مضافة إلى جانب قطاع المحروقات إن لم نقل بديلا عنه و فيما يلي بعض الإحصاءات تطور الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات:

3-1 : تطور الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات حسب القطاعات:

الوحدة: مليار دينار :

2008*		2007		2006		2005		2004		القطاعات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
16,20	686,59	19,2	749,86	20,44	704,05	21,59	651,0	21,8	598,6	حصة القطاع العمومي في PIB
83,80	3551,33	80,8	3153,77	79,56	2740,06	78,41	2364,5	78,2	2146,7	حصة القطاع الخاص في PIB
100	4237,92	100	3903,63	100	3444,11	100	3015,5	100	2745,4	المجموع

Source : ONS 2009

الشكل: تطور الناتج الداخلي الخام بالجزائر خارج المحروقات للفترة 2004– 2009 حسب القطاعات.

نلاحظ من خلال هذا الجدول الحصة المعتبرة لمساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات منذ سنة 2004و حتى سنة 2007 مقارنة بالقطاع العمومي وهذه المساهمة في تزايد مستمر من سنة لأخرى و التي تجاوزت 80%.حيث تتوزع هذه المساهمة على كافة الأنشطة و القطاعات الاقتصادية كما سيتبين لنا في الجدول

و من هنا يمكن أن نلمس أهمية هذا القطاع و ضرورة تدعيمه من اجل تفعيل دوره في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي ، خاصة و أن نسبة هذه المؤسسات سترتفع و مساهمتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا ما أضفنا المؤسسات التي تنشط في السوق غير الرسمية[9] نظرا للعراقيل التي تواجهها مثل العبء الضريبي ، و الإجراءات البيروقراطية و العراقيل الإدارية ... و بالتالي دعم هذه المؤسسات سوف يؤدي إلى تحويل جزء كبير منها من القطاع الموازي نحو النشاط الرسمي و المساهمة في إنشاء مؤسسات أخرى تدعم النمو الاقتصادي و تخفف من حدة البطالة و تؤدي إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات. و فيما يلي الشكل يوضح أكثر تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

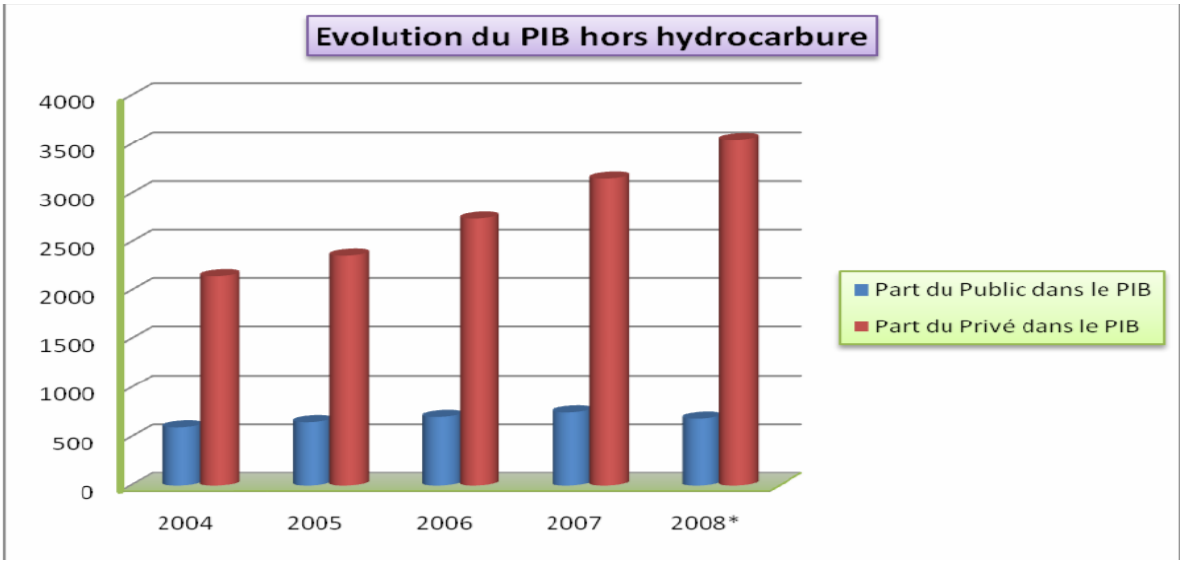

[9] صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكالية و أفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2004، ص 18.

Source : site Internet du ministère des PME et de l'artisanat, op .cit.

قطاع النشاط (القيم بالمليار دينار)	القطاع القانوني	2003		2004	
		القيمة VA	%	القيمة VA	%
القطاع ألفلاحي	عام	508,78	99,75	577,97	99,84
	خاص	1,24	0,24	0,94	0.45
	المجموع	510,03	100	578,88	100
البناء و الأشغال	عام	284,09	70,85	358,33	78,12
	خاص	116,91	29,15	100,34	21,87
	المجموع	401	100	458,67	100
النقل و الاتصالات	عام	305,23	74,01	349,06	69,27
	خاص	107,2	25, 99	145,81	30,72
	المجموع	412,43	100	503,87	100
الخدمات الموجهة للمؤسسات	عام	31,08	72,03	36,06	71,13
	خاص	28,86	14,62	27,97	12,35

	المجموع	44,15	100	50,69	100
قطاع الفنادق و المطاعم	عام	51,52	86,81	54,5	87
	خاص	7,83	13,19	8,14	13
	المجموع	59,35	100	62,64	100
التجارة و التوزيع	عام	514,56	93,19	567,19	93,43
	خاص	37,61	6,81	39,86	6,56
	المجموع	552,17	100	607,05	100

قطاع النشاط	القطاع القانوني	2005		2006		2007	
		القيمة VA	%	القيمة VA	%	القيمة VA	%
القطاع ألفلاحي	عام	508,78	99,75	577,97	99,84	701,03	99.55
	خاص	1,24	0,24	0,94	0,16	3,16	0.45
	المجموع	510,03	100	578,88	100	704,19	100
البناء و الأشغال	عام	284,09	70,85	358,33	78,12	593,09	80.94
	خاص	116,91	29,15	100,34	21,87	139,62	19.05
	المجموع	401	100	458,67	100	732.71	100
النقل و الاتصالات	عام	305,23	74,01	349,06	69,27	657,35	79.19
	خاص	107,2	25,99	145,81	30,72	172,72	20.80
	المجموع	412,43	100	503,87	100	830,07	100

الخدمات	عام	31,08	72,03	36,06	71,13	56,60	78.92
	خاص	12,35	27,97	14,62	28,86	15,11	21.07
	المجموع	44,15	100	50,69	100	71,71	100
قطاع الفنادق و المطاعم	عام	51,52	86,81	54,5	87	71,12	88.07
	خاص	7,83	13,19	8,14	13	9,63	11.92
	المجموع	59,35	100	62,64	100	80,75	100
التجارة و التوزيع	عام	514,56	93,19	567,19	93,43	776,82	93.25
	خاص	37,61	6,81	39,86	6,56	56,18	6.74
	المجموع	552,17	100	607,05	100	833	100

Source : ministère des PME et de l'artisanat.

التعليق:من خلال قراءة الجدول أعلاه يتضح لنا مدى مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة و هذا تقريبا من خلال سيطرته على جميع الأنشطة الاقتصادية، كما نلاحظ تزايد نسبة هذه المساهمة من سنة لأخرى، مما يدل على أهمية القطاع الخاص في خلق قيمة مضافة للاقتصاد ، و يدعو إلى ضرورة الاهتمام به .وخصوصا و لنه يضل يواجه مجموعة من العراقيل سواء تعلق الأمر بعدم وضوح السياسات التي تنظم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أو بمشاكل التمويل في ضل عدم كفاية الموارد .

المبحث الثالث: مشكل التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واهم إجراءات تنميتها

المطلب الاول: أهم المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إجراءات حلها :

بالرغم من الأهمية التي تحتلها **م ص م** في معظم الاقتصاديات بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة و الدليل على ذلك هو إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع في جويلية1993،إلا أنها لا تزال تعاني من عدة مشاكل تعيق تقدمها وتطورها وتختلف هذه المشاكل بحسب اختلاف البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات .وفي بعض الأحيان ترتبط هذه المشاكل بخصوصية هذه المؤسسات التي تختلف من منطقة لأخرى . لكن و بإجماع المتخصصين في هذا القطاع يمكن إجمال هذه المشاكل في ما يلي:

1- **التمويل:** يعتبر التمويل من أهم المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا من خلال صعوبة إيجادها للموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطتها أو إقامة المشروع في حد ذاته. وهذا قد يرجع إلى قلة الأموال المستثمرة (راس المال) الذي لا يسمح لها بتمويل أنشطتها ولا يمنحها الملاءة الكافية للاقتراض من البنوك. وبما أن إشكالية هذا البحث تتمحور حول تمويل هذه المؤسسات فسوف نتطرق له بنوع من الإسهاب و التفصيل في المبحث الموالي.

2- **نظام المعلومات:** إن غياب و ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في آليات التسيير تجعل هذه المؤسسات غير قادرة على المنافسة ولا على مواكبة التغيرات التي تفرضها عليها بيئتها. [10] فالمحيط ألمعلوماتي له دور كبير قي في تنمية هذه المؤسسات خصوصا في بداياتها. ونظام المعلومات نقصد به معرفة المؤسسة لبيئتها معرفة جيدة، وكذلك توفر المعلومات الكافية عن هذه المؤسسات لمحيطها الخارجي.

3- **صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية:** تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل على مستوى الإدارة سواء من خلال بطئ معالجة الملفات أو من خلال البيروقراطية الإدارية . وأيضا على المستوى التنفيذي تعاني هذه المؤسسات من مشكل التغيير المفاجئ للقوانين و عدم وضوحها في بعض الأحيان. مما يخلق نوع من التوتر في علاقة المؤسسة بالإدارة و يؤثر على أداء المؤسسات.

[10] غياط شريف _ التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية_الملتقى الدولي جامعة الشلف، مرجع سابق.

4- **عدم توافر الفرص للتدريب** : تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها و تعدد الاختصاصات فيها وهذا لسرعة مواكبتها للتغيرات الممكنة على عكس المؤسسات الكبيرة ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التكوين ، و بالتالي فقليلا ما نجد هذه المؤسسات تنتهج سياسة تكوين واضحة و مخططة.

5- **ضعف المستوى التكنولوجي**: يضل مشكل الحصول على التكنولوجيا في هذه المؤسسات عائقا لتطورها شانه شان مشكل التمويل، فهو يرجع لسببين أولهما قلة الموارد والثاني ضعف تأهيل المستخدمين، مما ينعكس بالسلب على المستوى التكنولوجي للمؤسسة.

6- **غياب ثقافة مؤسسية**: حيث تعاني هذه المؤسسات نوعا من الانغلاق على نفسها وعدم التفاعل مع محيطها و خصوصا و أن اغلبها تأخذ شكل مؤسسات عائلية يكون المالك لها هو نفسه المسير[11]، وبالتالي فانه سيعكس مبادئه و قيمه على مؤسسته ، وغالبا ما نجد في الجزائر أشخاصا لا يمتلكون المستوى المطلوب لتولي عملية التسيير هذا مما انعكس على ضعف الفكر المؤسسي و غياب الثقافة المؤسسية.

هذا و بالإضافة إلى جملة من المشاكل الأخرى التي تعيق عمل هذه المؤسسات مثل صعوبات الحصول على العقار لإقامة مشاريعها و كذلك التعقيدات الضريبية والمنافسة غير الرسمية ونقص العمالة المؤهلة و المشاكل التسويقية...ولمواجهة هذه العراقيل و غيرها قامت الدولة بعدة إجراءات و لتأهيل هذه المؤسسات و توفير الموارد المالية و لها و ذلك بإنشاء صناديق و هيأت متخصصة في ذلك ، و في ما يلي أهم هذه الإجراءات و البرامج.

المطلب الثاني: مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يشكل التمويل محور انشغالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لاسيما في الاقتصاديات الناشئة حيث تواجه فيها هذه المؤسسات مشكل توفر الموارد المالية. وبما أن إشكالية بحثنا تتمحور حول التمويل في هذه المؤسسات و بالخصوص التمويل البنكي ،فإننا ارتأينا تخصيص هذا المبحث للتمويل حيث سوف نتطرق من خلاله إلى أهم

[11] Slim OTHMANI_Président de la TASK FORCE GOAL 08 _code algérien de gouvernance d'entreprise version finale 04/01/2009 page13.

مصادر التمويل في **م ص م** و ما تواجهه من مشاكل للحصول على هذه الموارد ، وعن العلاقة التي تربط **م ص م** بالبنك باعتباره أهم مصادر التمويل.

في بحثنا هذا، نهتم خاصة بعامل الحصول على تمويل. فالتمويل يعتبر مسألة حيوية بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات (م.ص.م) سواء استعمل هذا التمويل للإبداع، للقيام بنشاطات بحث و تطوير أو للتصدير. فيعتبر من المهم لمسيري و مديري م.ص.م الاستعانة بالتحليل المالي الذي يعتمد على نسب مختلفة (نسبة الديون...) لتقييم الحالة المالية لمؤسساتهم و ذلك لضمان توازناتها المالية و أن تكون محل ثقة (Robichaud, 2007 ; St-Cyr , 2007).

على الرغم من تعدد مصادر التمويل في **م ص م** إلا أن مشكل التمويل يعتبر الأكثر إلحاحا وهذا قد يرجع لتزايد نمو المؤسسات بشكل سريع من جهة و إلى عدم كفاية هذه المصادر من جهة أخرى وفي العموم لتمويل هذا النوع من المؤسسات هناك ثلاثة مصادر أساسية يمكن ذكرها فيما يلي:

1- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي أو ما يعرف براس المال الخاص المصدر الأكيد لتمويل م ص م

فكما سبق و أن ذكرنا انه من خصوصيات هذه المؤسسات أنها تكون ذات ملكية فردية أو عائلية وبالتالي فان التمويل الذاتي يشكل حصة معتبرة من راس المال، كما نجد في معظم الحالات أن بعض مصادر التمويل الأخرى تشترط مساهمة صاحب المؤسسة بجزء من أمواله الشخصية كضمان على القرض وهذا ما نجده مثلا غير أن هذا في علاقة م ص م و البنك [12] للمشروع مما ، النوع من التمويل في اغلب الأحيان يكون غير كافي لتغطية يضطر المستثمر لاستخدام لرفع المالي كمصدر للتمويل.

2- التمويل عن طريق الأسواق المالية: ويتم هذا النوع من التمويل من خلال اللجوء إلى الأسواق المالية، عن طريق إصدار أسهم و سندات. و مازال هذا النوع من التمويل يسجل تأخرا كبيرا في الجزائر نظرا لعدم

[12] Dr Mouloud SADOUDI Université de Tizi-Ouzou "La problématique du financement de la PME en Algérie "

الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي _ الشلف _ الجزائر.

وجود سوق مالية بالمقاييس المطلوبة، غير انه في الدول المتقدمة يمثل مصدرا أساسيا للتمويل[13] وعلى العموم تظل المؤسسات الكبيرة الأكثر استخداما للتمويل عن طريق الأسواق المالية.

3-التمويل عن طريق البنوك: يعتبر هذا النوع من التمويل أهم مصادر التمويل في المؤسسات بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة، حيث ترتبط هذه الأخيرة مع البنك ارتباطا وثيقا خاصة بالمؤسسات الصغيرة و (2001) CNUCED[14] دراسة لمنظمة (2004) OCDE و قد ذكرت في دراسة المتوسطة. أشارت هذه الدراسة إلى الصعوبات التي تتلقاها هذه المؤسسات للحصول على تمويل بصفة عامة و وسائل التمويل الحديثة و المبدعة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 1: صعوبات الحصول على تمويل و وسائل التمويل الحديثة.

الصعوبات التي تتلقاها م.ص.م في الحصول على تمويل	الحلول المقترحة من طرف البنوك

[13] Ammar Daoudi. Op.cit.
[14] CNUCED, *Contribution du financement et du financement électronique aux activités et à la compétitivité des PME*, Genève, CNUCED, 2001.

• يعتبر المستثمرون و المقرضين م.ص.م كمقترضين ذو مخاطرة عالية نظرا للمستوى المنخفض لأصولهم و للرأسملة الخاصة بهم، تعرضها لتقلبات السوق بصفة أكبر من المؤسسات الأخرى و نسبة الإفلاس التي تميّزها. • عدم تناسق المعلومات الناتج من نقص في الدقة التي تتميّز بها الوثائق المحاسبية و المالية أو مخططات تنمية م.ص.م التي تجعل مهمة المقرضين و المستثمرين أكثر صعوبة و الذي يسقط على عاتقهم مسؤولية تقييم الجدارة الإئتمانية للم.ص.م التي تقدّم مشروعاتها. • يعتبر تمويل م.ص.م عملية غير مربحة لأنّ إقراض أو استثمار مبالغ صغيرة يؤدي إلى تكاليف عالية للإدارة و المعاملات.	• تقليل عدم تماثل المعلومات و المخاطرة من خلال استخدام نظم تنقيط و تصنيف ملفات طلب القروض و مصادر معلومات خارجية و باقتراح للم.ص.م طرق تقييم ذاتي للمخاطر، بتطبيق أسعار تتناسب و مستوى المخاطرة، تقاسم المخاطر مع أطراف أخرى (ضمانات القروض)، استبدال اتفاقيات القرض بأشكال ضمانات القروض أو بإنشاء وحدات خاصة عند الزبائن ذات المخاطرة العالية من بينهم المؤسسات في مرحلة الإقلاع. • تقليل التكاليف المرتبطة بعمليات الإقراض باستعمال تكنولوجيا المعلومات الأكثر حداثة، بتحسين التنظيم الداخلي و تبسيط اجراءات الحصول على قرض. • تطوير منتجات مصممة خصيصا للم.ص.م. • تحسين الخدمات المالية المقدمة للم.ص.م بتكوين موظفي البنوك و بتقسيم قطاع م.ص.م. • التعاون مع المنظمات الممثلة للم.ص.م و غيرها من مقدمي خدمات الدعم للمؤسسات و ذلك لتخفيض مستوى المخاطر و التكاليف و إضافة خدمات غير مالية للخدمات المالية.

، أجريت على مستوى 72 بنك منها في 8 بلدان (Soledad et Peria[15], 2009)أظهرت نتائج دراسة أخرى افريقية و الباقي متواجد في 30 بلد نامي خارج افريقيا، أنّ م.ص.م تعاني دائما من نقص في التمويل في البلدان في البلدان 15,6%الإفريقية. كما أنّ القروض الممنوحة للم.ص.م مكلّفة أكثر، حيث تقرب نسبة الفائدة في البلدان الأخرى. 11% الإفريقية مقارنة مع

أهم إجراءات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

كما رأينا سالفا تعاني **م ص م** جملة من العراقيل تعيق مسيرتها ، و نظرا لأهمية هذا القطاع قامت الجزائر بجملة من البرامج لتنمية هذه المؤسسات و زيادة تنافسيتها ، كما قامت بإنشاء العديد من الهيئات المدعمة لتمويلها .

[15] Soledad, M. et M. Peria, «Le financement bancaire des PME : Quelles spécificités africaines», PROPARCO, No. 1, 2009.

برامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[16]: هناك جملة من البرامج تسعى لتنمية **م ص م** و تفعيل تنافسيتها يمكن إجمالها فيما يلي : البرنامج الوطني لترقية التنافسية الصناعية المسطر من طرف وزارة الصناعة . *

البرنامج الاورو متوسطي*MEDA :

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسطر من طرف وزارة **م ص م** والصناعات التقليدية.*

وهذه البرامج كلها تهدف إلى زيادة تنافسية م ص م و تأهيلها لتواكب نظيرتها في الدول المتقدمة و خصوصا في ظل الشراكة الاورو متوسطية ، و أهم النقاط التي تهدف إليها هذه البرامج يمكن استخلاصها فيما يلي :[17]

-تبني أنظمة تسيير جيدة لهذه المؤسسات أمر ضروري و مشروط لتحقيق التقدم.

– تقوية و تحسين مستوى الموارد البشرية، سواء من خلال التاطير الجيد أو من خلال تبني سياسة التكوين.

– الإدراك الجيد لظروف السوق، و لتموقع المؤسسة.

– تطبيق إستراتيجية للتطوير و التنمية.

– البحث المستمر لتحقيق الإبداع و التجديد.

– خلق هيئات لدعم الاستثمار في قطاع **م ص م** من خلال تحسين التنافسية و الشراكة ، وتقديم الضمانات على القروض المقدمة ل **م ص م** .[18]

– إعادة تأهيل **م ص م** التي تنشط في القطاع الخاص نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية.

[16] ABDELKRIM BOUGHADOU _ Directeur Général de l'AND-PME. Politiques d'appui à la compétitivité des Entreprises algériennes_ avril2006. PDF / www.Pmeart.-dz.org.
[17] PROGRAMME D'APPUI AUX PME/PMI ALGERIENNES EURO DEVELOPPEMENT PME
[18] Khalil Assala _PME en Algérie de la création a la mondialisation _ université du sud Toulon-Var. France .CIFEPME. PDF

.- إنشاء بنك معلومات خاص **بالمؤسسات ص م** banque de données

كان هذا عن أهم الأهداف التي جاءت بها برامج إعادة تأهيل م **ص م**، و هذا من اجل تحسين مستوى أدائها و تعزيز مكانتها في الاقتصاد .

الفصل الثاني: المؤسسة البنكية و أهم وظائفها.

المبحث الأول:التعريف بالبنك و أهم تصنيفات البنوك

لقد تطور النشاط الاقتصادي و تعددت أطرافه و اتسعت أفاقه فبينما كانت عمليات التبادل تتم بين مجموعة من الأفراد أو المجموعات التي تعرف بعضها البعض و بالتالي يسهل بينها التبادل. و مع تزايد وتيرة هذا النشاط أصبح المنتجين في حاجة أكثر للتمويل فكان بإمكانهم اللجوء المباشر إلى أفراد آخرين على معرفة بهم.

لكن مع اتساع هذا النشاط حتى أصبح يتجاوز حدود الدول بل حتى القارات أصبح من الصعب اللجوء إلى التمويل المباشر من طرف أشخاص أو مجموعات مما استدعى بالضرورة ظهور أطراف جديدة تضمن جمع الأموال و إعادة توزيعها أي أنها تمثل حلقة ربط بين أصحاب الحجز المالي و أصحاب الفائض المالي من خلال الوساطة المالية و هذه الأطراف تتمثل أساسا في البنوك التي هي محل دراستنا.

المطلب الأول: التعريف بالبنك

التعريف بالبنك:

هو مؤسسة مفوضة بسلطة القانون لضمان عملية جمع رؤوس الأموال من الجماهير (أفراد، مؤسسات) و إعادة إقراضها.من خلال وضعها تحت تصرف الزبائن و تسييرها من خلال وسائل الدفع .

أو كتعريف آخر:

– **البنك:** هو هيئة مختصة في خلق و تداول النقود. فهي تجمع مدخرات الزبائن و التي تكون في شكل ودائع، تمنح القروض، و تضمن وسائل الدفع (مثل دفتر الشيكات، البطاقات) فبالإضافة لعرضها للخدمات المالية فهي تضمن للدولة متابعة العمليات المالية و التصدي لجميع العمليات المالية غير الرسمية.

و من خلال هذين التعريفين و غيرهما يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

البنك: هو مؤسسة مالية نقدية رسمية وظيفتها جمع الودائع و منح القروض و تسهيل وسائل الدفع. حيث تلعب دورا هاما في الوساطة المالية.

و إن مجموع البنوك لنفس المنطقة النقدية يشكل النظام البنكي و الذي يسير من طرف بنك مختص هو البنك المركزي و الذي مهمته مراقبة البنوك و ضمان إصدار الأوراق النقدية و التعريف بالسياسة النقدية. و هناك عدة أنواع من هذه البنوك منها: بنوك الودائع، بنوك الأعمال، البنوك المختصة، بنوك عامة...

المطلب الثاني: تصنيفات البنوك:

يمكن أن نصنف البنوك حسب عدة معايير سواء حسب الوظيفة أو حسب طبيعة القروض الممنوحة أو حسب الملكية... لكن في الغالب نجد تصنيفين هما الأكثر استخداما حيث تقسم البنوك إلى بنك مركزي الذي يترأس الغطاء النقدي و بنوك تجارية التي بدورها تصنف إلى عدة أنواع.

1-البنك المركزي: هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول. و هو الذي يترأس النظام النقدي. و لذلك يشرف على التسيير النقدي و يتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد. ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك و بنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون للسيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم

بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين و التشريعات السائدة. لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للاقتراض[19].

كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دورا مهما فيما يخص تحديد أسعار الفائدة، سعر العملة، من خلال تدخله في سعر الصرف و دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية عند الضرورة، وضع السياسات الاقتصادية سواء للتشجيع على الادخار أو الاستهلاك للمحافظة على معدل النمو الاقتصادي و كذا معدل التضخم...

2- البنوك التجارية: و هي مجموعة البنوك التي تعمل تحت سلطة البنك المركزي و هي بدورها تصنف إلى عدة بنوك:

2-1 بنوك الودائع (الائتمان): B. de dépôt (commercial Banks)

تعمل في الغالب مع زبائنها من الحرفيين و التجار و مؤسسات حيث تتلقى الودائع، تمنح القروض. و في معظم الأحيان يكون زبائنها أساسا التجار و الحرفيين أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمنح في الغالب قروض قصيرة الأجل، و تعتمد أساسا على ودائع المودعين.

2-2 بنوك الأعمال:B . d'affaires (Wholesales banking)

هي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل و خارج) و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و إدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها و الاشتراك في رأسمالها، أو الاستحواذ عليها، إنها تعمل في سوق رأس المال (في حين تتعامل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا)إذن يعتبر أهم عملياتها من المؤسسات المتوسطة و الكبيرة.[20]

2-3 بنوك الاستثمار:B. d'investissements (Invetsment banking)

[19]) الطاهر لطرش: تقنيات البنوك_ديوان المطبوعات الجزائرية_الجزائرً2000_ ص11

[20]شاكر القزويني :محاضرات في اقتصاد البنوك_ديوان المطبوعات الجامعية_الجزائر_ 1996_ص 29

أو ما يعرف ببنوك الائتمان المتوسط و طويل الأجل و تكون في الغالب عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (عقار، مصنع...) و قد تنشط على مستوى أسواق المال حيث تتكفل بالعمليات المالية كإصدار القروض، اكتتاب الأسهم، الدخول إلى البورصة[21] . لذلك فهي تحتاج لرأس مال كبير جدا الذي تعتمد عليه في منح القروض مثل الودائع طويلة الأجل. و كذا الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (السندات) و المنح الحكومية.

2-4 البنوك المختصة:

و هذه البنوك نجدها تنشط في تمويل قطاع معين أي تتخصص في منح قروض معينة و من هذه البنوك نجد:

- بنوك متخصصة في منح قروض الاستهلاك.
- بنوك متخصصة في منح القروض العقارية.
- بنوك متخصصة في القروض الايجارية للمؤسسات.
- بنوك متخصصة في تمويل نشاط اقتصادي (بنوك فلاحية،...).و قد نجد نفس البنك ينشط في عدة تخصصات.

2-5 بنوك التوفير و الادخار: و هذه البنوك وظيفتها جمع الودائع من المدخرين و التي غالبا ما تكون لآجال محددة و تأخذ شكل دفتر الادخار. لتعيد هذه البنوك بدورها إقراض هذه الودائع لآجال مختلفة، و هذا كله طبعا مقابل معدلات فائدة محددة مسبقا. كان هذا عن تعريف البنك و أهم تصنيفاته. و من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن البنك يقوم بالوساطة المالية و التي تشتمل على عدة وظائف تمثل و وظائف البنك.

المبحث الثاني: وظائف البنك

[21] www.wékipédia.com

لقد اتفقت جميع التعاريف على أن البنك هو المؤسسة المالية التي تجمع الودائع من عملائها لتمنحها في شكل قروض مقابل معدل فائدة. و من خلال هذه العملية فهي تساهم في خلق نقود جديدة هي "نقود الودائع" و من هذا التعريف الأخير يمكن استخلاص وظائف البنك الأساسية من خلال دوره في الوساطة المالية و جمع الودائع و منح القروض و خلق النقود.

المطلب الأول: الوساطة المالية

مع اتساع النشاط الاقتصادي و تشعب أطرافه ظهرت هناك حاجة دائمة و مستمرة إلى تداول الأموال بمبالغ تختلف حسب طبيعة الأعمال و حجمها. و بالتالي تزايد الحاجة إلى التمويل (لأصحاب العجز المالي) فيما نجد في المقابل بعض الأفراد و العائلات تتقاضى رواتب شهرية تنفق جزءا منها و تحتفظ بالجزء المتبقي إما احتياطيا للمستقبل و إما أملا في الاستفادة من الفرص التي يمنحها السوق. و ما بين أصحاب هذا الفائض المالي و أصحاب العجز المالي قد تنشأ إما علاقة مباشرة تعرف ب"التمويل المباشر" و إما عن طريق تدخل طرف ثالث يلعب دور الوسيط بين أصحاب العجز المالي و الفائض المالي و هذا ما يعرف ب"الوساطة المالية". و قد ظهرت هذه الأخيرة نتيجة للصعوبات التي قد تنجم عن العلاقة المباشرة بين الطرفين.

1- طبيعة الوساطة المالية: قبل إعطاء تعريف للوساطة المالية لا بد من تحديد الأطراف الأساسية للوساطة المالية و هما طرفين أساسيين:

أصحاب الفائض المالي: هم الأطراف الذين تفوق مداخليهم مجموع نفقاتهم و بالتالي يبحثون عن أفضل التوظيفات لفوائضهم. أي هم الذين يملكون القدرة على التمويل.

أصحاب العجز المالي: هؤلاء على عكس الطرف الأول، حيث تفوق نفقاتهم مجموع مداخليهم مما يضطرهم إلى البحث عن الأموال لتغطية عجزهم فهم الطرف الذي له الحاجة إلى التمويل.

2- مفهوم الوساطة المالية: "هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين

و المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المال إلى أصحاب العجز المالي. من خلال تعبئة الادخار (الفوائض المالية) من الأفراد و المؤسسات، و منحها على شكل قروض لأصحاب العجز المالي. و تعتبر الوساطة المالية من أهم الوظائف البنكية فهي بالإضافة إلى تسهيل الجمع بين طرفين متناقضين من حيث السيولة و الربحية و المخاطر تعتبر صانعة للتمويل،و الوساطة المالية لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع أطراف العلاقة.

المطلب الثاني: جمع الودائع

يعتبر جمع الودائع أحد أهم وظائف البنك. و الودائع تمثل الجزء الفائض من مداخيل بعض العائلات

و المؤسسات و المحتفظ بها في البنك (أو عند وسيط مالي آخر). و قد تكون لفترات طويلة أو متوسطة أو قصيرة. و تمثل الودائع أهم مورد مالي للبنك (الوسيط المالي). الذي بدوره يحولها إلى قروض للتمويل.

1- تعريف الودائع: "تعرف الوديعة على أنها كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف و تتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى (الذهب مثلا...)".[22]

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج أولا أن العامل الزمني في الوديعة مهم للغاية حيث أن مدة الإيداع التي تمتد من لحظة الإيداع إلى لحظة السحب مهمة حيث تحدد لنا مردودية الوديعة (بالنسبة للمودع) من جهة، كما أن مدة الإيداع مهمة بالنسبة للبنك من خلال تقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال.

و ثاني استنتاج هو أن الوديعة ليست نقلا للملكية لأن الوديعة دائما هي ملك لصاحبها، تخلى عن التصرف فيها لمدة مؤقتة.

[22] الطاهر لطرش _مرجع سابق _ص 25

2- أنواع الودائع: تختلف أنواع الودائع حسب اختلاف أهداف المودعين (الغرض من الوديعة) فهناك الودائع التي توضع في البنك لمجرد الاحتفاظ بها و هناك الودائع التي يهدف أصحابها إلى تحقيق عوائد من وراءها. و من هنا يمكن أن نذكر أربعة أنواع رئيسية للودائع و هي:

2-1 الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية:

و تتميز هذه الودائع بكونها دائما تحت تصرف أصحابها لذا سميت (الودائع تحت الطلب). فيمكن لهم سحب جزء منها أو كلها متى شاؤا. و دون إشعار مسبق. لذا يجب على البنك أن يسهل عملية السحب

و دون شروط أو حجج تعرقل المودعين في استعمال هذه الودائع. و في المقابل لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من الفائدة نظرا للطبيعة الجارية لهذه الوديعة. فكثير من القوانين تمنع إعطاء فوائد على هذا النوع من الودائع. هذا مما يسمح للبنك بالتوسع في عمليات القرض.

2-2 الودائع لأجل:

و هذا النوع من الودائع يضعها أصحابها في البنك لفترة معينة و لا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء الفترة المحدودة المتفق عليها مسبقا حيث يبلغ المودع البنك مسبقا عن تاريخ السحب. فالوقت عامل مهم في هذا النوع من الودائع، و الودائع لأجل ليست هي الودائع الادخارية لان الودائع لأجل يتم إيداعها لأجل قصير (عكس الودائع الادخارية) فهي من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل و التي يحصل صاحبها على عوائد من توظيفها يكون في شكل فائدة (متفق عليها)كما يمكن سحبها في أي وقت مقابل تحمل فائدة سلبية تحسب على أساس المبلغ المسحوب.

2-3 الودائع الادخارية: تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير و ادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك حيث تكون لآجال طويلة، و لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف قبل انقضاء المدة المعينة. و يمكن لأصحاب هذه الودائع الحصول على فوائد (عوائد) معتبرة تعكس الطبيعة الادخارية لهذه الفوائد. و تعتبر هذه

الودائع مكلفة للبنك بالمقارنة بالأنواع الأخرى و هذا نظرا لبقائها بحوزته لفترات طويلة مما يسمح له بمنح قروض ذات أجل طويل.

2-4 الودائع الائتمانية: يختلف هذا النوع من الودائع عن باقي الودائع الأخرى، بكونها النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي. بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية و القيام بعمليات الإقراض. فمثلا عند قيام صاحب وديعة بتحديد شيك لفائدة شخص آخر دون أن يسحب هذا الشخص المبلغ فعليا. فان البنك يسجل حساب المسحوب علية مدينا و حساب المستفيد دائنا. و إن هذا التحويل بالنسبة للحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، تسمح له بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقودا حقيقية.

و يمكن القول أن الودائع الائتمانية تزيد كلما فلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك و تنقص مع زيادتها[23].

3- دراسة تطور الودائع بالجزائر خلال الفترة 2003-2009:

تعتبر الودائع من أهم موارد البنوك بالجزائر و قد عرفت تطورا ملحوظا حيث تتزايد من سنة لأخرى

و فيما يلي بعض الإحصائيات حول تطور الودائع بالجزائر خلال الفترة ما بين 2003 إلى غاية 2009 حسب نوع الودائع و حسب القطاع (عام أو خاص) و هذا بالنسبة للبنوك الجزائرية و صندوق التوفير و الاحتياط:

(المبالغ بالدينار الجزائري)

[23] الطاهر لطرش مرجع سابق، ص28.

	2003	2004	2005	2006
الودائع تحت الطلب:	718.905	1127.916	1224.403	1750.432
– البنوك العمومية	648.775	1019.891	1108.332	1597.514
– البنوك الخاصة	70.130	108.025	116.071	152.918
الودائع لأجل:				
البنوك العمومية	1724.043	1577.456	1736.164	1766.105
منها بالعملة الصعبة				
البنوك الخاصة	1656.568	1509.556	1654.271	1670.127
منها بالعملة الصعبة	152.702	201.843	210.753	211.290
	67.475	67.900	81.893	95.978
	18.095	17.048	20.965	29.506
مجموع الموارد المودعة	2442.948	2705.372	2960.567	3516.537
حصة البنوك العمومية	% 94.4	% 93.5	% 93.3	% 92.9
حصة البنوك الخاصة	% 5.6	% 6.5	% 6.7	% 7.1

المصدر: بنك الجزائر 2006.

الجدول 1: **تطور الودائع بالجزائر خلال (2003–2004) بالنسبة للبنوك و صندوق التوفير و الاحتياط**:CNEP

– و توزع هذه الودائع حسب مصدرها على القطاعات القانونية كما يلي: **المبالغ بالمليار دينار**

	2003	2004	2005	2006
ودائع تحت الطلب:	718.905	1127.916	1224.403	1750.432
– القطاع العمومي	987.331	697.423	773.903	1163.928
القطع الخاص				
– قطاعات أخرى	232.346	273.903	321.294	442.418
ودائع لأجل:				
– القطاع العمومي	99.228	156.590	129.206	144.086
– القطاع الخاص	1724.043	1577.456	1736.164	1766.105
– قطاعات أخرى	513.972	254.102	365.818	364.453
	1102.217	1189.187	1232.815	1271.360
	107.854	134.167	137.531	130.292
المجموع	2442.948	2705.372	2960.567	3516.537
نسبة الودائع تحت الطلب	% 29.4	% 41.7	% 41.4	%49,8
نسبة الودائع للأجل	% 70.6	% 58.3	% 58.6	% 50.5

المصدر: بنك الجزائر **2006**.

الجدول2: توزيع الودائع حسب مصدرها حسب القطاعات بالنسبة للبنوك و صندوق التوفير و الاحتياط للفترة **2003-2006**

أما فيما يخص الفترة (2007-2009) يمكن إعطاء صورة عنها في الجدول التالي:

المبالغ: بالمليار الدينار جزائري

	ديسمبر2007	ديسمبر2008	جانفي2009	فيفري2009
ودائع تحت الطلب:	2560.801	2946.919	2851.220	2705.101
ودائع للأجل:	1761.035	1991.040	1982.084	2034.126
ودائع مسبقة على الاستيراد:	195.520	223.929	255.983	243.072
المجموع:	4321.836	4937.959	4933.04	4739.227
نسبة الودائع تحت الطلب	%59.25	%59.68	%59	%57.08
نسبة الودائع للأجل:	%40.75	%40.32	%41	%42.92
	مارس2009	افريل2009	ماي2009	جوان2009
ودائع تحت الطلب:	2735.037	2782.46	2676.392	2608.599
ودائع للأجل:	2035.753	2040.009	2061.069	2094.139
ودائع مسبقة على الاستيراد:	243.795	257.390	238.254	241.168
المجموع:	4770.79	4822.469	4737.461	4702.798
نسبة الودائع تحت الطلب	%57.33	%57.70	%56.49	%55.47
نسبة الودائع للأجل:	%42.67	%42.30	%43.51	%44.53

المصدر : بنك الجزائر 2009

الجدول 3: تطور الودائع البنكية بالجزائر خلال الفترة (2007–2009)

ملاحظة حول الجدول (3):

- الودائع المسبقة على الاستيراد لم تعد تحسب ضمن الودائع للأجل ابتداء من جانفي 2007.

- المعطيات التي يتضمنها الجدول (**3**) لا تأخذ بعين الاعتبار نتائج بنكين هما في إطار التصفية.

و فيما يلي جدول يبين هيكل الودائع الوطنية فيما يخص سنة 2009.

	2009		
	جانفي	فيفري	مارس
الودائع تحت الطلب:	3323.998	3203.928	3225.558
– ودائع البنوك التجارية	2851.220	2705.101	2735.036
– ودائع البنك المركزي	10, 399	5 ,579	10 ,485
– ودائع الخزينة	201 ,801	224,675	208,652
–ودائع الحساب البريدي CCP	260,578	268,573	271,385
الودائع للأجل:	1982,084	2034,126	2035,753
– ودائع بالدينار	1739 ,664	1760,274	1773,579
– ودائع بالعملة الصعبة	242,420	273,852	262,174
مجموع الودائع الوطنية	5306.082	5238.054	5261.311
نسبة ودائع البنوك	% 91.08	% 90.84	% 90.67
نسبة الودائع بالدينار	% 87.77	% 86.54	% 87.12
نسبة الودائع بالعملة الصعبة	% 12.23	% 13.46	% 12.88

	2009		
	ابريل	ماي	جوان
الودائع تحت الطلب:	3306.618	3197.773	3143.451
– ودائع البنوك التجارية	2782,410	2676,392	2608,999
– ودائع البنك المركزي	10,609	7,048	9,770
– ودائع الخزينة	239,593	239,841	243,585
–ودائع الحساب البريدي CCP	274,006	274,492	281,497
الودائع للأجل:	2040,009	2061,069	2094,139
ودائع بالدينار	1781,888	1804,651	1832,150
ودائع بالعملة الصعبة	258,121	256,418	261,989
مجموع الودائع الوطنية	5346.27	5258.42	5237.59
نسبة ودائع البنوك	% 90.20	% 90.08	% 89.8
نسبة الودائع بالدينار	% 87.35	% 87.56	% 87.50
نسبة الودائع بالعملة الصعبة	% 12.65	12.44	% 12.50

المصدر: بنك الجزائر 2009.

الجدول 4: **هيكل الودائع الوطنية لسنة 2009 (السداسي الأول)**

* **ملاحظة:** هذه المعطيات لا تأخذ بعين الاعتبار نتائج بنكين هما في إطار التصفية.

تفسير المعطيات:

- من قراءة المعطيات السابقة يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

1- مساهمة قطاع المؤسسات الخاصة و العائلات بنسبة معتبرة من الودائع حيث بلغت 57 % سنة 2005 و 53 %سنة 2006. من النسبة الإجمالية للودائع. و في المقابل نلاحظ تزايد في نسبة الودائع المقدمة من طرف المؤسسات العمومية حيث ارتفعت النسبة من 42.3 % سنة 2005 إلى 47 % سنة 2006.

2- نلاحظ ارتفاع طفيف في حصة البنوك الخاصة من مجموع الودائع حيث سجلت ارتفاعا من 6.7 % سنة 2005 إلى 7.1 % سنة 2006.

3- نلاحظ أن معدل الزيادة في الودائع المحصلة من طرف البنوك الخاصة أكبر من معدل الزيادة في ودائع البنوك العمومية حيث بلغ في سنة 2005 نسبة 12.5 % ليرتفع لسنة 2006 إلى 25.7 % (أي بزيادة تقدر ب 13.2 %) مقارنة بالبنوك العمومية حيث سجلت نسبة 9.2 % سنة 2005 لتصل إلى 18.3% في سنة 2006 (أي بزيادة تقدر ب 9.1 %).

4- و من جهة أخرى نلاحظ أن جل الودائع المحصلة من طرف المؤسسات الخاصة و العائلات توظف في شكل ودائع لأجل حيث بلغت الودائع لأجل من طرف هاذين القطاعين 79.3 % سنة 2005 و 74.5 % سنة 2006. و في المقابل نجد أن الودائع المحصلة (تحت الطلب) حيث بلغت 67.9 % سنة 2005 و 76.1 % سنة 2006.

5- و فيما يخص تطور نسبة الودائع نلاحظ زيادة مستمرة في حجم الودائع من سنة إلى أخرى ابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2009 و هذا قد يرجع إلى الاستقرار الذي عرفه النظام البنكي. غير أن سنة 2003 سجلت تطورا ملحوظا في حجم الودائع قد يكون سببه الرئيسي الارتفاع في عائدات المؤسسات التي تنشط في مجال المحروقات (نظرا للارتفاع في أسعار البترول).

6- كما لاحظنا في البداية منذ سنة 2003 إلى غاية 2006 أن الودائع الجارية كانت تتزايد لكن بنسبة أقل من الودائع لأجل غير أنه ابتداء من 2007 أصبحت نسبة الودائع تحت الطلب (الجارية) أكبر من نسبة الودائع لأجل و هذا قد يرجع إلى سببين أولهما أنه ابتداء من يناير 2007 لم تعد الودائع المسبقة على الاستيراد[24] تحتسب ضمن الودائع لأجل مما قلص من مبالغها أما ثاني سبب فهو الارتفاع الكبير الذي عرفته الودائع الحكومية و الموظفة في شكل ودائع جارية (نظرا للارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي عرفته هذه الفترة).فيما سجلت هذه الودائع انخفاضا ملحوظا بداية من 2009 و هذا قد يرجع إلى تأثر أسعار البترول بالأزمة الاقتصادية التي يعرفها العالم.

7- و إذا ما قارنا الودائع المحصل عليها من طرف البنوك العمومية فان مصدر أغلبها القطاع الحكومي حيث بلغت 79.1% سنة 2006 مقارنة بودائع البنوك الخاصة و التي يتمثل المصدر الأساسي لودائعها في قطاعي المؤسسات الخاصة و العائلات.

8- و لقد رأينا أن ودائع البنوك هي أهم أشكال الموارد المالية في الجزائر إذا شكلت نسبة معتبرة من مجموع الودائع الوطنية خلال السداسي الأول من سنة 2009 حوالي 90 % من مجموع الودائع.

9- و فيما يخص الودائع بالعملة الصعبة لاحظنا تزايدا ما من سنة لأخرى بالرغم من نسبة نموها الضئيلة حيث سجلت سنة 2009 زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة.

أهمية الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في جمع العوائد[25]:

يلعب الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط دورا هاما و فعالا فيما يخص تحصيل الودائع هذا بالتعاون مع وكالات بريد الجزائر. حيث تحصل هذه الأخيرة تقريبا ثلث (3/1) موارد الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

[24] مسبقة المستورد عليه دفع جزء من قيمة وارداته كوديعة لدى البنك مما يشكل ضمان لعملية التبادل و خاصة إذا كان التضخم مرتفعا و تسمى وديعة على الاستيراد.

[25] Article publié par la banque d'Algérie système bancaire et intermédiation, p91 et 92. 2006.

ففي سنة 2006 بلغت موارد الصندوق من الودائع ما يزيد عن 565 مليار دينار منها 29.2 مليار دينار ودائع تحت الطلب. وأغلب هذه الودائع مصدرها قطاع العائلات و المؤسسات الخاصة بنسبة 93 %. فيما تبقى حصة الودائع لأجل دائما معتبرة حيث تشكل ما نسبته 94.8 % من نسبة الودائع خلال 2006. هذا ما يضمن استقرار موارد الصندوق.و للإشارة فقط فان معدل التوفير يقاس بالعلاقة التالية:

معدل التوفير = القيمة الموفرة/ قيمة العائد الخام من المبلغ * 100

المطلب الثالث: منح القروض البنكية

يعتبر منح القروض من أهم الوظائف الذي يؤديها البنك. و قد تكون هي الغاية التي من أجلها أوجد البنك. فالودائع البنكية لا معنى لها إذا لم توظف في شكل قروض. تمنح لتمويل مختلف نشاطات الاقتصاد و لكن قبل دراسة أنواع القروض و إجراءات منها لا بد من تعريف القرض

1-التعريف بالقرض البنكي[26]: يشمل مفهوم القرض على مختلف نشاطات إقراض الأموال سواء في شكل عقد إقراضي بنكي. أو في شكل المدة التي يتيحها الممول للزبون لدفع ما عليه من مستحقات. و لتحقيق طلبات الإقراض فان المؤسسة البنكية أو المالية تستطيع استخدام الودائع التي بحوزتها أو توفر المبالغ المقرضة من خلال عملية الإصدار النقدي.

و تتم عملية الإقراض البنكي مقابل معدل فائدة متفق عليه مسبقا يدفعه المقترض (و هو المستفيد من القرض) إلى المقرض (و يكون ممثلا بالبنك) عند حلول تاريخ الاستحقاق. و تتم عملية الإقراض على أساس الثقة بين الأفراد. أي الثقة التي يقدمها "المدين" إلى "الدائن" ليسدد المبلغ المقترض. و يكون أساس هذه الثقة الملاءة المالية للزبون. و تقاس هذه الملاءة من خلال الوضعية المالية للمدين و الضمانات التي يقدمها.

[26] Wikipédia , l'encyclopédie libre.2009./ www .wekipédia.com

2- أنواع القروض البنكية: كما سبق و أن ذكرنا فان القرض يعتبر أحد أهم غايات النشاط البنكي فمنح القروض أحد أهم الوظائف البنكية. و تختلف أنواع القروض البنكية. و قد تصنف طبقا لعدة معايير سواء حسب طبيعة الزبائن أو حسب طبيعة النشاط الذي تموله أو حسب المدة الزمنية للقرض و لهذا سوف نحاول أن نصنف القروض على أنواع اخذين بعين الاعتبار كل المعايير السابقة و هذه الأنواع هي:

- القروض قصيرة الأجل (القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال).

- القروض طويلة و متوسطة الأجل (القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات).

- قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية.

2-1 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: Les crédits d'exploitation

و هي قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال و هي كل النشاطات (العمليات) التي تقوم بها المؤسسة لفترة لا تتعدى على الأكثر 18 شهرا و بالتالي فان هذا النوع من القروض يستخدم لتمويل عمليات دورة الاستغلال. و يشكل هذا النوع من القروض أهم نشاط تمويلي لأغلب البنوك التجارية و بما أنها قروض قصيرة الأجل فان البنوك غالبا ما تستخدم لتمويلها الودائع الجارية نظرا لطبيعتها. و تتبع هذه القروض بصفة عامة وضعية صندوق المؤسسة الذي يكون تارة مدينا و تارة أخرى دائنا و هذا حسب النشاط. و هذه القروض تقسم بدورها إلى قروض عامة و قروض خاصة.

2-1-1 القروض العامة: سميت بهذا الاسم لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة و ليست موجهة لتمويل أصل معين. و تستخدم هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة. و تشمل هذه القروض العامة بدورها على الأنواع التالية من القروض.

ا/**تسهيلات الصندوق**: **Facilités de caisse** هي عبارة عن قروض تمنح لمواجهة صعوبات السيولة القصيرة جدا، و التي قد تكون لبضعة أيام. و تلجأ المؤسسة لمثل هذا القرض في بعض الأحيان عندما يكون هناك تأخر في تاريخ تحصيل الديون قصيرة الأجل عن فترة استعمالها. فقد تلجأ إليه في فترة معينة كآخر الشهر مثلا لدفع رواتب العمال. و على البنك مراقبة استعمال هذا النوع من القروض من طرف الزبائن لأنه في حالة تجاوز قرض التسهيل الفترة العادية قد يحوله إلى نوع آخر من القروض هو المكشوف.

ب/ المكشوف: Le découvert

هو قرض بنكي تلجأ إليه المؤسسة في حال تسجيل نقص في الخزينة راجع إلى عدم كفاية رأس المال العامل. و يتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين و لفترة أطول قد تصل إلى سنة كاملة. و نظرا للمخاطر التي قد يتعرض لها البنك في حال منح مثل هذا القرض و خاصة فيما يتعلق بتجميد أمواله لفترة معينة فان الفرائد التي يفرضها على الزبائن تكون مرتفعة مقارنة بتسهيلات الصندوق.

ج/ قرض الموسم: Crédit compagne

هو نوع من أنواع القروض البنكية و يمنحه البنك لزبائنه من المؤسسات التي تمتاز بموسمية نشاطها حيث أنها مثلا دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية و لا تمتد على طول فترة الاستغلال و بالتالي فإنها تحتاج إلى النفقات في فترة معينة و تحصل مبيعات هذا الإنتاج خلال موسم معين كما هو الحال في الأنشطة الزراعية مثلا.

و يمنح البنك هذا القرض بعد حصوله على مخطط لتمويل يبين زمنيا النفقات و العائدات يقدمه الزبون ليقوم هذا الأخير بتسديد القرض أثناء تصريف إنتاجه و ذلك وفق مخطط استهلاك مبرمج مسبقا.

2-1- 2 القروض الخاصة: هذا النوع من القروض يمنح لتمويل أصل معين من الأصول، و هناك عدة أنواع من القروض الخاصة. مثل التسبيقات على البضائع...

3- القرض بالالتزام: Crédit par engagement (signature)

في هذا النوع من القروض البنك لا يقدم أموالا للزبون وإنما يقدم ضمانا له للحصول على أموال من مصدر آخر. فهنا البنك يتدخل فقط من خلال إعطائه ثقته (على الرغم من اضطراره إلى تقديم نقود في بعض الحالات عند عجز الزبون على ذلك).

4- القروض المقدمة للأفراد: يعتبر هذا النوع من القروض ذات طابع استهلاكي مقارنة بالقروض السابقة، و هي موجهة لتمويل نفقات الأفراد بحيث تتلاءم و دخل الزبون الشهري و هذا سواء من خلال بطاقات الائتمان (القرض). أو من خلال منح قروض شخصية للأفراد ذوي الدخول الثابتة. و قد عرف هذا النوع من القروض إقبالا كبيرا لدى الجزائريين منذ اعتماده غير أنه ألغي بموجب قانون المالية في سنة 2009.

2-2 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار: Les crédits d'investissements

بما أن هذه القروض توجه أساسا لتمويل نشاطات الاستثمار فهي تعتبر قروض طويلة الأجل. يمكن أن تمتد مدة منحها من سنتين فأكثر. لهذا فهي ترتبط بنسبة مخاطر عالية مقارنة بقروض الاستغلال فالبنك هنا يكون مضطرا لتجميد أمواله لفترة طويلة قد تصل إلى ما يزيد عن 20 سنة لهذا فان معدلات الفائدة المفروضة عليها تكون عالية هي الأخرى. و قد تكون القروض موجهة إلى تمويل الاستثمار على شكل قروض متوسطة الأجل (من 2 إلى 7 سنوات) و أخرى طويلة الأجل (من 7 إلى 20 سنة) و هذا حسب طبيعة المشروع. و يتم استخدام مثل هذا النوع من التمويل من طرف المؤسسات سواء للحصول على وسائل الإنتاج و معداته، أو عقارات (المباني الصناعية، الأراضي،...) و لذلك فان البنك و لكي يقلل من مخاطر هذه القروض فانه يطلب ضمانات حقيقية من الزبائن قبل منحهم هذه القروض. و كما أشرنا سابقا و نظرا للمخاطر العالية المتعلقة بهذا النوع من التمويل فان البنوك تسعى جاهدة لتطويره و هذا باستخدام طرق حديثة تمتص هذه المخاطر و الصعوبات و لعل من أحدث هذه الطرق في البنوك الجزائرية هو القرض الايجاري (الائتمان الايجاري).

2-2-1 الائتمان الايجاري: Crédit bail ou leasing

لقد عرف الائتمان الايجارية في الجزائر بموجب الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 بأنه: "الائتمان الايجارية هو عملية تجارية و مالية تقوم بها البنوك و المؤسسات المالية أو شركات التأجير المؤهلة قانونا و المتخصصة و المعتمدة في مثل هذا النوع من التمويل. مع متعاملين اقتصاديين وطنيين أو أجانب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين. يلتزمون بموجبها بعقد تأجير قد يتضمن عاليه التنازل لصالح المستأجر في نهاية الفترة، لسلع منقولة و غير منقولة مستخدمة في المجال الصناعي أو التجاري أو الحرفي" [27].

كان هذا عن تعريف القانون الجزائري للائتمان الايجاري و يمكننا ذكر تعريف آخر يقول: الائتمان الايجاري هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار[28].

ا) **خصائص الائتمان الايجاري:** من التعريفين السابقين يمكننا استنتاج الخصائص التالية:

- يتضمن عقد الائتمان الايجارية ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة و التي تتمثل في البنك مثلا.

و المؤسسة المستأجرة وهي المؤسسة المستعملة للأصل. و المؤسسة الموردة لهذا الأصل.

- تقوم المؤسسة المؤجرة بشراء الأصل من المؤسسة الموردة و دفع قيمته بالكامل ثم تأجيره للمؤسسة المستأجرة وفق أقساط إيجار.

- تعود ملكية الأصل في أثناء فترة العقد إلى المؤسسة المؤجرة و ليس إلى المؤسسة المستأجرة بحيث تستفيد هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط.

[27] Art.1 ordonnance n 96-09 du 10 Janvier 1996 crédit bail Algérie.

[28] الطاهر لطرش مرجع سابق، ص76.

– في نهاية العقد يمكن للمؤسسة المستأجرة أن تستفيد من ثلاث خيارات و هي: إما أن تجدد العقد الايجارية وفق شروط متفق عليها مجددا. و إما أن تقوم بشراء هذا الأصل و تحوز على ملكيته الكاملة وفق قيمة مالية منصوص عليها في العقد و إما أن تحل العقد بحيث لا تعيد تأجيره و لا تقوم بشرائه و تنهي العقد بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

ب) طريقة التسديد: يتم تسديد الائتمان الايجاري وفق أقساط تمثل ثمن الكراء تدفعها المؤسسة المستأجرة دوريا للمؤسسة المؤجرة و تشتمل هذه الأقساط جزء من قيمة الأصل لتلك السنة مضاف إليها العوائد التي تتحصل عليها المؤسسة المؤجرة و التي تشتمل بدورها على التكاليف التي تتحملها هذه الأخيرة لتسليم الأصل للمؤسسة المستأجرة من مصاريف نقل و تأمين و صيانة،... ما لم يكون في العقد اتفاق آخر بشأن هذه المصاريف بحيث قد تتحملها المؤسسة المستأجرة مباشرة.

3-3 القروض الموجهة لتمويل عمليات التجارة الخارجية : إلى جانب القروض المقدمة من طرف البنوك لتمويل نشاطات الاستغلال و نشاطات الاستثمار هناك قروض مقدمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية. و قد تصنف هذه الأخيرة إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل

و عمليات تمويل متوسطة و طويلة الأجل و هذا بحسب النشاط المراد تمويله.

ا)**التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية:** تستعمل عمليات التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية لتسهيل الصفقات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات مع الخارج سواء بالنسبة للمصدرين أو المستوردين و تخفيف العراقيل التي تواجه الطرفين و خاصة فيما يتعلق بالشروط المالية لتنفيذها. و هناك عدة أشكال من القروض المستخدمة في هذا المجال. إلا أننا في هذه الدراسة سوف نقتصر على ذكر أهمها و أشهرها و المتمثل في القرض المستندي (الاعتماد المستندي).

1- الاعتماد المستندي: Crédit documentaire[29]

هو قرض يسمح بضمان النهاية القانونية و الحسنة لعقد تجاري بين المستورد و المصدر. حيث يكفل بنكي المتعاملين التجاريين زبائنها على التوالي، فيما يخص خطر البضاعة المدفوعة الثمن و غير المستلمة أو خطر التسليم بدون مقابل. و هذا بعد إمضاء العقد التجاري من طرف المشتري (المستورد) و البائع (المصدر). حيث يبدأ الطرف المشتري في تقديم طلب للحصول على القرض المستندي من بنك هذا الأخير بعد إعلانه موافقته على التمويل يتصل ببنك المصدر و يتفق معه حول دفع قيمة الصفقة. و لا يستطيع المصدر سحب المبلغ من بنكه إلا بعد استلام البنك و اطلاعه على جميع المستندات المطلوبة. من خلال هذا التعريف السابق يمكننا أن نستخلص أن:

- تقوم علاقة الاعتماد المستندي على 4 أطراف هم: المستورد (المشتري) و المصدر (البائع) و بنك المصدر و بنك المستورد.

- بعد إبرام عقد بين المستورد و المصدر يقوم هذا الأخير بإرسال البضاعة و المستندات إلى المستورد.

- يطلب المستورد من بنكه فتح اعتماد مستندي. و يتعهد البنك في حالة قبول ذلك بتسديد مبلغ الصفقة مقابل استلام مجموع المستندات الدالة على تنفيذ العقد و إرسال البضاعة.

- التسديد الفعلي لصالح المصدر و ذلك عن طريق البنك الذي يمثله.

- قيام بنك المصدر يجعل حساب هذا الأخير دائنا.

1-1- أنواع الاعتماد ألمستندي: هناك أنواع عديدة للاعتماد المستندي، إلا أننا سوف نقتصر

على 3 أنواع رئيسية هي:

1-1-1 الاعتماد ألمستندي القابل للإلغاء: Crédit documentaire révocable

[29] Y chibab, J J Galland, séminaire technique « crédit documentaire » organisé par la chambre de commerce et d'industrie de paris Haut de serine. Animé par la banque BEA. Juin 2008.

في هذا النوع من التمويل يقوم بنك المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح زبونه و إعلام المصدر بذلك،

و لكن دون أن يلتزم بأي شيء. أي دون تقديم أي ضمانات في حالة عدم الدفع. و بالتالي يمكن أن يلغى في أية لحظة مما يجعله من الاعتمادات المستندية النادرة الاستعمال.

1-1- 2 الاعتماد ألمستندي غير القابل للإلغاء: c.d.irrévocable

في هذا النوع من الاعتماد المستندي يتعهد بنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير اتجاه المصدر. و هو غير قابل للإلغاء.

1-1-3 الاعتماد ألمستندي غير قابل للإلغاء و المؤكد:c.d.irrévocable et confirmé

في هذا الاعتماد إلى جانب تعهد بنك المستورد، فان بنك المصدر هو الآخر يتعهد بتسوية الدين الناشئ عن تصدير البضاعة. و في هذه الحالة و نظرا لوجود ضمانات قوية تجعل هذا النوع من الاعتمادات الأكثر شيوعا و استعمالا.

ب) التمويل المتوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية:

التمويل المتوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية ينصب على تمويل الصفقات التجارية الخارجية و التي تفوق في العادة مدة 18 شهرا. و هذا لتسهيل تطور هذه التجارة من خلال توفير الموارد التمويلية وكذا تعزيز العلاقات الاقتصادية ما بين الدول. و البنوك تسعى جاهدة لتطوير هذا النوع من التمويل من خلال تنويع أدواته. و على العموم نجد 4 أنواع من القروض في هذا المجال و هي:

1- قرض المشتري: Crédit acheteur

هو طريقة تمويل يقوم بموجبها بنك أو مجموعة من بنوك بلد المصدر (البائع) بمنح قرض المستورد. بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر. و هذا بوساطة المصدر في المفاوضات بين بنك المصدر و المستورد.

حيث أن كلا الطرفين يستفيد من هذا القرض حيث يحصل المورد على تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه لبضائعه، كما يستفيد المصدر من تدخل بنكه و ذلك بحصوله على التسديد الفوري.

2- قرض المورد:Crédit fournisseur

هو أيضا نوع من أنواع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل لتمويل التجارة الخارجية. و هذا من خلال منح البنك قرض للمصدر لتمويل صادراته. و هذا منح المصدر للمستورد مهلة لتسديد مبلغ الصفقة. و هو بمثابة شراء البنك لديون المستورد على المدى المتوسط.

3- التمويل الجزافي: هو عملية يتم من خلالها خصم أوراق تجارية بدون طعن. أي عملية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة حيث أن من يشتري هذه الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة التجارية، و ذلك مهما كان السبب

4- القرض الايجاري الدولي:Crédit bail international

هو عبارة عن قرض متوسط و طويل الأجل لتمويل التجارة الخارجية حيث بموجب هذا النوع من القروض يقوم المصدر يبيع سلعه إلى مؤسسات أجنبية متخصصة و التي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد ايجاري و تنفيذه. و هذا العقد له نفس خصائص العقد الايجاري المحلي (الوطني) غير أنه يختلف عنه من حيث أنه يتم بين المقيمين و غير المقيمين عكس المحلي الذي يتم بين المقيمين فقط. و يتم تسديد مبلغ الصفقة على عدة أقساط يتم الاتفاق عليها مسبقا.

3- دراسة تطور القروض بالجزائر خلال الفترة 2003-2009: تعتبر وظيفة الإقراض الغاية من وجود البنوك فعلى الرغم من الوظائف المهمة و المتعددة للبنك غير أن منح القروض يعتبر من الغايات الأساسية للبنك نظرا للمساهمة في تمويل الاقتصاد و دفع عجلته نحو التقدم و النمو. فبالنسبة للبنوك الجزائرية وظيفة منح القروض

في تزايد و تطور مستمر على الرغم من أن هذا التزايد صاحبه تزايد الخطر المتعلق بالقروض الممنوحة. و فيما يلي بعض المعطيات حول هذا القطاع في الجزائر.

وظيفة منح القروض بالنسبة للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2003-2006)

	2003	2004	2005	2006
القروض الممنوحة للقطاع العمومي:	791.694	859.657	882.479	848.408
* البنوك العمومية:	791.495	586.976	881.602	847.305
– القروض المباشرة	791.495	849.741	811.303	751.664
– شراء السندات	-------	7.235	70.299	95.641
* البنوك الخاصة:	0.199	2.681	0.877	1.03
– القروض المباشرة	0.199	2.681	0.341	0.017
– شراء السندات	------	------	0.536	1.086
القروض الممنوحة للقطاع الخاص:	587.780	674.731	896.437	1055.694
* البنوك العمومية:	487.740	568.605	765.316	879.275
– قروض مباشرة	487.740	568.605	765.316	874.746
– شراء سندات	-------	-------	--------	4.529
* البنوك الخاصة:	100.040	106.126	131.121	176.419
– قروض مباشرة	--------	--------	131.121	176.369
– شراء السندات	--------	--------	--------	0.050

مجموع القروض الموزعة	1379.474	1534.388	1778.916	1904.102
حصة البنوك العمومية	% 92.7	% 92.9	% 92.6	% 90.7
حصة البنوك الخاصة	% 7.3	% 7.1	% 7.4	% 9.3

المصدر: بنك الجزائر

الجدول5: تطور منح القروض بالجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2003-2006)

	نهاية 2007	نهاية 2008	جانفي 2009	فيفري 200 9
قروض ممنوحة للقطاع العام:	989.274	1202.201	1220.378	1235.166
قروض ممنوحة للقطاع الخاص:	1214.482	1411.849	1402.757	1408.405
مجموع القروض	2203.756	2614.05	2624.629	2645.051
نسبة القروض العمومية	% 45	% 46	% 46.5	% 46.7
نسبة القروض الخاصة	% 55	% 54	% 53.4	% 53.3
	مارس 2009	أفريل 2009	ماي 2009	جوان 2009
قروض ممنوحة للقطاع العام:	1264.128	1273.384	1292.751	1268.060
قروض ممنوحة للقطاع الخاص:	1417.074	1446.343	1463.803	1504.575
مجموع القروض	2682.682	2721.205	2758.043	2774.116
نسبة القروض العمومية	% 47	% 46.8	% 46.9	45.7
نسبة القروض الخاصة	% 53	% 53.2	% 53.1	% 54.3

المصدر: بنك الجزائر 2009.

الجدول6: تطور القروض بالجزائر حسب القطاعات للفترة (2007-2009)

و فيما يلي معطيات حول تطور القروض بالجزائر و هذا حسب مدة القرض خلال الفترة (2003-2009).

	نهاية 2003	نهاية 2004	نهاية 2005	نهاية 2006	جوان 2009
قروض قصيرة الأجل:	773.586	828.337	923.326	915.697	1163.843
	736.561	779.741	852.958	819.346	غير متوفرة
حصة البنوك العمومية	37.025	48.596	70.368	96.351	غير متوفرة
حصة البنوك الخاصة	605.905	706.051	855.590	988.405	1610.274
قروض طويلة و متوسطة الأجل					
حصة البنوك العمومية	542.673	645.840	793.960	907.234	
حصة البنوك الخاصة	63.232	60.211	61.630	81.171	ــــــــــ
مجموع القروض الموزعة	1379.473	1534.388	1778.916	1904.102	2774.117
حصة القروض القصيرة	% 56.1	% 54	% 51.9	% 48.1	% 42
حصة القروض الطويلة و المتوسطة	% 43.9	% 46	% 48.1	% 51.9	% 58

المصدر: بنك الجزائر

الجدول7: تطور القروض بالجزائر حسب النوع للفترة (2003-2009)

تفسير المعطيات السابقة: نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول 6 والجدول 7 تطورا ملحوظ في مجموع القروض الموزعة بالجزائر خلال الفترة (2003-2009) حيث حققت نسبة زيادة من سنة إلى أخرى إذ بلغت

هذه الزيادة 7,2% من سنة 2005 إلى سنة 2006 لتبلغ في نهاية جوان 2009حوالي 2774.116 مليار دينار جزائري. أي بمعدل زيادة يقدر بحوالي45% و إذا ما حاولنا تحليل تطور هذه القروض حسب القطاعات فان القروض الممنوحة للقطاع الخاص بلغت حوالي 55.4 % نهاية 2006. بمعدل زيادة 5 % مقارنة مع سنة 2005. لتبلغ سنة 2009 حوالي 54 %و هذا بنسبة انخفاض طفيف. و قد يفسر هذا التفوق في القروض الممنوحة للقطاع الخاص بزيادة الاستثمارات الخاصة و خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي هي مجال بحثنا و كذا الزيادة في الطلب على القروض الاستهلاكية. فيما تبقى حصة القطاع العام من القروض الممنوحة جد مهمة حيث تقدر ب 44.6 % من مجموع القروض الموزعة سنة 2006 منها 39.5 % عبارة عن قروض مباشرة و 5.1 % عبارة عن شراء للسندات الصادرة عن المؤسسات العمومية. و ظلت نسبة القروض العمومية متقاربة حيث قدرت سنة 2009 بحوالي 45.7 %.

و لو رجعنا قليلا إلى المعطيات السابقة فيما يخص ودائع القطاع البنكي نجد أن القروض المتعلقة بالقطاع العمومي أقل بكثير من الودائع المحصلة من طرفه. فيما نجد القروض الممنوحة من طرف القطاع الخاص تفوق قيمة الودائع المحصلة من طرف نفس القطاع. و نلاحظ كذلك أن تمويل القطاع العمومي محتكر من طرف البنوك العمومية حيث تضمن هذه الأخيرة جل القروض القطاع العام. حيث لا تتجاوز نسبة البنوك الخاصة في هذا التمويل نسبة 1 %. و نسبة تمويل البنوك العمومية للقطاع الخاص أيضا تعتبر مهمة حيث بلغت 83.3 % سنة 2006 فيما بلغت سنة 2005 حوالي 85.4% و هذا الانخفاض الطفيف قد يفسر بانتعاش نشاط البنوك الخاصة في مثل هذا التمويل.

أما فيما يخص معطيات الشكل 8 حول تطور القروض بالجزائر حسب النوع للفترة (2003-2009) فإننا نلاحظ: القروض الطويلة و المتوسطة موزعة من طرف البنوك تمثل ما نسبته 58 %من إجمالي القروض حيث تسجل زيادة من سنة لأخرى. في حين نلاحظ تناقص في قيمة القروض القصيرة الأجل حيث بلغت 42 % في سنة 2009 بنسبة تراجع تقدر ب 6% مقارنة مع 2006. و قد تواكب هذه الزيادة في القروض الطويلة و

المتوسطة مع تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية التي تعرفها الجزائر في مجال الطاقة و الماء و كذلك مشاريع البنية التحتية التي تتطلب هذا النوع من القروض.

الفصل الثالث: تمويل المؤسسات من قبل البنوك: تقييم وافاق

المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1980)

كما سبق و أن ذكرنا سابقا فان النظام البنكي هو متغير تابع للنظام الاقتصادي فالنظام البنكي عليه أن يواكب المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي فالجزائر مثلا و منذ الاستقلال تبنت النظام الاشتراكي الموجه كنظام عام للدولة و بطبيعة الحال فقد انعكست النظرة الاشتراكية على جميع القطاعات بما فيها النظام البنكي. و بالتالي و قبل أن نتطرق إلى أهم المحطات و المراحل التي مر بها النظام البنكي في ظل الاقتصاد المخطط سنحاول التطرق إلى الأسس العامة التي قام عليها النظام المصرفي الجزائري في هذه الفترة.

المطلب الأول: الأسس العامة التي قام عليها النظام المصرفي الجزائري (1962-1988)

لقد بني النظام المصرفي الجزائري على نفس المبادئ التي قام عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي الجزائري خلال هذه الفترة و القائمة على مبادئ التخطيط المركزي. فكل القرارات المتعلقة بالبنوك كانت تتم إداريا على مستوى هيئة التخطيط خارج البنك، و بما أن هذه الفترة شهدت عملية تنمية اقتصادية واسعة باعتبار الجزائر دولة حديثة العهد بالاستقلال. فقد تزايدت الحاجة إلى تمويل الاستثمارات و هنا تزايدت الحاجة إلى النظام البنكي كأداة تمويلية لا غير. فقد اقتصر دور البنوك العمومية على تمويل المؤسسات العمومية في ذلك الوقت. و هذا التمويل لا

يقوم على مبدأ المردودية أو الملاءة المالية للمؤسسة و إنما على أساس الخطة التمويلية التي تقوم بإعدادها هيئة التخطيط. و بالتالي فقرارات التمويل مرتبطة بقرارات الاستثمار و هي تابعة لها.

و إلى جانب تهميش دور البنوك العمومية فقد شهد النظام المصرفي تدخل الخزينة في عملية التمويل و هيمنتها على البنوك بما فيها البنك المركزي و إلغاء دوره باعتباره بنكا للبنوك .و ما ميز النظام المصرفي في هذه المرحلة هو تبعيته المطلقة للدولة حيث كانت جميع البنوك ملك للدولة و لم يكن يمنح الحق لأي مبادرة في قيام بنوك خاصة ، و خصوصا بعد تمرد البنوك الأجنبية (التي كانت تنشط قبل تأميم النظام البنكي الوطني) و عدم قبولها تمويل المؤسسات العمومية التي لا تتميز بالملاءة المالية .وخلاصة القول أن النظام المصرفي الجزائري قام على فلسفة واحدة مبدأها التخطيط المركزي. و ارتباط الدائرة النقدية بالدائرة الحقيقية وتبعيتها لها . و فيما يلي دراسة لأهم المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري.

المطلب الثاني: أهم المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري(1962-1988) من الصعب استيعاب دور النظام المصرفي الجزائري دون معرفة التاريخ الاقتصادي و السياسي للدولة. وفيما يلي محاولة لدراسة النظام البنكي الجزائري في الفترة (1962-1988) من خلال ستة مراحل أساسية حيث تصادفت كل مرحلة مع مجموعة قوانين و تشريعات مختلفة أدت إلى إحداث تعديل في النظام البنكي.[30]

المرحلة الأولى: مرحلة استرجاع الجزائر لسيادتها النقدية (1962-1966)

و شهدت هذه المرحلة استرجاع الجزائر لسيادتها النقدية مباشرة بعد استقلالها و قد حاولت الجزائر فرض هذه السيادة من خلال إنشاء مؤسسات نقدية جزائرية و قد ترجمت ذلك من خلال:

[30]Ammour Benhlima « le système bancaire algérien » Textes et réalité 2ème édition DAHLAB –algerie2001 page5

1- إنشاء أول هيئة إصدار تتمثل في 'البنك المركزي الجزائري" بتاريخ 1962/12/13[31] و الذي أصبح يعرف فيما بعد ب "بنك الجزائر" بتاريخ 1963/01/2[32] و تمثلت مهمته الأساسية في خلق النقود، و الحفاظ على استقرارها، الإشراف على عمليات الإقراض، و استقرار أسعار الصرف. و وضع الشروط الملائمة للتنمية الاقتصادية. و هي الوظائف التقليدية التي يقوم بها البنك المركزي في أي نظام بنكي باعتباره بنك البنوك.

2- بعد إنشاء "بنك الجزائر" حاولت الدولة إنشاء نظام بنكي جزائري رسمي متكامل من خلال إنشاء بنوك وطنية. حيث تم إنشاء "الصندوق الجزائري للتنمية" بتاريخ 7 ماي 1963[33] و كذا "الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط" بتاريخ 10 أوت 1964. و قد أنشء هذا النظام البنكي لكي يواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة خصوصا بعد إنشاء لأكبر مؤسسة عمومية و هي "سونطراك".

3- إضافة إلى البنوك العمومية التي تم إنشاؤها من خلال هذه المرحلة فقد ورثت الجزائر عن الاستعمار نظاما بنكيا يتكون من 20 بنك أجنبي[34] كان عليها إخضاعها للسياسة المالية الوطنية و توجيهها بما يتماشى و حاجات التنمية للاقتصاد الوطني.و بالتالي فقد شهدت هذه المرحلة بداية فرض السيادة النقدية. و ظهور أول الملامح التي رسمت لشكل النظام المصرفي الجزائري و خصوصا بعد إنشاء أول عملة وطنية جزائرية و التي تتمثل في "الدينار الجزائري" في عام1964.

المرحلة الثانية: مرحلة تأميم النظام البنكي الجزائري (1966-1970)

خلال هذه المرحلة و كما أشرنا سابقا كانت الجزائر تشهد تنمية اقتصادية كبيرة، و كانت في حاجة متزايدة لمصادر التمويل. حيث لم يكن الهدف من إنشاء النظام البنكي الجزائري إلا لكونه أداة تساهم في عملية تمويل التنمية. ففعالية النظام البنكي كانت تقاس بمدى مساهمته في تمويل المشاريع المخطط لها و لم تكن تخضع لمعيار

[31] Abdelkrim Naas: le système bancaire algérien (de la décolonisation à l'économie de marché) édition INAS France 2003, p11.

[32] الطاهر لطرش، مرجع سابق ص178.
[33] بموجب القرار رقم 63-165 ب 7 ماي 1963.
[34] بموجب القرار رقم 64-227.

المردودية الاقتصادية للبنك. غير أن البنوك الأجنبية التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار رفضت تمويل عمليات الاستثمار للمؤسسات الوطنية و اقتصرت على تمويل المؤسسات التي تتمتع بالملاءة المالية الجيدة فقط، و تمويل عمليات التجارة الخارجية، مما أدى إلى صدور قرار تأميم هذه البنوك سنة 1966 و الهدف من هذا القرار هو إنشاء نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة و يضطلع بتمويل التنمية الوطنية، و هذا التأميم أدى إلى تدعيم هيكل النظام البنكي بتأسيس مجموعة بنوك وطنية حلت محل مجموعة من البنوك الأجنبية و التي يمكن تمثيلها بالشكل التالي:

جدول يلخص عملية تأميم البنوك الأجنبية بالجزائر سنة 1966.

البنوك الوطنية التي تم تأسيسها	تاريخ تأميمها	البنوك الأجنبية التي حل محلها	مجال التخصيص البنكي
البنك الوطني الجزائري **BNA**	**13 جوان 1966**	**– القروض العقاري للجزائر و تونس** **– القرض الصناعي والتجاري** **– البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا** **– بنك باريس و هولندا** **– مكتب معسكر للخصم**	**– منح القروض للقطاع الفلاحي** **– التجمعات المهنية للاستيراد** **– تمويل المؤسسات العمومية و القطاع الخاص**
القرض الشعبي الجزائري **CPA**	**14 ماي 1966**	**– القرض الشعبي (للجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة)** **– الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي** **– شركة مرسيليا للقرض** **– المؤسسة الفرنسية للقرض و البنك** **– البنك المختلط (الجزائر، مصر)**	**– تمويل القطاع الحرفي** **– تمويل قطاع الفنادق** **– القطاع السياحي** **– قطاع الصيد و المهن الحرة**

بنك الجزائر الخارجي BEA	01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 204-67	– القرض – الشركة العامة – قرض الشمال – البنك الصناعي للجزائر و المتوسط – بنك باركيز	– تمويل عمليات التجارة الخارجية – تأمين المصدرين الجزائريين – تمويل المؤسسات الكبرى مثل: سونطراك، والقطاعات البيتروكيماوية.

المصدر:من إعداد الباحثين

الجدول8:ملخص عملية تأميم البنوك الأجنبية بالجزائر سنة 1966.

و للإشارة فقط وكما لاحظنا من خلال الجدول السابق. فان قرار التأميم أدى إلى ظهور بنوك جديدة متخصصة أي ما يعرف بالتخصص البنكي، و قد كان لهذا التخصص ما يبرره في هذه المرحلة. غبر أنه خلق نوع من الاحتكار البنكي لقطاعات معينة و بالتالي غياب المنافسة بين البنوك. و هذا مما يؤدي إلى عدم استعمال الموارد المالية المتاحة بشكل جيد.

المرحلة الثالثة: مرحلة صدور أول إصلاح بنكي جزائري (1970-1978) شهدت هذه المرحلة زيادة في التدفقات الحقيقية من خلال زيادة الاستثمارات التنموية، و انتهاج الجزائر سياسة التخطيط و بداية المخطط الرباعي الأول كان على النظام البنكي مواكبة التدفقات الحقيقية بتدفقات نقدية باعتبارها مجرد أداة مع هذا التوجه لتنفيذ التنمية. و ما ميز النظام البنكي الجزائري بداية من سنة 1971 ثلاثة خصائص هي:

– إلغاء مبدأ التخصص بالنسبة للبنوك التجارية

– زيادة عمليات التخطيط المركزي و مركزية اتخاذ القرارات

– تقوية مكانة الخزينة العمومية و هيمنتها على نظام التمويل

و من خلال هذا الإصلاح ظهرت هناك قواعد جديدة استخدمت في عملية التمويل حيث:

- أصبحت عملية التمويل تتميز بمركزية كبيرة، و أصبحت القرارات تتخذ على مستوى هيئة التخطيط خارج البنك.
- أصبح نظام التمويل يعتمد بصفة رئيسية على الخزينة العمومية كوسيط. حيث تنص المادة 7 من قانون المالية 1971 في ترتيبها لمصادر تمويل الاستثمارات المخططة على:

1- المساعدات الخارجية المحصل عليها من طرف الخزينة العمومية أو المؤسسات.

2- القروض الطويلة و التي مصدرها الودائع المحصلة من طرف الخزينة و الهيئات المالية المتخصصة.

3- القروض البنكية المتوسطة الأجل الممنوحة من طرف البنك المركزي[35].

حيث تقوم المؤسسات العمومية من أجل الحصول على التمويل بتوطين عملياتها المالية لدى بنك تجاري واحد و هذا من خلال فتح حسابين بنكيين لها أحدهما خاص بتمويل نشاطات الاستثمار و الثاني خاص بتمويل نشاطات الاستغلال.و يعتبر الضمان الوحيد الذي يقدم للبنوك مقابل عملية تمويلها المؤسسات العمومية "هو حسن نية الدولة" و تقوم الخزينة العمومية بكفالة هذه المؤسسات في حال عجزها و عدم قدرتها على التسديد.

و من نتائج هذا الإصلاح إقصاء البنك المركزي و إبعاده عن مهامه الحقيقية و كذلك فقد نفوذه و تأثيره على السياسة النقدية و كل العمليات النقدية و كذلك سياسة الإقراض، حيث أصبحت الوزارة المكلفة بالمالية هي التي تفرض معدل فائدة ثابتة على جميع البنوك التجارية فيما يخص عملية منح القروض.و قد واجه هذا الإصلاح مجموعة من الانتقادات حيث:

- تثبيت معدل الخصم و الذي كان مستقر عند معدلات ثابتة (حيث بلغ خلال الفترة 1972-1986 حوالي 2.75 %) هذه الوضعية لم تشجع البنوك التجارية على جمع الودائع الخاصة.

[35] Dr M. Lacheb .droit bancaire (système bancaire algérien- contrats bancaires, responsabilités, secrets bancaires) IMAG édition 2001 p20.

- عدم كفاية الضمانات المقدمة لتغطية القروض الممنوحة.

- هيمنة الخزينة العمومية على نظام التمويل وتقليص مهام البنك المركزي.

و في سنة 1978 صدر قانون بإلغاء القروض الطويلة و المتوسطة البنكية من نظام تمويل الاستثمارات ما عدى في بعض القطاعات (النقل، الخدمات). و حلول الخزينة محل البنوك التجارية في تمويل المشاريع العمومية المخططة، و كانت هذه القوانين بمثابة الضربة التي أزاحت إصلاح 1970 و ألغته تماما.

المرحلة الرابعة: (1978-1982) إلغاء إصلاح 1970 و ظهور إصلاح 1982 بعد الانتقادات التي واجهها إصلاح 1970 فيما يخص نظام التمويل الذي جاء به و الذي عرف عدة تعديلات آخرها تعديل 1978 والذي كان بمثابة الإلغاء التام لما جاء به إصلاح 1970. عرف النظام البنكي الجزائري إصلاح آخر سنة 1982 و الذي جاء بما يلي:

1- تنظيم شكل جديد لقنوات التمويل حيث أوكلت مهمة تمويل المشاريع الإستراتيجية للخزينة العمومية تحت شكل مساعدات تسترجع على المدى الطويل.

2- فيما أوكلت مهمة تمويل المشاريع العمومية الأخرى للبنوك التجارية و التي أصبحت تخضع لتعاليم جديدة منها معيار المردودية المالية للمشاريع.

3- و في نفس الوقت أصبح بإمكان المؤسسات العمومية أن تمول نفسها بنفسها من خلال التمويل الذاتي هذا طبعا إذا سمحت لها ظروفها المالية بذلك هذا إلى جانب القروض الخارجية.

4- أما فيما يخص القطاع الخاص نادرا ما يتدخل القطاع البنكي لتمويله كان هذا القطاع يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الذاتي[36].

[36] Ammour Benhalima : op. Cit page 22.

و هكذا لاحظنا أن إصلاح 1982 قلل نوعا ما من مبدأ المركزية الذي كان يقوم عليه النظام البنكي. كما حاول توجيه البنوك نحو مسارها الأصلي و الذي يقوم على مبدأ المردودية المالية. غير أنه وسع من المهام الموكلة إلى الخزينة حيث أنها حلت محل النظام البنكي واختزال دور البنوك في إطار محاسبي و زيادة الضغط على الخزينة مع تعاظم دورها في هذا المجال.

المرحلة 5: مرحلة إعادة هيكلة النظام البنكي (1982-1986)

بعد هيمنة الخزينة على نظام التمويل و إقصاء البنك المركزي و البنوك التجارية الأولية و اقتصار دورها في إطار محاسبي. جاء إصلاح 1986 ليعيد الاعتبار لقطاع البنوك و يعزز مكانتها على رأس نظام التمويل

و هذا من خلال عملية إعادة هيكلة للنظام البنكي.

إصلاح 1986[37]: جاء هذا الإصلاح ليعيد الاعتبار للمؤسسة البنكية و هذا من خلال:

- استعادة البنك المركزي لمكانته كبنك للبنوك. يملك سلطة على البنوك التجارية.

- تقسيم النظام البنكي إلى مستويين، بنك مركزي يمثل الملجأ الأخير للإقراض، و بنوك تجارية تعمل تحت سلطة البنك المركزي.

- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال قيامها بوظائفها الأساسية و هي تعبئة الادخار و منح القروض. كما لها الحرية في اختيار نوع القروض المقدمة و مدتها مع إمكانية ردها.

- تقليص دور الخزينة في التمويل، و تغييب مركزة الموارد المالية.

- إنشاء هيأت رقابة مصرفية و هيأت استشارية أخرى.

[37] بموجب القرار رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض.

أما على مستوى هيكل النظام البنكي فقد قام إصلاح 1986 بإعادة هيكلة النظام المصرفي و هذا بهدف زيادة مبدأ التخصص البنكي، بحيث أن كل بنك يتخصص في تمويل قطاع معين و هذا التخصص في المقابل قلل نوعا ما من احتكار مجموعة من البنوك لتمويل الاقتصاد.

و قد شهدت هذه المرحلة إنشاء بنكين متخصصين هما:

- البنك الفلاحي للتنمية الريفية

- البنك الوطني الجزائري

و هذا فيما يخص تمويل القطاع الفلاحي، أما فيما يخص تمويل وحدات الاقتصاد المحلي فقد أوكلت لبنك التنمية المحلية و التي كانت فيما سبق من مهام القرض الشعبي الجزائري.

المرحلة 6: الإصلاح النقدي لسنة 1988

لقد كان النظام البنكي الجزائري خلال هذه الفترة بحاجة إلى إصلاحات جذرية و هذا لإرساء مبادئ حقيقية للوظيفة البنكية بما يتماشى و التغيرات الاقتصادية و مواكبة التطورات الجديدة.

و جاء الإصلاح النقدي لسنة 1988 كقانون مكمل و متمم لقانون الإصلاح 86-12 و هذا لتغطية الثغرات بالقانون السابق له. و كذا مواكبة التطورات الجديدة مع التنظيم الجديد للاقتصاد. و أهم ما جاء فيه ما يلي:

- استقلالية البنوك التجارية ماليا محاسبيا. و بالتالي أصبح نشاط يخضع لمبدأ الربحية و المردودية. مما خلق منافسة فيما بين البنوك لبلوغ أهدافها.
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية التوظيف المالي كالحصول على أسهم و سندات من مؤسسات سواء داخل الوطن أو خارجه.
- تعزيز دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

المطلب الثالث: أهم الخصائص التي ميزت النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (1962-1986)

لقد تميز النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (1962-1986) بجملة من الخصائص و لعل هذه الخصائص كانت السبب الرئيسي إلى تفكير الدولة في القيام بإصلاحات جذرية للنظام المصرفي لتمكينه من الالتحاق بالركب الاقتصادية و خصوصا و أن العالم شهد خلال هذه الفترة تحولات اقتصادية كبيرة. و يمكن إجمال هذه الخصائص كما يلي:

1- نظام بنكي تعود ملكيته المطلقة للدولة، و هذا بغية توجيهه و التحكم فيه وفق أهداف التنمية المخطط لها من طرف السلطة.

2- مركزية تخطيط القرارات وفق المذهب الاشتراكي السائد في تلك الفترة، مع إلغاء التفكير في أي مبادرة لإنشاء بنوك خاصة أو حتى مساهمة الخواص في البنوك العمومية و خصوصا بعد تمرد البنوك الأجنبية عن أهداف النظام.

3- تداخلات الصلاحيات ما بين المؤسسات المالية. حيث تتدخل الخزينة عن عملية التمويل كما لو كانت بنكا، و يتدخل البنك المركزي مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي وتتدخل البنوك التجارية في تمويل قطاعات هي من اختصاص بنوك أخرى. و بالتالي خلق غموض في نظام التمويل و تفاقم المشاكل.

4- هيمنة الخزينة على النظام البنكي و تهميش دور البنك المركزي و بالتالي خلق عشوائية في إصدار النقود دون مبرر للوضعية النقدية. و بالتالي سلبية البنوك في أداء وظائفها سواء منح القروض أو جمع الودائع.

5- منح القروض البنكية لا يضمنه سوى حسن نية الدولة. و بالتالي تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية مع تماطل في متابعتها، مما خلق نوع من عدم التوازن الداخلي.

6- توزيع المؤسسات العمومية الموجودة بقرار عن وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة، و بالتالي البنوك مجبرة على تمويلها حتى و إن لم تستجب إلى المعايير و المقاييس المعمول بها. و بالتالي عدم ترك الخيار سواء للبنك أو المؤسسة.

7- مبدأ التخصص البنكي، و بالتالي كل بنك يتخصص في تمويل قطاع معين و ليس له الحق في تمويل قطاع آخر.

8- وضع البنوك التجارية و البنك المركزي في مستوى واحد. و بالتالي عدم وجود سلطة للبنك المركزي على البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك. و خضوع الاثنين لهيمنة الخزينة.

كان هذا أهم ما ميز النظام البنكي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه و التي تمتد من (1962-1986) و لعل هذه الخصائص كانت الدافع الرئيسي للإصلاحات الجذرية التي قامت بها الدولة بعد هذه المرحلة و هذا لتطوير النظام البنكي، و مواكبة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد و الانتقال إلى عهد اقتصادي جديد هو اقتصاد السوق.

المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل اقتصاد السوق

لقد لاحظنا خلال المطلب السابق أن النظام البنكي الجزائري شهد عدة إصلاحات منذ الاستقلال و إلى غاية نهاية الثمانينات. و هذه الإصلاحات البنكية تمت كلها تحت ظل نظام اقتصادي اشتراكي موجه، و كانت كل هذه الإصلاحات تهدف أساسا إلى إنشاء جهاز مصرفي قوي ينافس الأنظمة البنكية العالمية.

و لعل السبب الرئيسي في عدم بلوغ هذه الإصلاحات لأهدافها هو تعارض متطلبات التنمية خلال هذه الفترة و أولوياتها مع اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل بفعالية، و ضمان مردوديتها و تطورها. هذا من جهة و من جهة أخرى جل هذه الإصلاحات البنكية تمت بمعزل عن إصلاح النظام الاقتصادي

ككل. و بالتالي لا جدوى من إصلاح بنكي إن لم يتواكب مع إصلاح اقتصادي باعتبارهما يقومان على نفس الفلسفة.

و مع بداية سنوات التسعينات، و بمجرد انتقال الجزائر من نظام اشتراكي موجه إلى نظام ليبرالي قائم على مبدأ الحرية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق. فرض هذا الواقع على الحكومة إدخال إصلاحات عميقة

و جذرية على النظام البنكي، و قد تواكبت هذه الأخيرة مع إصلاحات اجتماعية و اقتصادية و حتى سياسية.

و فيما يلي أهم الإصلاحات و المحطات التي شهدها النظام البنكي خلال المرحلة ما بعد 1990. في ظل اقتصاد السوق.

المطلب الأول: أهم الإصلاحات البنكية في ظل اقتصاد السوق

لقد عرفت هذه المرحلة عدة إصلاحات بنكية جاءت مكملة للإصلاحات السابقة و خاصة إصلاح 1986

و الإصلاح النقدي لسنة 1988. و كل هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى الاستقلالية البنكية و إعادة الاعتبار للبنك المركزي و البنوك التجارية و أهم هذه الإصلاحات هي:

1- القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض[38]:

يعتبر القانون الصادر في 14 أفريل 1990 و الذي يعرف بالقانون 90-10 من الإصلاحات الأساسية في المجال المصرفي. و نصوصه تعكس المكانة الحقيقية التي يجب إن تكون عليها الوظيفة البنكية. فالي جانب ما جاءت به الإصلاحات السابقة سنتي 1986و1988.هدف القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض إلي ما يلي:

- ❖ وضع حد نهائي لكل تدخل إداري في القطاع البنكي.
- ❖ إعادة الاعتبار لمكانة البنك المركزي في تسيير النقد و القرض.

[38] Dr. M. Lacheb. Op. Cit page 34.

- ❖ إصدار النقود حصريا من طرف البنك المركزي (المادة 4).
- ❖ إنشاء هيئة النقد و القرضCMC و تكليفها بوظيفة مراقبة و إدارة البنك المركزي (المادة19).
- ❖ منح السلطة النقدية للجنة النقد(المادة44).
- ❖ إرساء نظام بنكي فعال و قادر على التسيير الأمثل للموارد.
- ❖ عدم التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص النقد و القرض.
- ❖ حماية الودائع
- ❖ إعادة ضبط آليات خلق النقود و إنشاء البنوك.
- ❖ تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- ❖ إعادة الاعتبار لقيمة الدينار الجزائري.
- ❖ إلغاء مبدأ التخصص البنكي.
- ❖ تطهير الوضعية المالية للمؤسسات العمومية[39] (المادة 211).
- ❖ تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين و خاصة المؤسسات من خلال خلق سوق مالية.
- ❖ التقليص من نسبة المديونية الخارجية.
- ❖ خلق و تطوير منتجات بنكية جديدة.

1-1 انعكاسات قانون النقد و القرض 90-10 على الساحة البنكية الجزائرية:[40]

يعتبر قانون النقد و القرض بمثابة النقطة الحاسمة التي مثلت انتقال النظام البنكي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر. حيث جاء هذا القانون لتأسيس بيئة بنكية و مالية تتلاءم و متطلبات الاقتصاد الليبرالي حيث أنه أعطى للبنك المركزي السلطة النقدية العميقة التي كان يستحقها على هرم النظام النقدي. و ثبت الإطار العام لقيام المنافسة بنكية. فمن خلال هذا القانون تمكنت الجزائر و لأول مرة من وضع تشريعات تؤسس لنظام بنكي و مالي بمقاييس

[39] Ammour Benhalima, op. Cit page 77.
[40] Revue BADR info N° 01 Janvier 2002 : « Communication de Mr FAROUK BOUYACOUB : PDG de la BADR « le secteur bancaire Algérien : mutations et perspectives » p23-p26

عالمية و يسير بطريقة عقلانية. و منذ الإعلان الرسمي لهذا القانون يمكن أن نلاحظ التغيرات العميقة التي ظهرت على مستوى النظام البنكي. حيث شهدت عدة إبداعات هامة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

1-2 الإبداعات التي جاء بها قانون النقد و القرض على المستوى الداخلي:

على المستوى الداخلي، قانون النقد و القرض منح استقلالية كبيرة للنظام البنكي و المالي، و في نفس الوقت وسع من مهام و صلاحيات البنوك و المؤسسات المالية. و أهم ما جاء به ما يلي:

1-2-1 استقلالية النظام البنكي و المالي:

بنك الجزائر: إن جوهر قانون النقد و القرض ينص على منح البنك المركزي كل الامتيازات باعتباره بنكا للبنوك. فإلى جانب احتكار البنك المركزي لإصدار النقود، أصبح بإمكانه رسم السياسة النقدية و تطبيقها، و كذا ضمان الشروط الملائمة لتطوير الاقتصاد الوطني من خلال استقرار النقد و ضمان السير الحسن للنظام البنكي.

الهيأت الجديدة التي تشرف على النظام البنكي: لقد جاء القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض بإبداعات على المستوى التأسيسي، من خلال إنشاء هيأت جديدة تشرف على النظام البنكي الجزائري و يتعلق الأمر بإنشاء المجلس الوطني للنقد و القرض و لجنته المصرفية[41]، مركز المخاطر[42]، و كذلك مجمع البنوك و المؤسسات المالية. إن خلق مثل هذه الهيأت البنكية هو دليل على محاولة الحكومة خلق الاستقلالية المطلقة للنظام البنكي الجزائري، و تأسيس نظام بنكي بمعايير دولية قادرة على المنافسة.

1-2-2 توسيع مهام و صلاحيات البنوك و الهيأت المالية:

بعدما كانت البنوك في ظل الاقتصاد مجرد أداة تمويل تخضع لمتطلبات التنمية، و كانت البنوك ذات صلاحيات محدودة تخضع لهيمنة الخزينة العمومية. أصبحت في ظل القانون 90-10 جميع البنوك و المؤسسات المالية تمتع

[41] Commission de control bancaire
[42] Contrôle des risques.

بالشخصية المعنوية في شكل "مؤسسات ذات أسهم" تتكون من رأسمال اجتماعي و استقلالية مالية. و إضافة إلى هذا فقد توسعت مهام البنوك في تمويل الاقتصاد. و هذا بعد تراجع مكانة الخزينة العمومية و اقتصارها على تمويل بعض المشاريع و الاستثمارات العمومية و عدم تدخلها في صلاحيات البنوك و المؤسسات المالية.

1-2-3 انفتاح النظام البنكي الجزائري:

بعدما كان النظام البنكي منغلقا على نفسه حيث سبق و أن ذكرنا أنه لم يكن يسمح بأي مبادرة خاصة لإنشاء بنوك عن طرف الخواص أو حتى المساهمة في البنوك العمومية لكن بموجب القانون 90-10 أصبح بالإمكان إنشاء بنوك خاصة سواء برأس المال محلي أو أجنبي، حيث أصبح النظام البنكي يتشكل من ثلاث مجموعات و هي:

1-البنوك العمومية: حيث يضم النظام البنكي الجزائري (8) ثمانية بنوك عمومية تابعة للدولة، تلعب دورا كبيرا في تمويل الاقتصاد لذا فهي تعرف برنامج حيث لتطويرها لتصبح تسير بمعايير دولية.

2-البنوك الخاصة و الأجنبية: هي بنوك تعتمد على رأس المال خاص سواء كان محلي أو أجنبي. حيث بموجب القانون المتعلق بالنقد و القرض، أصبح بإمكان البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر يخضع لقواعد القانون الجزائري، و ككل مؤسسة بنكية أو مالية يجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد و القرض. و هناك تشريعات تنظم عمل هذه البنوك و شروط إقامتها

3-المؤسسات المالية المتخصصة: كان يبلغ عددها حوالي 07 مؤسسات سنة 2008 و هي تقوم بنفس المهام التي يقوم بها البنوك ما عدا تلقى الودائع من الجمهور إذ أنها تعتمد في عملية الإقراض على رأس مالها أو المساهمات أو الادخارات الطويلة.حيث عرفتها المادة 115 من قانون النقد و القرض بأنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111".

1-2-4 تحسين العلاقة بين البنك و المؤسسة و تسيير جيد للأخطار:

لقد عرفت العلاقة بين البنك و المؤسسة في ظل هذا الإصلاح تغيرا عميقا، حيث أصبحت تخضع لقانون السوق، و ليس لمتطلبات التنمية كما كانت علية في السابق، و أصبح الزبون أهم انشغالات البنك ليوفر له أحسن الخدمات. و أصبح كلا الطرفين سواء البنك أو الزبون يختار الأخر على أساس إمكانياته و كفاءته و خبرته.

حيث أصبح البنك الجزائري كما هو حال جميع البنوك في العالم، يحاول قدر المستطاع التقليل من الأخطار، فيما يخص القروض سواء من خلال تقسيمها على أكبر عدد ممكن من العملاء و كذا من خلال دراسة معمقة للمشروع الممول و بالتالي أصبح منح القروض يخضع لدراسة الخطر و كذا يتم مقابل ضمانات كافية و لا يخضع لحسن نية الدولة كما كان عليه في السابق. و مع إلغاء مبدأ التخصص أصبح كل بنك يحاول أن يمول أكبر عدد من القطاعات الاقتصادية.

1-3 الإبداعات التي جاء بها قانون النقد و القرض 90-10 على المستوى الخارجي:

على المستوى الخارجي،جاء قانون النقد و القرض بما يلي:

1 – العلاقات المالية الدولية:

1-1 انفتاح النظام البنكي الجزائري: حيث أصبح بإمكان بنوك أجنبية أن تفتح لها فروعا في الجزائر،

وهذا طبعا بعد استكمالها الشروط القانونية للإقامة، كما يمكن للجنة النقد و القرض أن ترفض إقامة هذه البنوك عند إخلالها بأحد الشروط.

1-2 تحويل رؤوس الأموال: في ظل قانون النقد والقرض أصبح بإمكان غير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية و قد زادت الحاجة إلى تحويل رؤوس الأموال خاصة بعد دخول العديد من المستثمرين الأجانب للجزائر.

2- تطوير عمليات التجارة الخارجية:

و هذا من خلال توسيع و تطوير إمكانيات تمويل التجارة الخارجية، حيث ظهرت هناك عدة طرق حديثة على مستوى القروض مثل القرض الايجاري، و الاعتماد ألمستندي،... و تقدم هذه القروض مع الأخذ بعين الاعتبار مردوديتها الاقتصادية.

كان هذا عن أهم الإبداعات التي جاء بها قانون النقد و القرض 90-10 سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. و لقد ركزنا أكثر على هذا القانون بنوع من التفصيل نظرا لأهميته الكبيرة و انعكاساته بإحداث تغيرات كبيرة على مستوى النظام البنكي غير أنه فيما بعد عرف النظام البنكي أيضا بعض الإصلاحات

و التي سنحاول عرضها فيما يلي.

2- الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد و القرض 26 أوت 2003:

لقد واكبت هذه الفترة إعلان إفلاس بنكين خاصين هما "بنك الخليفة" و "بنك التجارة و الصناعة الجزائر" هذا مما أحدث أزمة بالنظام البنكي الجزائري و التي سوف نتطرق إليها فيما بعد بنوع من الإسهاب. و قد أرجعها الكثيرون إلى ضعف التشريعات البنكية فيما يخص هذا النوع من البنوك و خصوصا و أن تجربة الجزائر لا تزال حديثة في مجال البنوك الخاصة. و قد جاء القانون الصادر ب 26 أوت 2003 ليغطي الثغرات التي كانت موجودة بالقانون السابق له 90-10. و هذا فيما يخص شروط منح الاعتماد للبنوك الخاصة، و كذلك وضع قواعد و أسس متينة لحماية النظام البنكي من الأخطار التي يمكن أن يواجهها، و محاولات منع مثل تلك الأخطاء. و هذا القرار جاء لتغطية النقص فيما يخص القرارات السابقة و لكي يعيد المصداقية للنظام البنكي. و قد سعى المشرع لتحقيق ثلاثة أهداف مهمة وهي:

- تمكين بنك الجزائر من القيام بمهامه في أحسن الظروف.

- تقوية مجالات التعاون بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي.

- توفير أحسن حماية للبنوك من جهة و لودائع الجمهور من جهة أخرى.

2-1 أهم النقاط التي جاء بها ما يلي[43]:

- **مزاولة النشاط البنكي:** بموجب هذا القانون لا يمكن مزاولة النشاط البنكي إلا من خلال نوعين من المؤسسات و هما: البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة. حيث يمكن للبنك جمع الودائع، و منح القروض

و توفير وسائل الدفع، ... كما يمكن للمؤسسات المالية المتخصصة القيام بجميع وظائف الوساطة المالية ما عدا الوظائف و العمليات البنكية.

-**شروط إنشاء البنوك:** جاءت هذه الشروط لتحدد طبيعة الأشخاص الذي يمكنهم إنشاء بنوك خاصة مع تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر فيهم حيث أنه بموجب هذا القانون لا يمكن لأي شخص أن يعمل في إطار مجلس النقد و القرض أن ينشئ بنكا خاصا أو مؤسسة مالية أو أن يكون عضوا في مجلس إدارتها سواء بشكل مباشر أو بتفويض من شخص آخر لتسييرها أو إدارتها أو مهما كانت طبيعة هذا التفويض.

و في المقابل يمنع و بشكل رسمي أن يمنح البنك أو المؤسسات المالية قروضا إلى مسيريها أو إلى المساهمين بها أو لمؤسسات تابعة لملكية البنك أو المؤسسة المالية كما أشارت المادة 80 من الأمر رقم 03/11،

مجلس النقد و القرض ملزم بضرورة إجراء تحقيق حول مصدر أموال الشخص المرشح لإنشاء البنك و لا يجوز منح الاعتماد للمرشح إذا ارتكب جرائم متصلة بتجارة المخدرات أو تبييض الأموال. و هذا من باب مكافحة تبييض الأموال[44] .

- **مركز الأخطار:** قام بنك الجزائر بتنظيم و تسيير خدمة سميت ب "مركز الأخطار" مكلفة بجمع معلومات عن البنوك و المؤسسات المالية فيما يخص الأشخاص المستفيدين من القروض و قيمة القرض الممنوحة و الضمانات

[43] Revue BADR infos Numéro double 36/37 Décembre 2003, p54, 56.

ا. عجلة الجيلالي: الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4

المقدمة مقابل القرض. و في حال كانت هذه القروض مبررة يمكن للبنك المركزي أن يقدم مساعدات مالية للمساهمين في البنك في حال حاجتهم لها. و هذا لضمان سير النظام البنكي في أحسن الظروف. و تقليل حجم الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملين مع البنك أو البنك نفسه.

– **احترام معايير التسيير**: القرار المتعلق بالنقد و القرض 03/11 مثله مثل القانون السابق له 90-10 يجبر البنوك و المؤسسات المالية من التأكد من وضعية المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع النتائج المحتملة . التي قد تؤثر على مردوديتها أو أدائها. حيث أنه من باب الحيطة البنك مجبر على تقدير جميع الأخطار المتعلقة بالنشاط مسبقا، سواء كانت أخطار كمية و هذا من خلال دراسة نسب التحليل المالي أو أخطار نوعية و هذا من خلال المراقبة الداخلية. و هذا لأجل الحفاظ على السير الجيد للنظام البنكي و ضمان الملاءة المالية.

كانت هذه أهم البنود التي جاء بها قرار 03/11 إلى جانب عدة مواد أخرى تمنع جريمة تبييض الأموال

و إفشاء السر المصرفي و جرائم الاختلاس و استغلال أموال البنك لأغراض شخصية.

المطلب الثاني: اثر الإصلاحات على هيكل النظام البنكي و على التنمية المستدامة بالجزائر.

1– اثر الإصلاحات على هيكل النظام البنكي الجزائري بعد الإصلاحات:

لقد تغير هيكل النظام البنكي الجزائري بعد الإصلاحات و خاصة بعد القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض فإلى جانب البنوك العمومية التي كانت موجودة ظهرت هناك بنوك خاصة و هذا بعد صدور قانون يسمح بإنشاء البنوك الخاصة. حيث منها ما هو برأسمال محلي و هي بنوك خاصة محلية و منها ما هو برأسمال أجنبي و هي بنوك خاصة أجنبية و تتمثل في فروع البنوك الأجنبية و التي هي محل دراستنا. هذا بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة عمومية و خاصة.

1-1 **القطاع العمومي البنكي**: يتكون هذا القطاع من 6 بنوك، و توفر ما نسبته 90 % من الموارد المالية للاقتصاد. و هذه البنوك ممثلة بحوالي 1100 وكالة عبر كامل الوطن. بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة تبلغ حوالي 5 مؤسسات. و فيما يلي جدول يوضح أهم هذه البنوك و طبيعة نشاطها.

2-1

البنك	عدد الوكالات	النشاط الرئيسي
BEAبنك الجزائر الخارجي	**76**	**تمويل المؤسسات الكبرى و النشاط البترولي**
BNAالبنك الوطني الجزائري	**190** (**173** وكالة + **17** مديرية جهوية)	**سوق المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**	**327** (**290** وكالة + **37** فرع)	**القطاع الريفي (القرض الفلاحي، تجهيز المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)**
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط **CNEP**	**191** بالاشتراك مع بريد الجزائر	**تمويل العقارات و معظم زبائنه من الخواص و الأفراد**
BDLبنك التنمية المحلية	**162**	**بنك عام، زبائنه من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أفراد و حرفيين و تجار.**
CPAالقرض الشعبي الجزائري	**136**	**بنك عام، زبائنه مؤسسات و أفراد خواص.**

Source : QCGAP building Financial Systems for the poor rapport final : bancarisation de masse en Algérie opportunités et défis Juin 2006. « Document, PDF » page18.

الجدول9:البنوك العمومية بالجزائر

2-2-2/ القطاع البنكي الخاص برأس المال أجنبي: يتكون هذا القطاع من 10 بنوك أغلبها فروع لبنوك دولية كبيرة. أغلب عملائها من ذوي الدخل المرتفع و المؤسسات. و تضم هذه البنوك حوالي 70 وكالة بنكية، و بالإضافة إلى هذه البنوك، هناك 3 مؤسسات مالية أجنبية متخصصة. و فيما يلي أهم هذه البنوك الأجنبية و مجال نشاطها. **الجدول10:البنوك الخاصة بالجزائر**

البنك	عدد الوكالات	النشاط الرئيسي
بنك البركة الجزائر	11	نشاط إسلامي، قروض غير ربوية
الشركة البنكية العربية	4	زبائنه مؤسسات ذات مستوى عالي
NATIXIS banque	3	زبائنه من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يسعى إلى تطوير نشاطات التجزئة و القرض العقاري.
المؤسسة العامة Société Générale Algérie	17	بنك شامل، تمويل المؤسسات الكبيرة و الصغيرة و المتوسطة، و ما يلاحظ هو انتشاره بشكل سريع
City Bank	1	تمويل المؤسسات ذات المستوى العالي و قطاع المحروقات
ARAB Bank Algeria	3	فرع بنكي عملاؤه من المؤسسات ذات المستوى العالي
BNP/ PARIBAS	10	بنك شامل و قد سجل توسع كبير
TRUST Bank Algeria	1	زبائنه من المؤسسات ذات المستوى العالي
بنك الخليج الجزائر	1	زبائنه من المؤسسات الكبيرة و المتوسطة
Housing Bank of Trade and Finance HBTF	3	زبائنه من المؤسسات و الأفراد

Source : OCGP.OP.CIT page 18.

2- أثر الإصلاحات البنكية على التنمية المستدامة في الجزائر: ساهمت الإصلاحات المصرفية في إحداث تغيير ملاحظ على مستوى النظام المصرفي حيث انتقل من وضعية جمود إداري إلى وضعته فيها ظروف اقتصادية و سياسية و أمنية و تشريعية إلى حالة الحركية الاقتصادية. و قد كان لهذه الظروف والإصلاحات انعكاسات على النظام البنكي من جهة وعلى التنمية المستدامة من جهة أخرى، و كان من نتائج هذه الإصلاحات ما يلي:

1- خفض نسبة التضخم من خلال وضع سياسات صارمة في هذا المجال.

2- تحرير سوق القرض بما يتناسب و قواعد العرض و الطلب.

3- تزويد سوق القرض بالضمانات المصرفية الحديثة.

4- تهذيب سوق الصرف من خلال وضع نظام صارم و هذا فيما يخص حركة رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، و كذا تبييض الأموال.

5- ترشيد القرض الخارجي و العمل على إزالة المديونية حيث انخفض مخزون الديون نسبة إلىPIB من 47.5 % سنة 1998 إلى 3.6 % سنة 2007[45] . و لكن إلى جانب ما حققته هذه الإصلاحات إلا أن النظام المصرفي لا يزال يعاني حيث يسجل عدد مشاكل تقف في وجهه منها:

1- ضعف استخدام التقنيات المصرفية الحديثة.

2- عدم وجود نظام لتأمين الودائع المصرفية.

3- 62 % من الموارد المالية لا تدخل ضمن المجال البنكي.

4- ضعف مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد حيث تمثل ما نسبته 10 % فقط مقارنة بالقطاع العمومي الذي يمثل 90 %[46].

5- غياب المنافسة بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة في مجال تمويل التنمية.

6- ضعف استخدام المنتجات البنكية الحديثة و خاصة فيما يخص وسائل الدفع، و نقص الخدمات المصرفية.

المبحث الثالث: النظام البنكي و اهم الأزمات المالية التي عرفها

[45] www .Algérie chiffres.com PDF 2007
[46] Dr. M .Belkacem hacene "réformes du système bancaire en Algérie" (pour un développement durable). Document PDF page 6.

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة الأزمات المالية التي عرفها النظام البنكي الجزائري. و قد ركزنا على دراسة الأزمات البنكية لما لها من أهمية كبيرة نظرا لانعكاساتها على الاقتصاد. فالأزمة المالية إذا ظهرت بأي قطاع اقتصادي غير بنكي قد لا تؤثر على باقي القطاعات أما إذا مست القطاع البنكي فإنها حتما ستؤثر على الاقتصاد ككل و هذا نظرا لحساسية القطاع البنكي و ارتباطه بالقطاعات الأخرى و لعل هذا ما نلاحظه من خلال الأزمة المالية 2008 حيث أنها بدأت في قطاع البنوك و انتشرت عدواها إلى جميع القطاعات و بشكل سريع.

و النظام البنكي الجزائري منذ نشأته و إلى غاية حوالي 2003 عرف أزمتين بنكيتين هامتين إحداهما مست قطاع البنوك العمومية و هي أزمة 1986 و الأخرى مست قطاع البنوك الخاصة سنة 2003 و هي أزمة بنك الخليفة و بنك التجارة و الصناعة الجزائر.

و أي أزمة مالية و مهما كانت إلا و قد يكون لها 3 أسباب و هي: إما أسباب داخلية، أو خارجية، أو من خلال اجتماع الاثنين معا بحيث تكون لها أسباب داخلية و خارجية معا. و نحن عند دراستنا لكل أزمة سوف نتطرق إلى التعريف بالأزمة من خلال ذكر مسبباتها و طبيعتها. ثم ندرس في كل مرة رد فعل السلطات المالية اتجاه الأزمة و كيف أنها تجاوبت معها. و نذكر أهم النتائج و الآثار التي خلفتها الأزمة و بالإضافة إلى الأزمتين السابقتين سوف نتطرق إلى الأزمة المالية العالمية 2008 التي عرفها العالم و إلى أي مدى سوف تؤثر على النظام البنكي الجزائري. و فيما يلي أهم الأزمات حسب ظهورها الزمني.

المطلب الأول: الأزمة المالية للبنوك العمومية 1986

لقد ظهرت هذه الأزمة سنة 1986 التي مست الاقتصاد الجزائري من خلال نقص فادح في السيولة المالية، و قد مست هذه الأزمة جميع القطاعات و كان أكبر المتضررين القطاع البنكي. و قد كانت نتيجة عدة أسباب داخلية و خارجية حيث تتمثل أسبابها الداخلية في طبيعة التسيير البنكي خلال هذه الفترة و الذي كان كما لاحظنا في

المطلب الأول من هذا الفصل في ظل اقتصاد موجه و عرفنا كيف أن القروض البنكية كانت تخضع للقرارات الإدارية و أن المؤسسات العمومية لم تكن تقدم ضمانات كافية للبنوك. و البنوك كانت مجبرة على تمويل هذه المؤسسات حتى و لو كانت لا تتمتع بالملاءة المالية. أيضا كسبب داخلي آخر و هو أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل مطلق على عوائد البترول و كيف أن نظام التسيير كان يتميز بعدم العقلانية في جميع القطاعات و تبذير الموارد.

أما عن الأسباب الخارجية فترجع بشكل رئيسي إلى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 أو ما يعرف ب "صدمة البترول" و هذا الانخفاض صاحبه نقص في السيولة المالية الدولية بعد غلق الأسواق المالية عقب إعلان بعض الدول عن عجزها نهائيا عن تسديد ديونها مثل المكسيك و البرازيل[47].

و كل هذه الأسباب مجتمعة خلقت نوعا من عدم التوازن داخليا و خارجيا بالنسبة للنظام البنكي الجزائري و جعلته في وضعية مالية صعبة. و قد امتدت آثار هذه الأزمة إلى عدة سنوات نظرا لانعكاساتها الوخيمة.

رد فعل السلطات النقدية و العمومية اتجاه أزمة البنوك العمومية 1986: لقد حاولت السلطات النقدية احتواء هذه الأزمة من خلال انقاذ البنوك العمومية و محاولة إنعاش الاقتصاد بتوفير السيولة المالية لكل من المؤسسات العمومية و البنوك، هذا من جهة. و من جهة أخرى إعادة النظر في كيفية التسيير و مراجعة القوانين المتعلقة بالنظام البنكي و يمكن ترجمة هذا من خلال الإصلاحات التي عرفها النظام البنكي سنة 1988 و كذا إصلاح 1990 أو ما يعرف بالقانون 90-10 فيما يخص "النقد و القرض" و الذي سبق و أن تطرقنا له في المطلب السابق. و هذه الإصلاحات كلها ركزت على ضرورة حرية البنوك وإعادة الاعتبار لمكانة البنك المركزي و كذلك تسيير القروض على أساس المردودية و الخطر لا على أساس أهداف سياسية.

1- نتائج و انعكاسات أزمة البنوك العمومية 1986:

[47] M. Ghernaout, « crises financières et faillites des banques algérienne : du choc pétrolier 1986 à la liquidation des banques el Khalifa et BCIA » édition GAL 1 édition 2004. page 20.

بقدر ما كان لهذه الأزمة من انعكاسات وخيمة على قطاع البنوك و الاقتصاد ككل بقدر ما كانت لها انعكاسات ايجابية حيث أنها جعلت السلطات النقدية و العمومية تراجع قوانينها البنكية من خلال إصلاح 1988 و الذي كان بمثابة التحرر الذي عرفه النظام البنكي و الاقتصادي بحيث أنه انتقل من نظام موجه اشتراكي إلى اقتصاد السوق. و بداية إنشاء نظام بنكي جزائري بمقاييس دولية.

المطلب الثاني: أزمة بنك "آل خليفة" و بنك "التجارة و الصناعة الجزائر" 2003

ما كاد النظام البنكي الجزائري يستعيد استقراره بعد أزمة 1986 و خصوصا بعد الاستقرار الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 1999 و هو تقريبا تاريخ خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي شهدتها سنوات التسعينات. حتى عرف النظام البنكي أزمة مالية أخرى سنة 2003 و لكن هذه المرة متعلقة بالبنوك الخاصة. و هي أزمة "بنك آل خليفة" و "بنك التجارة و الصناعة الجزائر" و بما أن كل المؤشرات "الماكرو اقتصادية" كانت تشير إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية بالجزائر و تسجيلها لمؤشرات ايجابية متزايدة فانه لا يمكن القول أن أسباب هذه الأزمة خارجية. و بالتالي فالأسباب الأساسية لهذه الأزمتين هي راجعة لعوامل داخلية، ترجع أساسا إلى نقص الثقافة البنكية و نقائص تنظيمية. و يمكن إجمال أسباب هذه الأزمة فيما يلي:

1- أسباب الأزمتين:

- أسباب تنظيمية و نقص الثقافة البنكية: و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- فتح مجالات الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يملكون أدنى خبرة في المجال البنكي هذا مما انعكس عملية تسيير هذه البنوك بشكل من التهور.
- الانتشار السريع لهذه البنوك و بشكل خارق حيث توسع "بنك الخليفة" من 5 وكالات سنة 1999 إلى 24 وكالة سنة 2000. و كذلك" بنك التجارة و الصناعة الجزائر"من وكالة واحدة إلى 12 وكالة سنة

2000[48] . و هذا التوسع مع عدم التحكم في عمليات التنظيم و التسيير أقلق البنك المركزي مما دفعه إلى محاولة وضع حد له.

- و في ظل نقص القوانين المنظمة لعمل البنوك الخاصة (و هذا لحداثة التجربة الجزائرية في هذا المجال) و خصوصا فيما يخص معدلات الفائدة دفع هاذين البنكين إلى رفع معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية و هذا من أجل تحصيل أكبر قدر من الودائع دون مراعاة أهداف اقتصادية في ذلك (احترام السياسة النقدية) و هذا مما ضايق السلطات النقدية.

- سهولة تحصيل هذه الودائع الكبيرة جعل هاذين البنكين و خاصة بنك "آل خليفة" يستخدمها في عمليات ليس لها مردودية على المدى القصير مثل "المساهمة في تمويل الأندية الرياضية،...".

- منح قروض عالية المخاطر لصالح المساهمين أو المسيرين لهذه البنوك و هذا طبعا لعدم وجود تنظيمات قانونية تمنع ذلك. و في بعض المرات عدم احترامها إن وجدت حيث مثلا "منح القروض لمؤسسات حليفة تفوق ملكيتها لها 20 % من رأس المال الصافي" و هذا مما عظم أزمة هاذين البنكين أكثر.

- و كذلك النمو السريع للقروض الممنوحة من طرف البنوك الخاصة إذ تطورت من 39.7 مليار دينار جزائري سنة 2001 لتصل إلى 181.3 مليار دينار جزائري سنة 2002 بنسبة زيادة تقدر ب 356.6 % في ظرف سنة[49].

- سكوت السلطات النقدية فيما يخص الخطر المحتمل من هاذين البنكين ولد ثقة لدى الناس في هاذين البنكين و خاصة المودعين و هذا مما روج أكثر لهذه البنوك.

- غياب وجود صندوق وطني لضمان الودائع أزم الوضع لأنه في حال وجوده ربما كان يشير إلى الانحرافات و يدفع السلطات لاتخاذ الإجراءات قبل تفاقم الأزمة.

[48] M. Ghernaout, op.cit. page 40.
[49] M. Ghernaout, op.cit. page 40.

و بالإضافة للأسباب السابقة هناك أسباب أخرى راجعة لعمليات الفساد و الاحتيال و البيروقراطية البنكية. و قبل الإشارة إلى المشاكل الوخيمة التي خلفتها الأزمة سوف نتطرق إلى رد فعل السلطات عقب هذه الأزمة.

2- رد فعل السلطات النقدية حيال الأزمة بنك "آل خليفة" و بنك "التجارة و الصناعة الجزائر":

لقد حاولت السلطات النقدية معالجة هذه الأزمة المالية من أجل المحافظة على استقرار النظام البنكي فاتخذت عدة إجراءات منها تصفية هاذين البنكين و منعهما من مزاولة النشاط البنكي و إحالة مسيري البنكين و من تورط معهما إلى العدالة.

هذا من جهة و من جهة أخرى كانت هذه الأزمة بمثابة إشارة الخطر و التي دفعت بالسلطات النقدية إلى مراجعة تشريعاتها و قوانينها فيما يخص النشاط البنكي بصفة عامة و النشاط البنكي الخاص بصفة خاصة و قد ترجم هذا من خلال إصدار القرار رقم 03-2003 المتعلق بالنقد و القرض و الذي تطرقنا إليه سابقا. و الذي جاءت مواده لتنظم النشاط البنكي و شروط إنشاء البنوك الخاصة و هذا بعد الأخذ بعين الاعتبار الثغرات التي كانت موجودة و التي سببت هذه الأزمة.

3- انعكاسات و نتائج أزمة بنك "آل خليفة" و "التجارة و الصناعة الجزائر": لقد كان لهذه الأزمة انعكاسات وخيمة على الاقتصاد بصفة عامة و على قطاع البنوك بصفة خاصة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- فقدان الثقة في البنوك الخاصة:

- بالرغم من المساهمة المتواضعة للبنوك الخاصة في الاقتصاد قبل أزمة "آل خليفة" حيث كانت تمثل 12.5 % من مجموع الودائع و 8.5 % من القروض سنة 2002 إلا أنه كان يتوقع لهذه البنوك في السنوات الأربع القادمة على الأكثر أن تسيطر على 50 % من خدمات النظام البنكي. غير أن هذه الأزمة أفقدت المتعاملين المودعين الثقة في مثل هذه البنوك الخاصة. حيث أن أغلب المودعين حولوا أموالهم إلى البنوك العمومية المضمونة من طرف الدولة أو حتى البنوك الأجنبية التي تتميز بالصرامة في التسيير.

➢ و هذه الأزمة أدت إلى إغلاق السوق النقدي في وجه المؤسسات مالية أخرى لتواجدها في حالة مالية صعبة.

➢ و قد شوهت هذه الأزمة صورة النظام البنكي الجزائري داخليا و خارجيا حيث أنها بلغت حدود دولية و خصوصا و أن هناك بنوك دولية كانت تتعامل مع هذه البنوك في مجال القرض ألمستندي و خاصة مع بنك "آل خليفة" و بنوك فرنسية.

➢ قد أثرت هذه الأزمة على باقي البنوك الخاصة في تعاملاتها مع البنوك الأجنبية فيما يخص عمليات التجارة الخارجية، حيث أصبحت البنوك الأجنبية تتعامل معها بنوع من التحفظ و كذلك ارتفاع معدلات الخطر المتعلقة بالقرض ألمستندي في بعض مؤسسات تأمين القروض مثل "كوفاس"[50] و هذا فيما يخص الخطر المتعلق بالدولة.

2- خلق اختلالات في العلاقات النقدية و المالية: و هذا من خلال:

➢ إفلاس هاذين البنكين و تصفيتهما أحدثت ثغرة سواء فيما يخص السياسة النقدية أو العمليات البنكية. نظرا للانخفاض الكبير و المفاجئ في قيمة: القروض، الودائع،... و كذا تأثيره على الميزانية الاقتصادية للدولة.

➢ تصفية هاذين البنكين أحدثت زيادة كبيرة في الطلب على القروض لدى البنوك العمومية خاصة من طرف المؤسسات التي كانت تعامل مع هاذين البنكين و هذا مما أدى إلى زيادة تكاليف التمويل. من خلال ارتفاع معدلات الفائدة غبر أنه زاد من معدلات خطر القروض لدى البنوك العمومية و خصوصا و أن جل المقترضين ممن فقدوا ودائعهم لدى هاذين البنكين.

3- المساهمة في زيادة معدلات البطالة: تصفية هاذين البنكين أدى إلى تسريح جميع العمال التابعين لهم ليس في المجال البنكي فقط و خصوصا و أن بنك "آل خليفة" كانت له نشاطات أخرى مثل مجال تصنيع الأدوية، الطيران الجوي، الإعلام،... و بالتالي زيادة عدد البطالين.

[50] COFACE : compagnie française d'assurance pour le commerce d'extérieur.

على الرغم من هذه الآثار الوخيمة لهذه الأزمة غير أن النظام البنكي الجزائري ظل محافظا على استقراره هذا مما خلق انطباعا جيدا له عند المتعاملين الأجانب و خاصة المستثمرين لأنه أكد على مدى قدرته على مواجهة الأزمات و مقدار الثقة التي يمكنه أن يقدمها لعملائه.

المطلب الثالث: : تمويل المؤسسات من قبل البنوك الاجنبية في الجزائر

الشكل: توزيع المؤسسات المالية في الجزائر

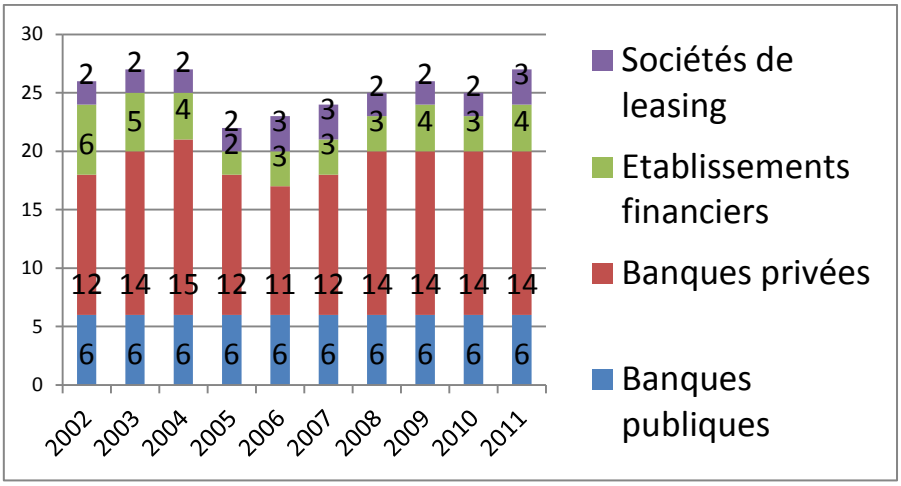

المصدر: بومغار يزيد، Le financement bancaire des entreprises algériennes : De quelque évidences الملتقى الوطني حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تلمسان 2013

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسات المالية بقي تقريبا ثابت وذلك منذ 2002 حتى 2011، حيث تتحصل البنوك الخاصة على اكبر حصة من العدد الإجمالي للمؤسسات المالية في حين تقدر البنوك العمومية بستة بنوك. إلا انه تساهم البنوك العمومية بنسبة كبيرة في بتمويل المؤسسات بقروض الاستغلال و الاستثمار(انظر الملحق رقم 1).

	Crédit d'exploitation		
Banque	*Préparer…*	*…Réponse*	*Total*
Publique	33	89	122
Privée	27	89 84	111

المصدر: بومغار يزيد، Le financement bancaire des entreprises algériennes : De quelque évidences الملتقى الوطني حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تلمسان 2013

	Crédit d'investissement		
Banque	*Préparer…*	*…Réponse*	*Total*
Publique	49	137	186
Privée	37	61	98

المصدر: بومغار يزيد، Le financement bancaire des entreprises algériennes : De quelque évidences الملتقى الوطني حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تلمسان 2013

الشكل : توزيع تمويل القطاع الاقتصادي

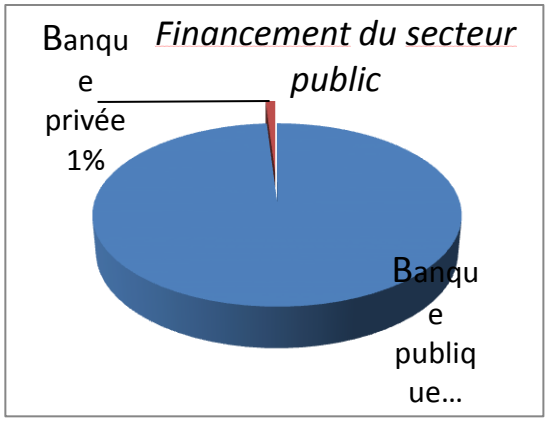

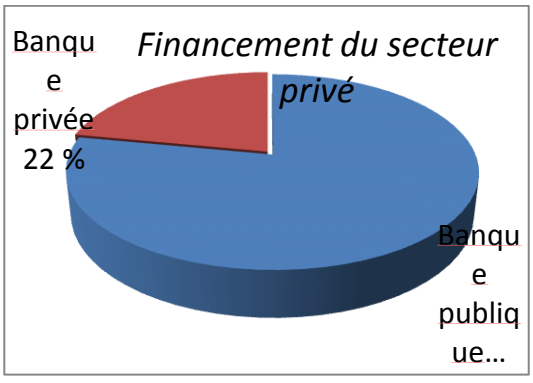

المصدر: بومغار يزيد، Le financement bancaire des entreprises algériennes : De quelque évidences الملتقى الوطني حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تلمسان 2013

نلاحظ أن مساهمة البنوك الخاصة لا تتعدى 1 بالمائة بالنسبة للقطاع العام عكس البنوك العمومية التي تساهم ب78 بالمائة في تمويل القطاع الخاص و هو ما يؤكد فرضية أن البنوك العمومية هي التي تبقى تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني.

المبحث الرابع:تحليل النتائج الميدانية

سمح لنا الاستبيان المكنون من 21 سؤال(انظر الملحق رقم2) و المرسل الى 150 مؤسسة صغيرة و متوسطة من استرجاع 120 استبيان صحيح تم استعمالهم في تحليل النتائج:

evolution dans la relation avec la banque

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Non	19	17,3	17,3	17,3
	Yes	91	82,7	82,7	100,0
	Total	110	100,0	100,0	

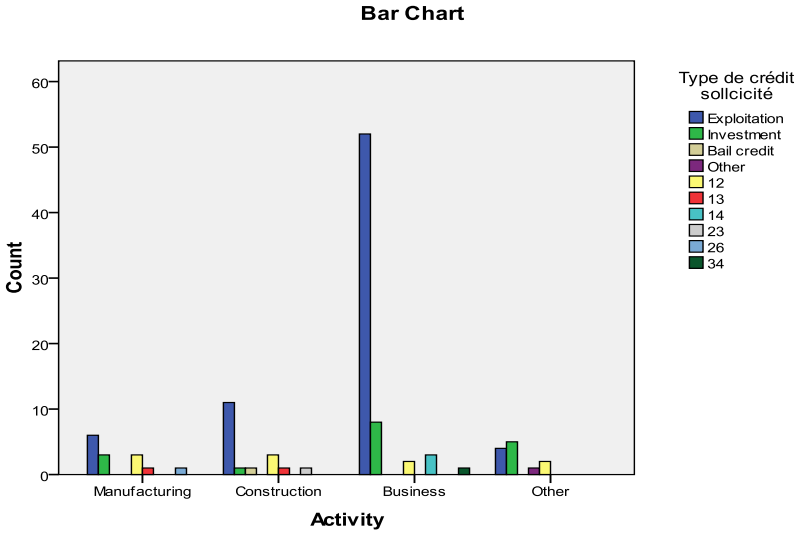

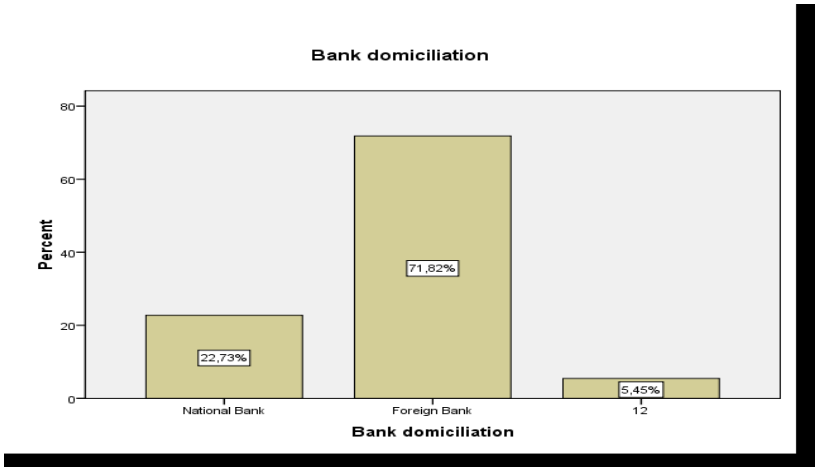
Bank domiciliation
Percent
80
60
40
20
0
22,73%
71,82%
5,45%
National Bank
Foreign Bank
12
Bank domiciliation

Activity

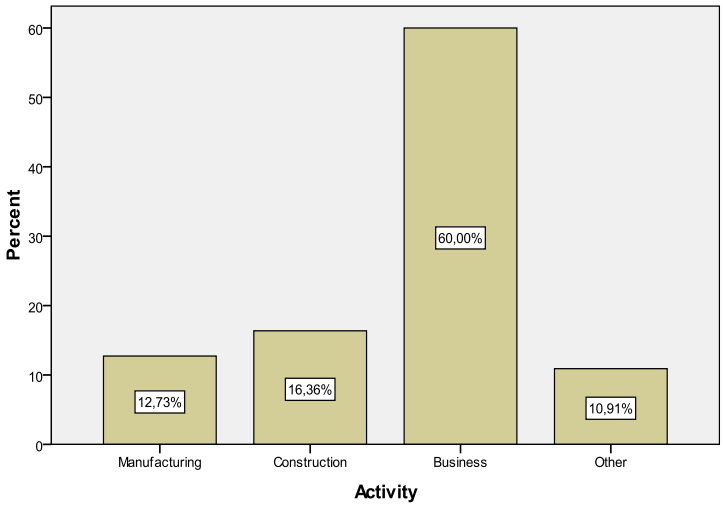

Employes number

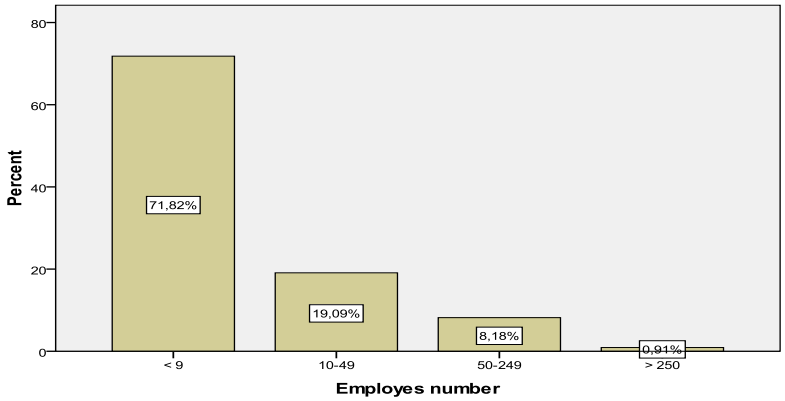

Statut juridique

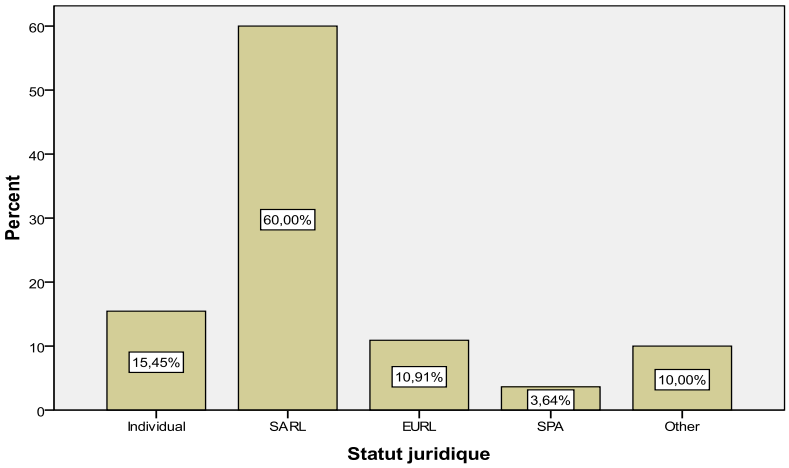

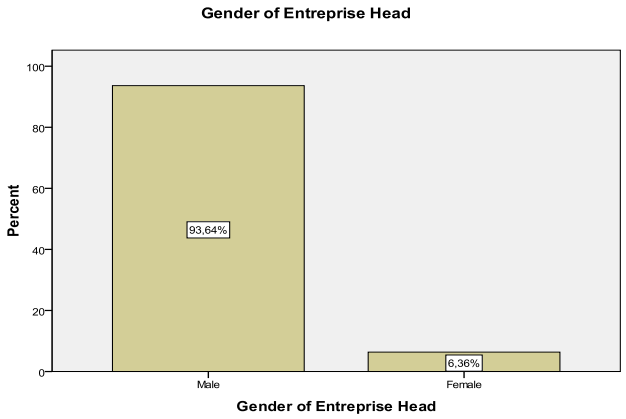
Gender of Entreprise Head
Percent
100
80
60
40
20
0
93,64%
6,36%
Male
Female
Gender of Entreprise Head

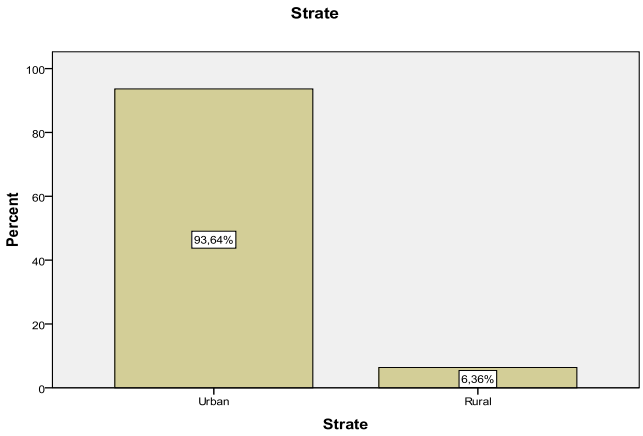
Strate
Percent
100
80
60
40
20
0
93,64%
6,36%
Urban
Rural
Strate

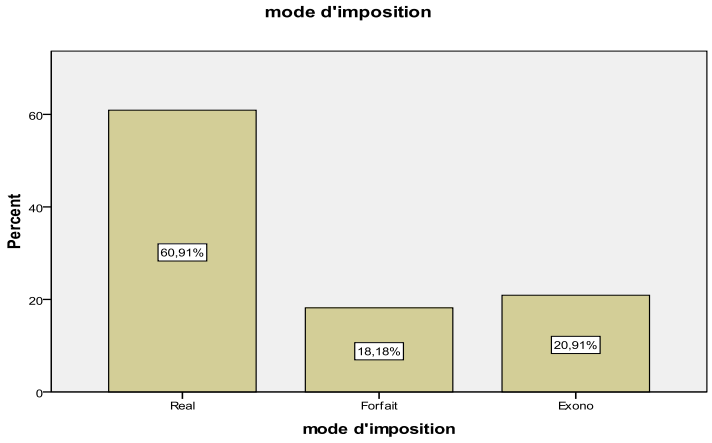
mode d'imposition
Percent
60
40
20
0
60,91%
18,18%
20,91%
Real
Forfait
Exono
mode d'imposition

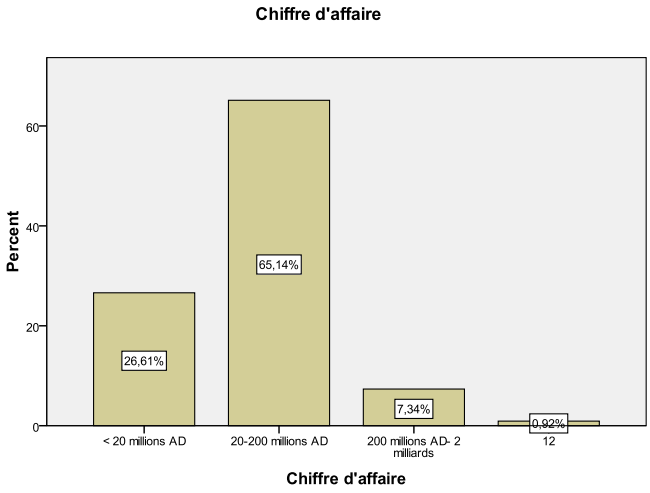
Chiffre d'affaire
Percent
60
40
20
0
65,14%
26,61%
7,34%
0,92%
< 20 millions AD
20-200 millions AD
200 millions AD- 2 milliards
12
Chiffre d'affaire

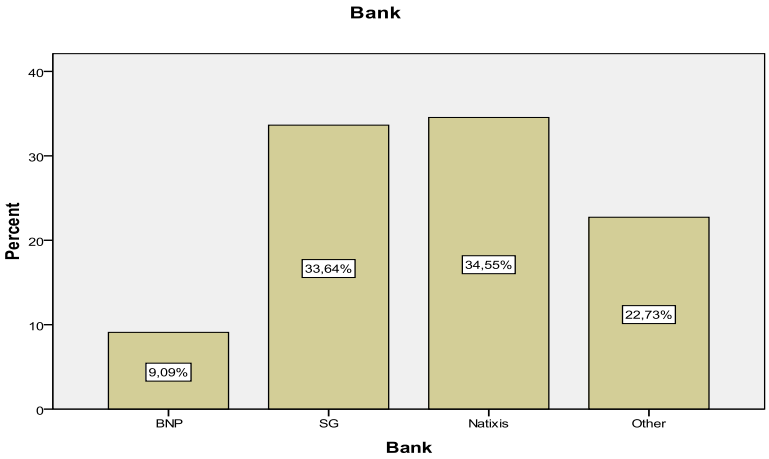
Bank
Percent
40
30
20
10
0
33,64%
34,55%
22,73%
9,09%
BNP
SG
Natixis
Other
Bank

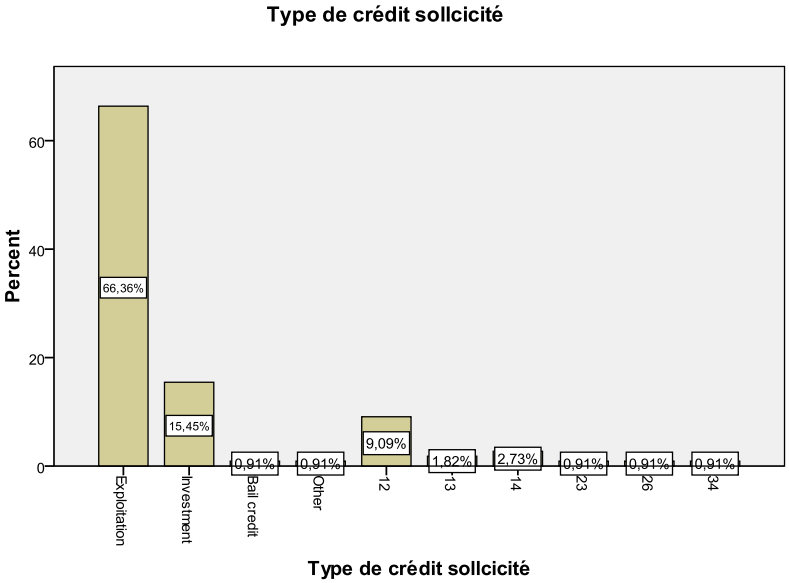
Type de crédit sollcicité
Percent
60
40
20
0
66,36%
15,45%
0,91%
0,91%
9,09%
1,82%
2,73%
0,91%
0,91%
0,91%
Exploitation
Investment
Bail credit
Other
12
13
14
23
26
34
Type de crédit sollcicité

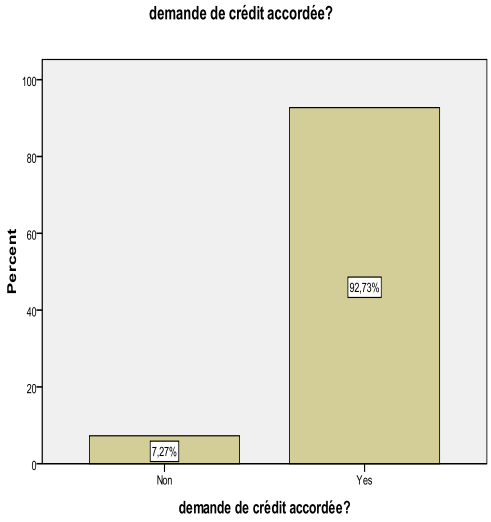
demande de crédit accordée?
Percent
100
80
60
40
20
0
7,27%
92,73%
Non
Yes
demande de crédit accordée?

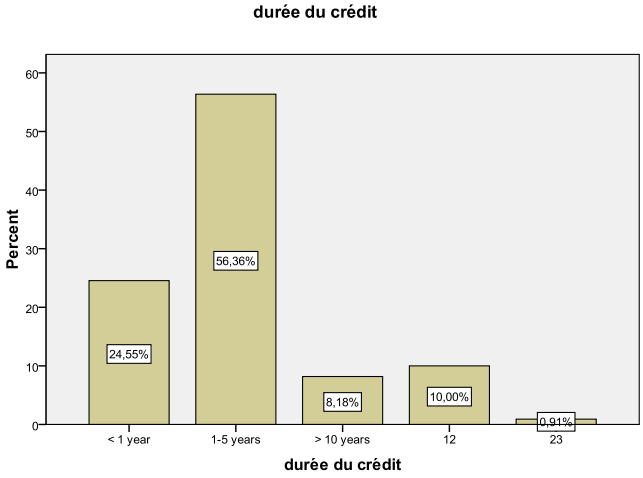
durée du crédit
Percent
60
50
40
30
20
10
0
24,55%
56,36%
8,18%
10,00%
0,91%
< 1 year
1-5 years
> 10 years
12
23
durée du crédit

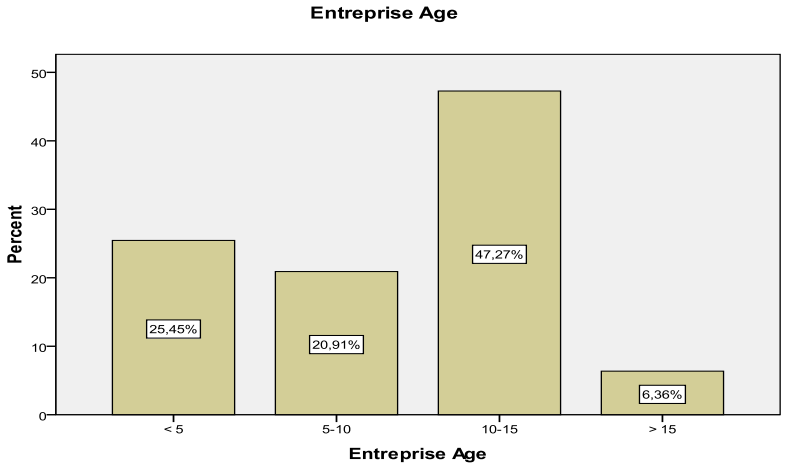
Entreprise Age
Percent
50
40
30
20
10
0
25,45%
20,91%
47,27%
6,36%
< 5
5-10
10-15
> 15
Entreprise Age

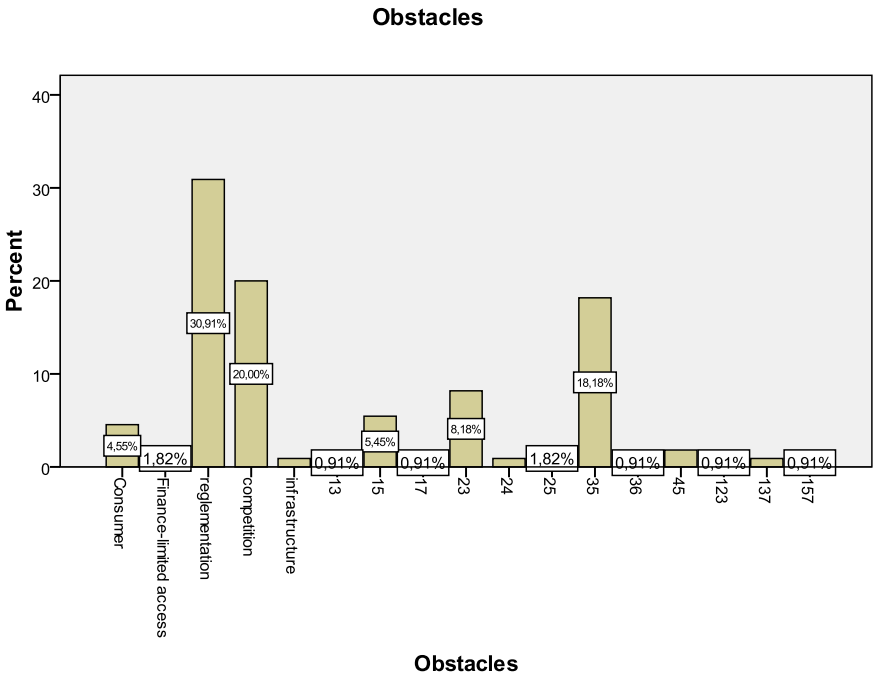
Obstacles
Percent
40
30
20
10
0
4,55%
1,82%
30,91%
20,00%
0,91%
5,45%
0,91%
8,18%
1,82%
18,18%
0,91%
0,91%
0,91%
Consumer
Finance-limited access
reglementation
competition
infrastructure
13
15
17
23
24
25
35
36
45
123
137
157
Obstacles

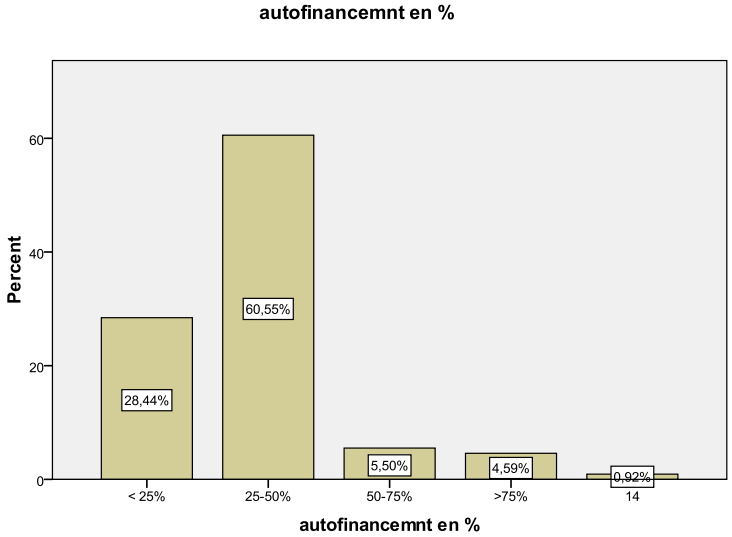
autofinancemnt en %
Percent
60
40
20
0
28,44%
60,55%
5,50%
4,59%
0,92%
< 25%
25-50%
50-75%
>75%
14
autofinancemnt en %

Problèmes rencontrés avec votre banque

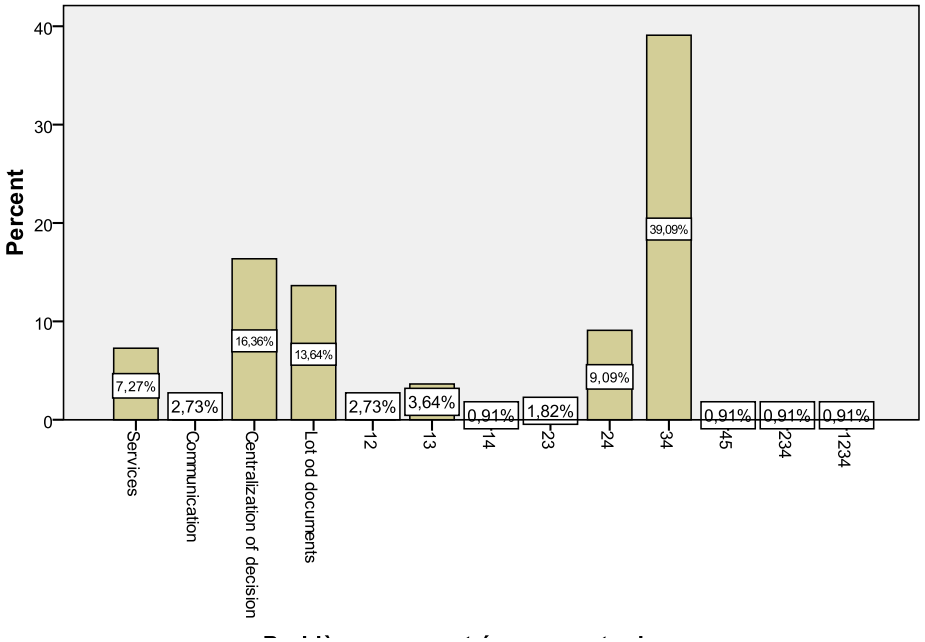

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
Satisfaction/montant demandé	110	1	5	3,27	,966	,934
Satisfaction/ Time	110	1	5	3,25	,893	,797
Satisfaction/ Communication	110	1	5	3,37	,811	,658
Satisfaction/ Items	110	1	35	3,80	3,153	9,941
Satisfaction/ Interest Rate	110	1	5	3,34	,979	,959
Satisfaction/ Institution	110	1	5	3,75	1,044	1,091
Satisfaction/ Negociation	110	1	5	3,45	,954	,910
Globaly Satisfaction	110	1	5	3,64	,821	,674
Valid N (listwise)	110					

بينت النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة التطبيقية بان أكثر من 82 بالمئة من المؤسسات يقرون بوجود تحسن في العلاقة مع البنك، منهم ما يقارب 72 بالمئة يتعاملون مع بنك أجنبي.كما لاحظنا أن اغلب القروض المطلوبة موجهة للاستغلال في قطاع التجارة على عكس نشاط الاستثمار الذي يبقى ضعيف في كل القطاعات.

نتائج العينة المدروسة اثبت ان 25 بالمئة من المؤسسات لا يتجاوز عمرها 5 سنوات،60بالمئة منها دات مسؤولية محدودة، وفقط 3.6 بالمئة شركات ذات أسهم، 21بالمئة معفون من الضرائب وغالبيتهم يتعاملون مع بنكي 34بالمئة **SG ,** و**NATIXIS**.

أما فيما يخص العراقيل التي واجهتها هذه المؤسسات تتمثل في القوانين و المنافسة (31 و 21) بالمئة على التوالي وهو ما يجبر متخذي القرار على إدخال تعديلات أخرى فيما يخص قوانين الاستثمار و خلق المؤسسات من جهة و من جهة ثانية محاربة السوق الموازية التي تعبر المنافسة الغير الشريفة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

سمح لنا هذا البحث من استخلاص النتائج المولية و التي تثمثل في انه ليست هناك فعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل البنوك الأجنبية في الجزائر اذا ما قورنت بالبنوك العمومية في حالة عدم أصلاح بيئة الأعمال بصفة عامة و التقليص من حجم الاقتصاد الغير الرسمي بصفة خاصة.

الاختلاف الوحيد يتمثل في قصر مدة دراسة الملفات المتعلقة بالحصول على القروض ، مع العلم أن اغلبيه الموارد البشرية كانت تعمل في بنوك عمومية سابقة، وكذا التحفيز المالي و المهني **(التقرير النهائي يشمل نتائج اكثر).**

تعميم نتائج الدراسة يساعد متخذي القرار في وضع سياسة اقتصادية تستقطب المؤسسات الاجنبية سواءا اقتصادية او بنكية للاستثمار بأكثر فعالية.

كما تساعد هذه الدراسة حاملي المشاريع من اتخاذ كافة الاحتياطات في تجسيد **BUSINESS PLAN AND FINANCE PLAN** لتحقيق احتمال كبير في نجاح مؤسساتهم.

بعث روح المقاولاتية لحاملي الشهادات العليا للتوجه أكثر نحو القطاع الاقتصادي

الخاتمة:

من خلال هذا البحث حاولنا دراسة تمويل البنوك الأجنبية المقيمة بالجزائـــر للمؤسســـات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وعلى وجه الخصوص البنوك الفرنسية باستعمال عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية تلمسان حيث بعد القيام بدراسة ميدانية تمثلت في استقصاء رأي شمل110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تتعامل مع بنوك فرنسية تتمثل في **BNP Paribas NATEXIS , Société Générale** وبعد تحليلنا لنتائجها حاولنا الخروج ببعض التوصيات التي قد تكون كملاحظات سواء بالنسبة للبنوك أو للمؤسسات يستفاد منها مستقبلا:

- تعزيز علاقة البنوك الأجنبية بصناديق ضمان القروض و وكالات دعم وتشجيع الاستثمار لتخفيف تكلفة الضمانات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- التقليل من المركزية في اتخاذ القرارات البنكية وتوسيع مهام الوكالات الفرعية من خلال إعطائها صلاحيات أوسع في اتخاذ القرار .
- زيادة انتشار وحضور هذه المؤسسات البنكية الأجنبية على مستوى الولايات من خلال فتح فروع جديدة بهدف تقريب البنك من المؤسسة وخاصة على مستوى بعض الولايات الداخلية.

تطوير وتنويع المنتجات البنكية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استحداث طرق تمويل عصرية.

- تأهيل المؤسسات لصغيرة والمتوسطة والارتقاء بطرق التسيير حسب التقنيات الحديثة مما سيدفع البنوك بنوعيها العمومية والخاصة لتطوير خدماتها بما يتماشى مع مستوى المؤسسات.
- مضاعفة الجهود للتقليل من البيروقراطية والفساد البنكي وفتح الباب أمام صغار المستثمرين.

- مراجعة القوانين والتشريعات الموجودة المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجنب التغيير المفاجئ و العشوائي للقوانين.
- خلق مناخ نظيف ومناسب (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا) لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الاستثمار فيها.
- تطوير وسائل التمويل ومواكبة الطرق الحديثة في التمويل من خلال تطوير الأسواق المالية

قائمة المراجع:

- Angros Jean- Claude, Michel Quéruel « Risque de taux d'intérêt et gestion bancaire » Economica ' paris 2000 .
- Art.1 ordonnance n 96-09 du 10 Janvier 1996 crédit bail Algérie.
- Article publié par la banque d'Algérie، système bancaire et intermédiation, p91 et 92. 2006.
- ASSALA Khalil, PME en Algérie : de la création à la mondialisation, 8ème Congrès international francophone en entrepreneuriat et PME (**CIFEPME**), 25,26 et 27 octobre 2006, site Internet (www.airepme.org).
- Assala Khalil,PME en Algérie de la création a la mondialisation _ université du sud Toulon-Var. France .CIFEPME. PDF.
- Aubier M. et F. Cherbonnier, « L'accès des entreprises au crédit bancaire », Trésor-Eco, Direction générale du Trésor et de la Politique économique, n° 7, 2007.
- Balkenhol Bernd, «Guaranteeing Bank Loans to Smaller Entrepreneurs in West Africa», International Labour Review, Vol. 129, 1990 (245-253).
- Beck, T., S. M. Maleubo, I. Faye, T. Triki, «Financing Africa: Through the Crisis and Beyond», The World Bank, Washington, 2011.
- Benhlima Ammour « le système bancaire algérien » Textes et réalité 2ème édition DAHLAB – algerie2001.
- BOUGHADOU ABDELKRIM _ Directeur Général de l'AND-PME. Politiques d'appui à la compétitivité des Entreprises algériennes_ avril2006. PDF / www.Pmeart.-dz.org.
- BOUYACOUB FAROUK :PDG de la BADR « le secteur bancaire Algérien : mutations et perspectives » Revue BADR info N° 01 Janvier 2002.
- Bradshaw, T.K. *The Contribution of Small Business Loan Guarantees to Economic Development*. Economic Development Quarterly 16 (2002), p. 360–369.
- Chabert Dominique « Manuel d'économie bancaire appliquée au cœur des entreprises bancaires » édition revue banque 2007 .
- Christian gourieroux, André Tiomo « risque de crédit » une approche avancé .Economica, paris. 2007.

- CNES avant- projet de rapport « pour une politique de développement des PME en Algérie 2002 »
- CNUCED, Contribution du financement et du financement électronique aux activités et à la compétitivité des PME, Genève, CNUCED, 2001.
- Craig, B.R., W.E. Jackson III et J.B. Thomson. SBA, "*The Economic Impact of the Small Business Administration's Intervention in the Small Firm Credit Market: A Review of the Literature*. Journal of Small Business Management 47(2) (2009), p. 221–231.
- Daoudi Ammar, La garantie financière et le développement de la PME en Algérie ، colloque sur le « financement de la PME dans les pays de Maghreb » Alger le 11et12 mars 2009.
- Dietsch M. et A. Tisseyre, « Bâle II et les PME : prospectives sur les conditions d'accès au crédit des PME », Revue Banque, n° 669,mai, 2005.
- Duchéneant, B., «Les dirigeants des PME: Enquête, chiffres, analyses pour mieux les connaître», Editions Maxima-Laurent du Mesnil, 1996.
- Gale W, « Federal Lending and the Market for Credit », Journal of Public Economics, vol. 42, n° 2, pp. 177-193, 1990.
- Ghernaout M., « crises financières et faillites des banques algérienne : du choc pétrolier 1986 à la liquidation des banques el Khalifa et BCIA » édition GAL 1 édition 2004.
- Ghernaout M., « crises financières et faillites des banques algérienne : du choc pétrolier 1986 à la liquidation des banques el Khalifa et BCIA » édition GAL 1 édition 2004.
- Hadj Sadok Tahar « les risques de l'entreprise et de la banque » édition DAHLAB, 2007
- KPMG Algérie, « la loi de finance complémentaire pour 2009 les principales mesures » actualité n° 6 Juillet 2009. www.KPMG .dz
- Lacheb M..droit bancaire (système bancaire algérien- contrats bancaires, responsabilités, secrets bancaires) IMAG édition 2001.
- LALLEMENT Michel dir, Entrepreneurs et PME : approches algéro-françaises, (Griot- Lise/ CNRS), éditions l'Harmattan, 2004, 280 pages.
- Lamarque Eric, « Management de la banque risques, relation client ; Organisation ". Pearson éducation .France 2006 .
- M. Belkacem hacene "réformes du système bancaire en Algérie" (pour un développement durable). Document PDF page 6.
- Ministère de l'industrie, de la PME, et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'information Statistiques, No. 17, 1er semestre 2010.

- Mouloud SADOUDI Université de Tizi-Ouzou "La problématique du financement de la PME en Algérie.
- Naas Abdelkrim: le système bancaire algérien (de la décolonisation à l'économie de marché) édition INAS France 2003
- OCDE, «Le financement des PME et des entrepreneurs», L'Observateur OCDE, 2007.
- OCDE, «Le financement des PME et des entrepreneurs», L'Observateur OCDE, 2007.
- OTHMANI Slim _Président de la TASK FORCE GOAL 08 _code algérien de gouvernance d'entreprise version finale 04/01/2009
- Parker, S.C. *Do Banks Ration Credit to New Enterprises? And Should Governments Intervene*. Scottish Journal of Political Economy 49(2) (2002), p. 162–195.
- PROGRAMME D'APPUI AUX PME/PMI ALGERIENNES EURO DEVELOPPEMENT PME.
- Revue BADR infos Numéro double 36/37 Décembre 2003
- Soledad, M. et M. Peria, «Le financement bancaire des PME : Quelles spécificités africaines», PROPARCO, No. 1, 2009.
- St-Cyr, L., «Gestion financière des PME», dans : «Management des PME : De la création à la Croissance», L.J. Filion (Ed.), 2007, Pearson Education.
- Stiglitz J. et A. Weiss , « Credit Rationing with Imperfect Information », American Economic Review, n° 71, pp. 393-410, 1981.
- Sylvie de Coussergues « gestion de la banque » 2éme édition DUNOD édition paris 1996 .
- Sylvie de Coussergues « gestion de la banque »du Diagnostic à la stratégie 4éme édition – Dunod , 2005.
- Torrès, O., «Approche descriptive de la spécificité de gestion des PME : Le mix de proximité», dans : «Management des PME : De la création à la Croissance», L.J. Filion (Ed.), 2007, Pearson Education.
- www .Algérie chiffres.com PDF 2007
- Y chibab, J J Galland, séminaire technique « crédit documentaire » organisé par la chambre de commerce et d'industrie de paris Haut de serine. Animé par la banque BEA. Juin 2008.
- Zecchini, S. et M. Ventura. *The Impact of Public Guarantees on Credit to* SMEs. Small Business Economics 32 (2009), p. 191–206

- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 .
- صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكالية و أفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2004.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2000.
- عبد الرحمان مبتول، أستاذ المناجمنت العمومي، ندوة حول الأزمة المالية العمومية بتاريخ 05-10-2008 جامعة الجزائر.
- عجلة الجيلالي: الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4.
- غياط شريف _ التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية،_ الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي _ الشلف _ الجزائر.
- مناور حداد _دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة (اضاءات من تجربة الأردن و الجزائر) الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي _الشلف _ الجزائر.
- نبيل جواد " إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، الجزائرية للكتاب الطبعة الأولى 2006،الجزائر.
- عبد الرحمان يسري احمد " تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها "، دار الجامعة 1996. الإسكندرية
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،تقرير من اجل سياسة تطوير الم.ص.م في الجزائر الدورة العامة العشرون جوان 2002.

الملاحق

الملحق رقم 1

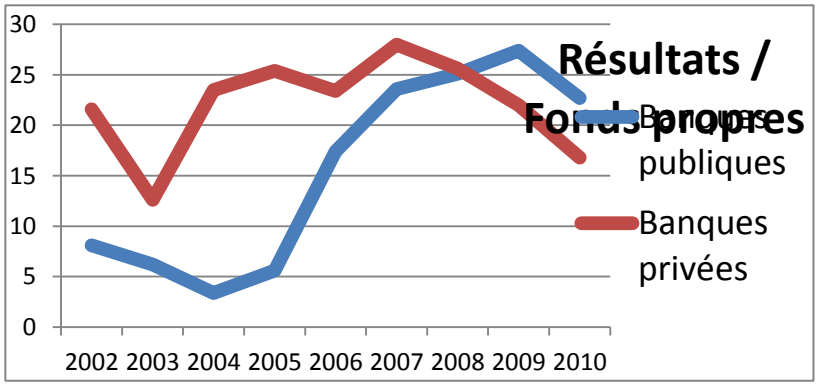

المصدر: بومغار يزيد، Le financement bancaire des entreprises algériennes : De quelque évidences الملتقى الوطني حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تلمسان 2013

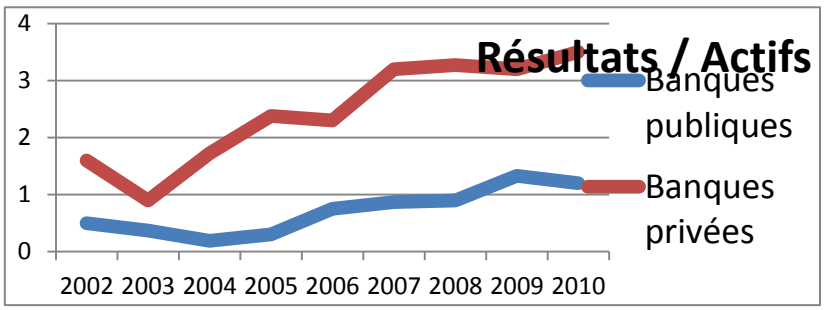

المصدر: بومغار يزيد، Le financement bancaire des entreprises algériennes : De quelque évidences الملتقى الوطني حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تلمسان 2013

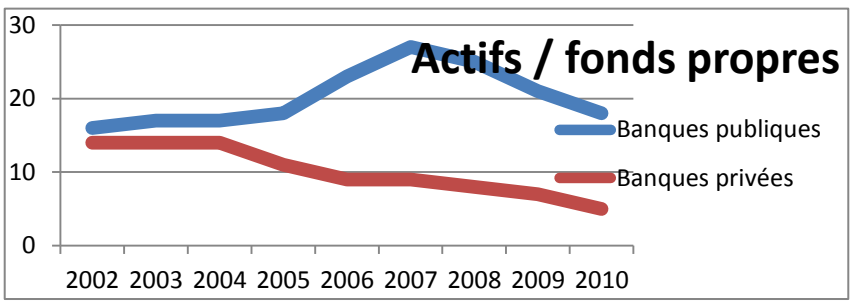

المصدر: بومغار يزيد، Le financement bancaire des entreprises algériennes : De quelque évidences الملتقى الوطني حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تلمسان 2013

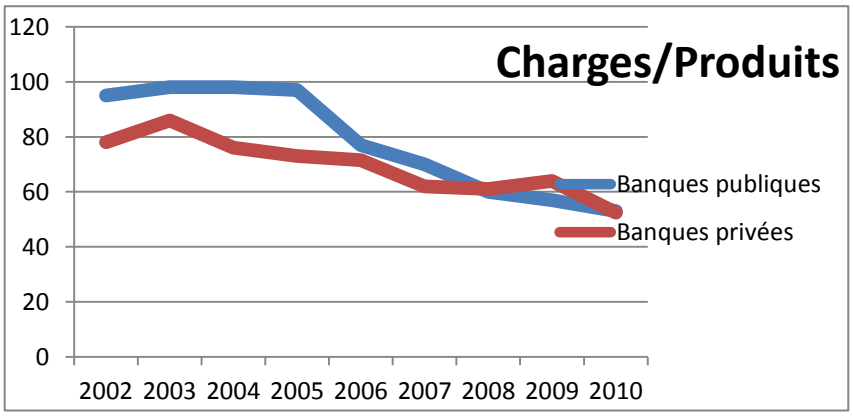

المصدر: بومغار يزيد، Le financement bancaire des entreprises algériennes : De quelque évidences الملتقى الوطني حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تلمسان 2013

الملحق رقم 2

Questionnaire

A- Identification de l'entreprise

1. Type de propriété

☐Public

☐Privé

☐Autres

2. Statut juridique

☐Entreprise individuelle (Personne physique)

☐SARL

☐EURL

☐SPA

☐Autres

3. Secteur d'activité

☐Industrie

☐Construction

☐Commerce

☐Services

4. **Nombre de salariés** (employés)

☐0 - 9

☐10 – 49

☐50 – 249

☐250 et plus

5. **Age de l'entreprise**
   - ☐ < 5 ans
   - ☐ 5 à 10 ans inclus
   - ☐ 10 à 15 ans inclus
   - ☐ 15 ans et plus

6. **Genre du chef d'entreprise**
   - ☐ Masculin
   - ☐ Féminin

7. Wilaya : ☐ ……..

8. **Répartition des entités économiques par strate**
   - ☐ Urbaine
   - ☐ Rurale

9. **Répartition des entités économiques selon le mode d'imposition**
   - ☐ Réel
   - ☐ Forfait
   - ☐ Exonéré (Crédits spécifiques, crédits gouvernementaux, ANSEJ, ANJEM, CNAC)
   - ☐ Autres

10. **Chiffre d'Affaires Annuel**
    - ☐ Inférieur à 20 millions de DA
    - ☐ 20 millions de DA et inférieur à 200 millions de DA
    - ☐ 200 millions de DA et inférieur à 2 milliards de DA
    - ☐ Supérieur ou égale à 2 milliards de DA

B. Financement de l'entreprise

11. Avez-vous fait appel récemment à un financement bancaire (crédits…)?
    - ☐ Non
    - ☐ Oui

12. Dans quel type de banque votre entreprise est-elle domiciliée?

☐Banque nationale

☐Banque étrangère

☐Autres ☐ ……

13. Indiquez la banque chargée de votre financement?

☐BNP

☐Société Générale

☐Natixis

☐AGB

☐El-Baraka

☐Autres☐ ……

14. Quel type de crédit avez-vous sollicité ?

☐Crédit d'exploitation

☐Crédit d'investissement

☐Crédit bail

☐ Crédit par signature (ETP)

☐ Leasing

☐ Crédit documentaire (Credoc)

☐ Avance sur facture pour exportation (ASF)

☐Autres☐ ……

15. La demande de crédit a-t-elle été accordée ?

☐Non

☐Oui

16. Quelle est la durée du crédit accordé ?

☐Court terme (jusqu'à 1 an)

☐Moyen terme (jusqu'à 5 ans)

☐Long terme (plus de 10 ans)

17. Pour ce crédit, veuillez indiquer votre niveau de satisfaction à l'égarddes éléments suivants :

Les éléments	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
Le montant accordé par l'institution par rapport au montant demandé	☐	☐	☐	☐	☐
Le temps nécessaire au traitement de la demande de crédit	☐	☐	☐	☐	☐
La qualité de communication	☐	☐	☐	☐	☐
Le nombre de pièces à fournir	☐	☐	☐	☐	☐
Le taux d'intérêts	☐	☐	☐	☐	☐
Les garanties exigées par l'institution	☐	☐	☐	☐	☐
La possibilité de négocier les termes du contrat (conditions de remboursement, frais de service, etc.)	☐	☐	☐	☐	☐
Globalement	☐	☐	☐	☐	☐

Sachant que les chiffres représentent :

1 : Pas du toutsatisfait
2 : Peu satisfait
3 : Moyen
4 : Satisfait
5 : Très satisfait

18. Quels sont les obstacles généralement rencontrés par votre entreprise :

☐Problèmes liés aux consommateurs (exemple : pouvoir d'achat réduit)

☐Accès limité au financement

☐Les problèmes liés aux réglementations administratives

☐Implémentation de nouvelles technologies

☐Concurrence

☐Problèmes d'infrastructure (routes, gaz, électricité, communication, etc.)

☐ Autre ……

19. Avez-vous ressenti des évolutions dans vos relations avec votre/vos établissements bancaires ?

☐Non

☐ Oui

Lesquelles : ……
……

20. Quel est le % d'autofinancement dans votre entreprise ?

☐0 à 25.%

☐25 à 50.%

☐50 à 75.%

☐75 à 100.%

21. Quel sont les problèmes que vous avez rencontré avec votre banque ?

☐Problèmes de services

☐Problèmes de communication

☐Problèmes de centralisation de décisions

☐Trop de documents demandés

Autres

……
……